الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم تجارية

التخصص: مالية وتجارة دولية

تأثير المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على الأداء التصديري

دراسة قياسية لحالة الدول المؤسسة لمجموعة بريكس للفترة 2005-2022 م

تحت إشراف الدكتورة:

وفاء باهي

إعداد الطلبة:

علي تامه

مبروك خضير

نور الدين زغدي

لجنة المناقشة:

أ.د. زكيـة محلوس	أستاذ التعليم العالي جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	رئيسا
د. وفـــاء باهـــي	أستاذ محاضر "ب" جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	مشرفا ومقررا
د. سميحة جديدي	أستاذ محاضر "أ" جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	ممتحنا

الموسم الجامعي: 2025/2024

الإهداء

إلى روح والدي الغالية

إلى أمي الحبيبة، نبع الحنان والدعاء،

إلى كل أفراد عائلتي الذين كانوا عونًا لي ودافعًا للاستمرار،

إلى من غرَسوا في قلبي حبّ العلم،

وإلى أساتذتي الأفاضل، الذين لم يبخلوا بعلمهم وتوجيههم،

إلى من شاركوني الدرب، وكانوا العون والسند في مسيرتي العلمية ...

أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع، عرفانًا وامتنانًا،

لكل من كان له أثر في هذا الإنجاز.

علي

الإهداء

إلى روح والدي الطاهرتين

إلى أخي (أحمد)

إلى زوجتي وأبنائي وزوجة أخي وأبنائها

إلى ابن أخي حامي الوطن وزوجته

إلى كل أخواتي وأقاربي وأصدقائي

إلى كل من لم يكتبه القلم ولكن لم يسقط من القلب

مبروك

الإهداء

الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى

وأهله ومن وفى أما بعد:

الحمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة

في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا هذه ثمرة الجهد والنجاح بفضله تعالى مهداة

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله وأدامهما نورا لدربي

إلى زوجتي وابني محمد أنيس حفظهما الله

إلى أخواتي وإخواني وكافة الأهل والأقارب والأصدقاء

إلى كل من هو أهل التقدير والاحترام والإهداء

إلى كل من كان له أثر على حياتي وأحبهم قلبي ونسيهم قلمي

نور الدين

شكر وتقدير

إن الشكرٌ و الحمد لله كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، نشكره ونحمده حمدا كثيرا مباركا فيه على جزيل عطائه وعلى كل ما أنعم به وفضله علينا أن وفقنا لإتمام هذا البحث، ونسأله تعالى أن ينفع به، راجين منه عز وجل التوفيق والسداد في باقي مشوارنا البحثي.

من هذا المنبر نتقدم بالشكر الجزيل والتقدير إلى:

الدكتورة وفاء باهي، المشرفة الفاضلة، التي كانت مثالًا للعلم، والدقة، والتوجيه الحكيم. فقد أغنت هذا العمل بتوجيهاتها القيمة، وملاحظاتها البنّاءة، وتشجيعها المستمر، فكان لجهودها الأثر الكبير في إخراج هذا البحث إلى صورته النهائية.

كما نتقدم بجزيل الشكر للأساتذة أعضاء لجنة المناقشة لتكرمهم بقبول مناقشة هذه الرسالة وإثرائها وتقييمها.

ولكل من أمد لنا يد العون وساهم في تذليل الصعوبات طيلة أطوار إنجاز هذا العمل.

كما لا يفوتنا أن نتقدم بالشكر والامتنان لكل من تعلمنا على أيديهم طوال مسيرتنا العلمية...

شكرا لكم وجزاكم الله عنا خيرا

علي و مبروك و نورالدين

الملخص

الملخص

هدفت هذه الدراسة الى قياس تأثير المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على الأداء التصديري للدول الخمس المؤسسة لمجموعة البريكس (البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب إفريقيا) خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى 2022، وذلك باستخدام مؤشر صادرات السلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع يعبر عن الأداء التصديري، والقيمة المضافة الأجنبية في الصادرات(FVA) والقيمة المضافة المحلية في الصادرات (DVX) كمتغيرات تفسيرية تعبر عن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، بالإضافة الى بعض المتغيرات التفسيرية الأخرى التي تؤثر في الأداء التصدير وهي الاستثمار الأجنبي المباشر(FDI) ، سعر الصرف الاسمي(NEER) ، والناتج المحلي الإجمالي(GDP) وقد اعتمدت الدراسة على بيانات البانل لتطبيق طريقة الأخطاء المعيارية المصححة لبيانات البانل (PCSE) وقد بينت النتائج وجود علاقة معنوية طردية بين المتغيرات المستقلة والأداء التصديري مما يؤكد أن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية من خلال كل من القيمة المضافة الأجنبية والمحلية يلعب دورا مركزيا في تحسين الأداء التصديري لدول البريكس كما أن العوامل الماكرو اقتصادية مثل سعر الصرف والاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي تشكل محددات أساسية لهذا الأداء، وتبرز ضرورة اعتماد سياسات صناعية وتجارية متكاملة لرفع تنافسية الدول على مستوى التجارة الدولية.

الكلمات المفتاحية: سلاسل القيمة العالمية، أداء تصديري، قيمة مضافة، دول بريكس، طريقة الأخطاء المعيارية المصححة لبيانات البانل.

الترميز الاقتصادي *(JEL):* F23, F14, F62, O57, C23

Abstract:

This study aimed to measure the impact of participation in global value chains on the export performance of the five founding countries of the BRICS group (Brazil, Russia, India, China, and South Africa) during the period from 2005 to 2022, using the index of exports of goods and services as a percentage of GDP as a dependent variable that expresses export performance, and foreign value added of exports (FVA) and domestic exportable value added (DVX) as explanatory variables that express participation in global value chains, in addition to some other explanatory variables that affect export performance, namely foreign direct investment (FDI), the nominal exchange rate (NEER), and gross domestic product (GDP). The study relied on panel data to apply the panel data corrected standard errors (PCSE) method. The results showed a significant positive relationship between the independent variables and export performance, which confirms that participation in global value chains through both foreign and domestic value added plays a central role in improving the export performance of BRICS countries. Macroeconomic factors such as the exchange rate and foreign direct investment Gross domestic product (GDP) is a key determinant of this performance, highlighting the need to adopt integrated industrial and trade policies to enhance countries' competitiveness in international trade.

Keywords: *Global value chains, Export performance, Value added, BRICS countries, Panel Corrected Standard Errors.*

Economic coding (JEL) : F23, F14, F62, O57, C23

الفهارس

فهرس المحتويات

الإهداء	
الشكر	
الملخص	
الفهرس	
فهرس الجداول والأشكال	
قائمة الملاحق	
قائمة الرموز والاختصارات	
المقدمة	**أ - د**
الفصل الأول **الأدبيات النظرية والتطبيقية لسلاسل القيمة العالمية و الأداء التصديري**	
تمهيد الفصل الأول	**2**
المبحث الأول : الأدبيات النظرية لسلاسل القيمة العالمية والأداء التصديري	**3**
أولا : الأدبيات النظرية لسلاسل القيمة العالمية	**3**
ثانيا: الأدبيات النظرية للأداء التصديري	**29**
ثالثا: العلاقة بين المشاركة في سلاسل القيمة العالمية و الأداء التصديري	**41**
المبحث الثاني : الأدبيات التطبيقية : العلاقة الوظيفية بين إشكالية البحث و التراث العلمي	**48**
أولا: الدراسات السابقة	**48**
ثانيا: العلاقة بين إشكالية البحث والدراسات السابقة	**60**
خلاصة الفصل الأول	**64**
الفصل الثاني **« الدراسة الميدانية»: قياس تأثير المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على الأداء التصديري**	
تمهيد الفصل الثاني	**65**
المبحث الأول : الطريقة والأدوات	**66**
أولا: متغيرات الدراسة والأداء الاقتصادي لدول العينة	**66**
ثانيا: الأدوات الإحصائية والبرامج المستخدمة في معالجة المعطيات	**87**
المبحث الثاني: تقدير النموذج ومناقشة وتحليل النتائج	**90**
أولا: الاختبارات القياسية	**90**
ثانيا: تقدير النموذج وتحليل وتفسير النتائج	**92**
خلاصة الفصل الثاني	**99**
الخاتمة	**100**
قائمة المراجع	**105**
قائمة الملاحق	**110**

فهرس الجداول

الجدول 1-1	مؤشرات قياس الأداء التصديري	40
الجدول 1-2	متغيرات الدراسة ومصادر البيانات	85
الجدول 2-2	المتوسطات الحسابية لمتغيرات الدراسة لكافة أفراد العينة	90
الجدول 2–3	الإحصاءات الوصفية	90
الجدول 2–4	نتائج تقدير نموذج التأثيرات الثابتة	92
الجدول 2–5	نتائج تقدير نموذج التأثيرات العشوائية	93
الجدول 2–6	اختبار (Breusch and Pagan) للمفاضلة بين نموذج التأثيرات العشوائية والنموذج التجميعي	93
الجدول 2–7	اختبار هوسمان للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية	94
الجدول 2-8	اختبارModified Wald testلتجانس التباينات (heteroskedasticity)	94
الجدول 2-9	اختبارHR–test Born and Breitung (2016) للارتباط الذاتي	95
الجدول 2–10	اختبارBreusch–Bagan لاستقلالية البواقي للمقاطع العرضية (cross–sectional correlation	95
الجدول 2–11	التعامل مع مشكلة ارتباط المقاطع العرضية في نموذج الدراسة	96

فهرس الأشكال

الشكل 1–1	سلسلة القيمة لبورتر – Porter Value Chain	5
الشكل 1–2	رسم توضيحي لتكوينات أنماط الإنتاج "الثعبان، والعنكبوت، والسنايكر"	9
الشكل 1–3	ديناميكية سلاسل القيمة العالمية	11
الشكل 1–4	استراتيجيات التوزيع الهيكلي والجغرافي لأنشطة الشركات	12
الشكل 1–5	منحنى الإبتسامة لأنشطة القيمة &المضافة في سلاسل القيمة العالمية	13
الشكل 1–6	التحليل الديناميكي لمنحنى الإبتسامة	15
الشكل 1–7	الصادرات كآلية عمل للاندماج ضمن سلاسل القيمة العالمية	22
الشكل 1–8	أنواع الحوكمة في سلاسل القيمة العالمية	25
الشكل 1–9	مسارات الارتقاء في سلاسل القيمة العالمية	26
الشكل 1–10	التجارة في السلع الوسيطة و السلع النهائية	42
الشكل 1–11	تسجيل مكونات القيمة المضافة في الصادرات الإجمالية	44
الشكل 1–2	إجمالي حجم التصدير العالمي لدول البريكس	71
الشكل 2–2	مساهمة دول بريكس في إجمالي الناتج المحلي العالمي	71
الشكل 2– 3	مساهمة دول البريكس في إجمالي مساحة الكرة الأرضية	72
الشكل 2–4	مساهمة دول بريكس في إجمالي عدد سكان العالم	73
الشكل 2–5	تطور مؤشر صادرات السلع والخدمات	86

قائمة الملاحق

الملحق 01 بيانات الدراسة القياسية 110

قائمة الرموز والاختصارات

AMG	Augmented Mean Group Estimator	مُقدِّر المجموعة المتوسطة المُعزَّز
AR1	Autoregressive model of order 1	النموذج الذاتي الانحدار من الرتبة 1
ARDL	Autoregressive Distributed Lag	نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع
BRICS	Brazil, Russia, India, China, South Africa	بريكس (البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب أفريقيا)
Cips	Cross-Border Interbank Payment System	نظام الدفع بين البنوك عبر الحدود
CONS	Consumption	الإستهلاك
DDVA	Domestic Direct Value-Added	القيمة المضافة المحلية المتجسدة في صادرات السلع أو الخدمات النهائية والوسيطة التي يستوعبها المستورد المباشر
DEMATEL	Decision Making Trial and Evaluation Laboratory	مختبر تقييم وتحليل اتخاذ القرار
DVX	Domestic Value-added Exports	القيمة المضافة المحلية القابلة للتصدير
DWT	Deadweight Tonnage	الحمولة الوزنية الساكنة أو الحمولة الميتة
EXGR	Exports of Goods and Services	إجمالي الصادرات من السلع والخدمات
exp	export	التصدير
FDI	Foreign Direct Investment	الاستثمار الأجنبي المباشر
FEM	Fixed Effects Model	نموذج التأثيرات الثابتة
FGLS	Feasible Generalized Least Squares	المربعات الصغرى المعممة الممكنة
FVA	Foreign Value-Added	القيمة المضافة الأجنبية في صادرات البلد
FVASH	Foreign Value-Added Share	حصة القيمة المضافة الأجنبية
G20	Group of Twenty	مجموعة العشرين
GDP	Gross Domestic Product	الناتج المحلي الإجمالي
GE	Gross Exports	إجمالي صادرات البلد

GLS	Generalized Least Squares	المربعات الصغرى المعممة
GVCs	Global Value Chains	سلاسل القيمة العالمية
ICT	Information and Communication Technology	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
IGLS	Iterated Generalized Least Squares	المربعات الصغرى المعممة التكرارية
INTDVASH	Intermediate Domestic Value-Added Share	حصة القيمة المضافة المحلية من السلع الوسيطة
ISM	Interpretive Structural Modeling	النمذجة الهيكلية التفسيرية
IVA	Indirect Value-Added	القيمة المضافة المحلية غير المباشرة المتجسدة في الصادرات الوسيطة
MICMAC	Cross Impact Matrix Multiplication Applied to Classification	مصفوفة التأثيرات المتقاطعة متعددة الضربات المطبقة على التصنيف
MLE	Maximum Likelihood Estimation	تقدير الاحتمالية الكبرى
MMQR	Modified Median Quantile Regression	الانحدار الكمي المعدل للوسيط
Neer	Nominal Effective Exchange Rate	سعر الصرف الفعلي الاسمي
OLS	Ordinary Least Squares	المربعات الصغرى العادية
PM	Pooled Regression Model	نموذج الانحدار التجميعي
PMG	Pooled Mean Group Estimator	مُقدِّر المجموعة المتوسطة المُدمجة
REM	Random Effects Model	نموذج التأثيرات العشوائية
RVA	Returned Value-Added	القيمة المضافة المحلية المعاد استيرادها المتجسدة في إجمالي الصادرات
TEU	Twenty-foot Equivalent Unit	وحدة مكافئة لعشرين قدمًا
WLS	Weighted Least Squares	المربعات الصغرى الموزونة
WTO	World trade Organization	المنظمة العالمية للتجارة

المقدمة

مقدّمة

شهد الاقتصاد العالمي منذ نهاية القرن العشرين تحولات عميقة مست مختلف جوانبه، نتيجة التوسع المتسارع في العولمة الاقتصادية، والتطور الهائل في تكنولوجيا المعلومات والاتصال، إلى جانب التطور في وسائل النقل والخدمات اللوجستية. وقد أدت هذه التغيرات إلى إعادة تشكيل أنماط الإنتاج والتجارة الدولية، وخلقت بيئة جديدة تقوم على الترابط الوثيق بين الاقتصادات، وتداخل العمليات الإنتاجية بشكل لم يسبق له مثيل.

في هذا الإطار، بدأت الشركات متعددة الجنسيات، مدفوعة بالسعي إلى تقليل التكاليف وتعظيم الكفاءة، في تفكيك عملياتها الإنتاجية وتوزيعها عبر دول متعددة، مستفيدة من المزايا النسبية التي تتمتع بها كل دولة. كما ساعد الانفتاح التجاري والإصلاحات الهيكلية في عدد من الدول النامية والناشئة على تسريع هذه العملية، مما أدى إلى نشوء نمط إنتاج دولي قائم على التخصص الدقيق وتقسيم العمل. ولم تعد التجارة الدولية تتمحور فقط حول تبادل السلع النهائية، بل أصبحت تُعنى أساساً بتدفقات المواد الخام، الأجزاء، والخدمات الوسيطة العابرة للحدود.

في خضم هذه الديناميكية الجديدة، برز مفهوم سلاسل القيمة العالمية (Global Value Chains – GVCs) والتي تمثل نمطًا اقتصاديًا يقوم على تشارك الدول في مراحل محددة من إنتاج السلع والخدمات، بدلًا من إنتاجها الكامل داخل حدودها الوطنية. وقد أصبح الاندماج في هذه السلاسل أحد المعايير الأساسية لقياس مدى اندماج الاقتصاد في النظام التجاري العالمي.

في هذا السياق، يُطرح الأداء التصديري، باعتباره أحد الركائز المحورية لقياس مدى قدرة الدول على الاندماج الفعّال في السوق العالمية، ومدى تحقيق النمو في صادراتها، وإبراز مدى قدرة الدول على توليد قيمة مضافة من خلال التصدير من حيث المنتجات والأسواق.

من هنا تبرز أهمية فهم العلاقة بين مشاركة الدول في سلاسل القيمة العالمية وتأثير ذلك على أدائها التصديري، خاصة بالنسبة للدول الصاعدة التي تسعى إلى تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، وتعزيز موقعها ضمن خارطة التجارة العالمية من خلال الانفتاح التجاري والتكامل الصناعي. وتُعد الدول الخمسة المؤسسة للبريكس(BRICS) (البرازيل، روسيا، الهند، الصين، وجنوب إفريقيا)، نموذجًا مثاليًا لتحليل هذا التفاعل، نظرًا لما تتمتع به من إمكانيات اقتصادية وهيكل إنتاجي متنوع، فضلاً عن سعيها المتواصل للتموقع داخل النظام الاقتصادي العالمي.

.. وبناء على ما سبق نطرح الإشكالية التالية:

1. الإشكالية الرئيسية:

ما مدى تأثير المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على الأداء التصديري؟

2.الأسئلة الفرعية:

من التساؤل الرئيسي السابق يمكننا أن نُثير مجموعة من الأسئلة الجزئية تسهيلًا للإجابة عن المشكلة الرئيسية:

❶ ما تأثير القيمة المضافة الأجنبية (FVA) على أداء التصدير؟

❷ ما تأثير القيمة المضافة المحلية القابلة للتصدير (DVX) على أداء التصدير؟

❸ ما دور سعر الصرف الإسمي (NEER) في التأثير على أداء التصدير؟

❹ هل للاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) تأثير إيجابي على أداء التصدير؟

❺ ما مدى مساهمة الناتج المحلي الإجمالي (GDP) في تعزيز الصادرات؟

3.فرضيات الدراسة:

وكإجابة مؤقّتة على التساؤلات السابقة نعتمد الفرضيات الآتية:

❶. تؤثر القيمة المضافة الأجنبية بشكل إيجابي على الأداء التصديري، حيث تساهم في تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق الدولية.

❷. تساهم القيمة المضافة المحلية في الصادرات في تحسين الأداء التصديري، حيث تؤدي إلى زيادة نسبة المنتجات الوطنية في سلاسل القيمة العالمية.

❸. يلعب سعر الصرف الإسمي دورًا كبيرًا في التأثير على الصادرات، حيث أن انخفاض قيمة العملة المحلية يسهم في زيادة تنافسية الصادرات، بينما ارتفاعه قد يؤدي إلى انخفاض في الصادرات.

❹. يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل إيجابي على الأداء التصديري، من خلال تحسين القدرة الإنتاجية والتكنولوجية وزيادة الارتباط بالأسواق الدولية.

❺ . يساهم الناتج المحلي الإجمالي بشكل غير مباشر في تعزيز الصادرات، حيث أن النمو الاقتصادي يؤدي إلى تحسين البنية التحتية وزيادة القدرة الإنتاجية، مما يساعد على رفع حجم الصادرات.

4.مبرّرات اختيار الموضوع:

- ارتباط الموضوع بالتخصّص والرغبة الشخصية في دراسة الموضوع؛
- أهمية الموضوع وقلة الدراسات العربية التي عالجته في شق الأدء التصديري على المستوى الكلي؛
- الرغبة في محاولة الإسهام في إثراء النقاش حول الموضوع باللغة العربية.

5. أهداف الدراسة وأهميتها:

1.5. أهداف الدراسة: نسعى إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- ♦ تحليل و قياس تأثير المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على الأداء التصديري ؛
- ♦ محاولة الإلمام بأهم المفاهيم النظرية الخاصة بسلاسل القيمة العالمية و الأداء التصديري ؛
- ♦ محاولة تحديد مدى مشاركة وتموضع كل من بلدان عينة الدراسة ضمن سلاسل القيمة العالمية، وتقييم تطور الأداء التصديري لهذه الدول؛
- ♦ محاولة تحديد أي من مؤشرات سلاسل القيمة العالمية الأكثر تأثيرا على الأداء التصديري.

2.5.أهمية الدراسة : تمّ تناول موضوع تأثير سلاسل القيمة العالمية على الأداء التصديري نظرا للاعتبارات الآتية:

- حاجة الدول النامية لمثل هذه الدراسات، وتسليط الضوء على الفرص المتاحة لتحسين أدائها التصديري وتوسيع حصتها في الأسواق العالمية من خلال المشاركة في سلاسل القيمة العالمية؛
- تُعد من الدراسات القليلة التي تتناول العلاقة بين هذين المتغيرين في إطار قياسي للدول الخمس المؤسسة للبريكس، مما يمنحها طابعًا مميزًا يضيف إلى المعرفة الأكاديمية؛
- تُسهم الدراسة في إثراء الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بسلاسل القيمة العالمية من خلال الربط التحليلي والقياسي بينها وبين الأداء التصديري، وهو مجال لا يزال في طور التوسع، خاصة على مستوى الدول النامية والاقتصادات الصاعدة؛
- المكانة والأهمية التي تحتلها كل من سلاسل القيمة العالمية والأداء التصديري في الاقتصاد العالمي.

6. الاطار الزماني والمكاني :

إن الدراسة الميدانية أو ما يسمى بدراسة الحالة، تَفرضُ علينا تحديد الإطار الزمني التي ستُدرس خلاله متغيرات البحث، والإحصائيات والمعطيات اللازمة؛ مع تحديد المناطق التي ستشملها الدراسة ومن ثمَّ فإنه:

- **زمانيًّا:** تشمل الدراسة الميدانية الفترة الممتدة من العام: 2005 إلى العام: 2022، وهي فترة تتميز بتحولات عميقة في بنية الاقتصاد العالمي، حيث شهدت خلالها دول البريكس تسارعًا في اندماجها في الاقتصاد العالمي، إلى جانب تسجيل تحولات كبرى في نمط التجارة الدولية، لاسيما بعد الأزمة المالية العالمية في 2008، وتداعيات جائحة كوفيد-19 ابتداءً من 2020، مما يجعل هذه الفترة ملائمة لرصد العلاقة الديناميكية بين الانخراط في سلاسل القيمة العالمية والأداء التصديري بشكل مناسب وذو دلالة تحليلية.
- **مكانيا:** فقد وقع اختيارنا على الدول الخمس المؤسسة للبريكس وهي :البرازيل، روسيا، الهند، الصين، وجنوب إفريقيا .وكان اختيارنا بناءا على كونها مجموعة من الاقتصادات الصاعدة ذات وزن متزايد في الاقتصاد العالمي ، كما أنها توفر حالات متنوعة من حيث نماذج التنمية، مستويات التصنيع، وأنماط الاندماج في سلاسل القيمة العالمية.

7. المنهج والأدوات المستخدمة:

تحددت المناهج البحثية التي سنعتمدها في بحثنا بناء على طبيعة وطريقة معالجة الإشكالية الرئيسية؛ وقد اعتمدنا على منهجية IMRAD للإجابة عن إشكالية الدراسة الرئيسية والإشكاليات الفرعية ومن ثم فرضيات الدراسة. وتبعا لذلك اعتمدنا مجموعة من عدة مناهج بحثية، أهمها:

❶ **المنهج الوصفي**: يعتمد هذا المنهج على وصف الظاهرة، حيث حاولنا وصف الأجزاء النظرية المتعلقة بكل من سلاسل القيمة العالمية و الأداء التصديري كما سهل لنا هذا المنهج ضبط متغيرات الدراسة استعانة بالأدبيات النظرية والدراسات السابقة في الموضوع.

❷ **المنهج التقويمي**: حيث استخدمنا منهج التقويم لتحديد وتثمين أهم الجوانب الإيجابية الناتجة عن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية و تأثيرها على الأداء التصديري .

❸ **المنهج التحليلي**: استعانة بأسلوب الدراسة الميدانية ؛ استخدمنا المنهج التحليلي بهدف قياس العلاقة بين المشاركة في سلاسل القيمة العالمية و الأداء التصديري ؛ واستعملنا في ذات المنهج أدوات التحليل والقياس الاقتصادي.

8.صعوبات الدراسة:

إن عملية إعداد البحث تكتنفها مصاعب عدة بدءا بطبيعة الموضوع وتشعباته. وكذلك صعوبة الحصول على بيانات متجانسة ومحدثة تغطي جميع دول البريكس للفترة 2005– 2022، خاصة فيما يتعلق بمؤشرات سلاسل القيمة العالمية. وما أضاف علينا ضغطًا في إنجاز بحثنا هو العديد من العوامل التي تعتبر تحديا يواجه المُنجِز، كضيق الوقت، وعدم كفاية المراجع والمعلومات باللغة العربية ، وغيرها.

9.محتوى البحث:

قسمنا المذكرة إلى فصلين، وُسِم الأوّل ب: الأدبيات النظرية والتطبيقية لسلاسل القيمة العالمية والأداء التصديري، ويندرج تحته مبحثين، المبحث الأول حول الأدبيات النظرية لسلاسل القيمة العالمية والأداء التصديري، أما المبحث الثاني فعنونّاه ب: الأدبيات التطبيقية: العلاقة الوظيفية بين إشكالية البحث والتراث العلمي. وخصصنا الفصل الثاني للدراسة الميدانية، وقد حدّدنا في المبحث الأول الطريقة والأدوات، ومجتمع الدراسة وضبطنا فيه المتغيرات والمعطيات المجمّعة والاختبارات والأدوات الإحصائية والبرامج المستخدمة في معالجة المعطيات؛ أما المبحث الثاني حاولنا فيه تقدير النماذج ومناقشة وتحليل النتائج.

أمّا خاتمة بحثنا فقد ضمناها ما توصلت إليه الدراسة من نتائج مدعمين إيّاها باقتراحات نظرية وأخرى عملية علّها تكون إضافة علمية وعملية في هذا المجال.

وما التوفيق والسداد إلا من عند الله وحده.

الفصل الأول

الأدبيات النظرية والتطبيقية لسلاسل القيمة العالمية

والأداء التصديري

تمهيد

في العقود الأخيرة، شهد الاقتصاد العالمي تحولات جذرية تمثلت في تزايد ترابط الأسواق وتعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات، مما أدى إلى توسع كبير في التجارة الدولية، وارتفاع في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد ساهمت هذه التطورات في إعادة تشكيل أنماط الإنتاج والتبادل التجاري، لا سيما في الأجزاء والمكونات، حيث لم يعد الإنتاج محصورًا داخل حدود الدولة الواحدة، بل بات يتم عبر مراحل متعددة موزعة بين بلدان مختلفة. في هذا السياق، برزت سلاسل القيمة العالمية كنموذج تنظيمي جديد في التجارة الدولية، تقوم على تفكيك عملية الإنتاج وتوزيعها على عدد من الدول، وقد لعبت الشركات المتعددة الجنسيات دورًا محوريًا في ذلك، وأصبحت سلاسل القيمة العالمية عنصرًا مؤثرًا وعميقًا في الاقتصاد العالمي، مما أثر على القدرة التنافسية والأداء التصديري للدول، حيث أن التصدير من أهم محركات النمو الاقتصادي.

يهدف هذا الفصل إلى تقديم إطار نظري وتطبيقي لفهم سلاسل القيمة العالمية، و الأداء التصديري، مع تسليط الضوء على العلاقة بينهما. يبدأ الفصل بعرض المفاهيم الأساسية لسلاسل القيمة العالمية، وتطورها التاريخي، إلى جانب أبرز أبعادها الاقتصادية والتنظيمية. وكذلك سيتم عرض المفاهيم الأساسية للأداء التصديري بشيء من التفصيل، ثم نتعرض الى العلاقة بين المشاركة في سلاسل القيمة العالمية والأداء التصديري، ثم نعرج عن مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت المتغيرين من زوايا متعددة، مع التركيز على كيفية ارتباط هذه الدراسات بإشكالية البحث، في محاولة لإبراز الفجوة البحثية التي ستتناولها دراستنا، وتوضيح الإسهام الذي يسعى بحثنا إلى تقديمه في هذا المجال.

يحتوي هذا الفصل على مبحثين كما يلي:

- ✓ **المبحث الأول: الأدبيات النظرية لسلاسل القيمة العالمية والأداء التصديري**
- ✓ **المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية: العلاقة الوظيفية بين إشكالية البحث والتراث العلمي**

المبحث الأول

الأدبيات النظرية لسلاسل القيمة العالمية والأداء التصديري

يتناول هذا المبحث الإطار النظري لسلاسل القيمة العالمية (Global Value Chains - GVCs). وكذا الأداء التصديري، بحيث يستعرض هذا المبحث المفاهيم الأساسية المرتبطة بسلاسل القيمة العالمية، وأطر تحليلها، بالإضافة إلى كيفية تأثيرها على الأداء التصديري من منظور اقتصادي ونظري.

أولا: الأدبيات النظرية لسلاسل القيمة العالمية

لقد شهد نمط التجارة العالمية تحولات ملحوظة في الآونة الأخيرة، ونتيجة لقوى العولمة والثورة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث تميزت التجارة الدولية بتفكيك عمليات الإنتاج وتوزيع مراحلها المختلفة على مواقع متعددة في جميع أنحاء العالم، وقد أدى هذا "التجزؤ" في الإنتاج في مهام السلع والخدمات إلى خلق سلاسل القيمة العالمية.[1].

1. ماهية سلاسل القيمة العالمية (GVCs):

سلاسل القيمة العالمية هي نموذج حديث لتنظيم الإنتاج، حيث تُقسَّم عمليات الإنتاج إلى مهام ووظائف متخصصة تُنفَّذ في مواقع جغرافية مختلفة حول العالم. تُشير هذه السلاسل إلى شبكة مترابطة من الأنشطة التي تشمل التصميم، والإنتاج، والتسويق، والتوزيع، وخدمات ما بعد البيع، وتُنفَّذ عبر دول متعددة بهدف إنتاج وتوزيع المنتجات والخدمات بكفاءة عالية. إن هذا التفكك المتزايد للمهام والوظائف عبر الحدود الوطنية يعكس التوجه نحو الاستفادة من المزايا النسبية لكل منطقة، مثل تكاليف العمالة، والخبرات التقنية، والموارد المتاحة، مما يعزز الكفاءة والقدرة التنافسية للشركات على المستوى العالمي. تمثل سلاسل القيمة العالمية نظامًا معقدًا ومتكاملًا يهدف إلى تحسين عمليات الإنتاج والتوزيع من خلال توزيع المهام على نطاق عالمي، مستفيدةً من التنوع الجغرافي والاقتصادي لتحقيق أفضل قيمة ممكنة للمنتجات والخدمات.

1.1. لمحة تاريخية موجزة :

في عالم ما قبل العولمة ، أدت آليات النقل التقليدية الى أن كل مجتمع ينتج معظم ما يستهلكه، ومع ظهور ثورة البخار التي شغلت السكك الحديدية والسفن البخارية و التقدم في تكنولوجيا النقل والاتصالات وتوسع نشاط الشركات متعددة الجنسيات ، التي أدت الى انخفاض تكاليف التجارة، وجعلت من الممكن فصل الإنتاج والاستهلاك مكانيا ، كما أن الميزة النسبية و وفورات الحجم جعلت الفصل مربحا حيث بدأت الثورة الصناعية في بريطانيا في القرن الثامن عشر ، مما وفر لها ميزة كبيرة في الإنتاج الصناعي ، وهذا ما جعلها مستوردا للمواد الخام الزراعية والصناعية من البلدان الناميةُ و مصدرا للسلع المصنعة الجاهزة، وفي منتصف القرن التاسع عشر تحولت البلدان في

[1] سعاد جرمون ، **أثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية عبر قطاع الخدمات على التنمية الاقتصادية** ، أطروحة مقدمة لاستكمال شهادة الدكتوراه الطور الثالث ، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي ، 2020 ، ص 3. (بتصرف)

أوروبا و الولايات المتحدة الى التصنيع، واعتمدت أنماطا تجارية دولية مماثلة. وكانت النتيجةً دورة ذاتية من التخصص والإنتاج على نطاق واسع والابتكار ومكاسب الدخل التي جعلت المزيد من الابتكار مربحا في أوروبا وأمريكا الشمالية واليابان.[1]

ووفقًا لبالدوين ، فقد حدث أول "تفكيك" في النصف الثاني من القرن التاسع عشر (1850-1914) وابتداءً من ستينيات القرن الماضي فصاعدًا، وهو ما يتوافق مع فصل الإنتاج عن الاستهلاك [2] ، من خلال تمكين التجارة الدولية، فقد وفرت ثورة النقل حافز للإنتاج على نطاق واسع، والذي تضمن الجمع بين السلع والتكنولوجيا والأشخاص والتدريب والاستثمار والمعلومات.[3] ومع ظهور ثورة تكنولوجيا المعلومات في ثمانينيات القرن الماضي حدث "التفكيك الثاني" حيث تم تقسيم عملية الإنتاج نفسها عبر البلدان جغرافيا (نقل خارجي) وتنظيميا (الاستعانة بمصادر خارجية) [4] ، وهذا ما نتج عنه عولمة سلاسل القيمة. وبذلك لم يعد التخصص يعتمد على التوازن العام للميزة النسبية للبلدان في إنتاج سلعة نهائية، ولكن على الميزة النسبية لـ "المهام" التي تؤديها هذه البلدان في مرحلة معينة من سلسلة القيمة العالمية. [5]

وفي التسعينات بدأ مفهوم سلاسل القيمة العالمية يأخذ شكلاً أكاديمياً عبر جريفي سنة 1994، حيث تمت دراسة كيفية تقسيم مراحل الإنتاج بين دول مختلفة، مما ساهم في رسم الإطار النظري للمفهوم، وأصبح يُنظر إليه كإطار أساسي لفهم التحولات في التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية، خاصة مع تطور جوانب الحوكمة والترقية التكنولوجية في الإنتاج العالمي. وبهذا الشكل، يعكس تطور سلاسل القيمة العالمية الانتقال من نموذج إنتاج مركزي إلى شبكة إنتاج متكاملة عالميًا تعتمد على التعاون والتخصص بين الدول لتحقيق كفاءة أعلى ونمو اقتصادي شامل.

2.1.تعريف سلاسل القيمة :

سلاسل القيمة هي مجموعة الأنشطة التي تمر بها المنتجات أو الخدمات من الفكرة إلى وصولها للمستهلك النهائي، وتشمل التصميم، والإنتاج، والتسويق، والتوزيع، وخدمات ما بعد البيع. وقد عرف **بورتر** سلسلة القيمة على أنها : " مجموعة مرتبطة من النشاطات التي تكون ضرورية لخلق البضائع و الخدمات من استخدام مواد أولية الى غاية تسليم المنتج للمستهلك النهائي "[6] ، و قد ظهر مفهوم سلسلة القيمة في البداية من قبل البروفسور Michael Porter في كتابه " The Competitive Advantage " في عام 1985 ، و أشار الى أن الأنشطة داخل المنظمة تضيف قيمة الى الخدمة و المنتجات التي تنتجها المنظمة ، و ينبغي تشغيل جميع هده

[1] وفاء باهي ، تأثير **المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على التنويع الاقتصادي، دراسة مجموعة من الدول**، أطروحة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الدكتوراه، الطور الثالث ، التخصص: تسويق وتجارة دولية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي ، 2022/2021 ، ص ص 3-4 .

[2] Q.Cattaneo, G. Gereffi, S. Miroudot, D. Taglioni,**Joining, upgrading and being competitive in global value chains**, International Trade Department,The World Bank, April 2013·p.03

[3] WTO, **Supply Chain Perspectives and Issues**, A Literature Review, by Albert Park, Gaurav Nayyar, Patrick Low, working papers, 2013, p 28.

[4] Q.Cattaneo, G. Gereffi, S. Miroudot, D. Taglioni,**Joining, upgrading and being competitive in global value chains**, Op.Cit·p.03

[5] OMC, IDE-JETRO, **la structure des échanges et les chaines de valeur mondiale en l'Asie de l'Est**, du commerce des marchandises au commerce des taches, Imprimé par le secrétariat de l'OMC, Genève, 2011, p4 .

[6] عبد العزيز صالح بن عاشور ، **الإدارة الإستراتجية** ، دار المسيرة للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، ط1 ، 2004 ، ص18 .

الأنشطة على المستوى الأمثل إذ يمكن للمنظمة الحصول على أي ميزة تنافسية حقيقية . و تشمل أنشطة إنشاء سلاسل القيمة هذه جميعها عناصر مثل الخدمات اللوجستية و العمليات و التسويق و المبيعات و خدمات ما بعد البيع .[1] وكما هو موضح في الشكل (1-1) ، يميز بورتر بين الأنشطة الأساسية و أنشطة الدعم كما يلي :[2]

- الأنشطة الأساسية : هي المعنية مباشرة بإنشاء أو تسليم منتج أو خدمة ، و يمكن تجميعها الى خمس مجالات رئيسية هي : الخدمات اللوجستية الواردة و العمليات و اللوجستيات الصادرة و التسويق و المبيعات ، و يرتبط كل نشاط من هذه الأنشطة الرئيسية بأنشطة الدعم التي تساعد و تحسن فعالياتها أو كفاءتها ؛
- أنشطة الدعم : المشتريات ، و تطوير التكنولوجيا (بما في ذلك البحث و التطوير) ، و الموارد البشرية ، و البنية التحتية (نظم التخطيط و التمويل و الجودة و تكنولوجيا المعلومات و ما الى ذلك) .

الشكل(1-1) : سلسلة القيمة لبورتر – Porter Value Chain

Source : André Joyal ,Mohammed Sadeg, Olivier Torres, La PME Algérienne et le Défi de L'internationalisation , L'harmattan , France ,2010, P 355

و يمكن تصنيف هذه السلاسل بناءً على النطاق الجغرافي إلى ثلاثة أنواع رئيسية و هم : سلاسل قيمة محلية (Local Value Chains) حيث تشير إلى تنفيذ جميع الأنشطة المتعلقة بإنتاج وتوزيع المنتجات أو الخدمات داخل حدود دولة واحدة . و سلاسل قيمة إقليمية (Regional Value Chains) ، و سلاسل قيمة عالمية (Global Value Chains) .

[1] Hongni Zhang, **Research Hewlett Packard through its Value Chain**, International Journal of Business and Management, Vol. 5, No. 8; August 2010, p179.
[2] Heba Elsayed Tolba, **The Effects of Global Value Chain (GVCs) on the Pattern of Trade**, (ME15 Dubai Conference) ISBN: 978-1-941505 26-7, Dubai-UAE, Paper ID: D526, 22-24, May 2015, p3.

3.1. تعريف سلاسل القيمة العالمية:

تم اقتراح مفهوم سلاسل القيمة العالمية لأول مرة بواسطة Gereffi 1994، ووسع مفهوم سلسلة القيمة ليأخذ بعدا عالميا، الذي وصف مجموعة كاملة من الأنشطة بما في ذلك التصميم والإنتاج والتسويق والتوزيع ودعم المستهلك الذي تقوم به الشركات والعمال في جميع أنحاء العالم لتقديم منتج (سلعة أو خدمة) من مفهومها إلى استخدامها النهائي وما بعده [1] .

ويعرفها البنك الدولي بكونها " نمط إنتاج متوزع على عدد من البلدان، تتخصص كل شركـة في مهمة معينة ولا تنتج السلع كلها " [2] .

وتعرف سلاسل القيمة العالمية أيضا على أنها " سلسلة من مراحل الإنتاج المتصلة، حيث يتم إضافة القيمة مرحلة بمرحلة لإنتاج البضائع النهائية في قيمة عالمية، حيث يتم تقسيم مراحل الإنتاج المتتالية هذه الى شرائح وتوزيعها عبر البلدان لتقليل تكاليف الإنتاج الى أدنى حد، مما يؤدي الى التجارة الدولية في المدخلات والسلع النهائية. [3] كما يقصد بها "عملية تفكيك عناصر الانتاج عبر أجزاء كثيرة من العالم وتجميعها في المنتج النهائي، وفقا لظروف الطلب وتكلفة الانتاج وسهولة الوصول إلى الأسواق" .[4]

ومن خلال ما سبق، نعرف سلاسل القيمة العالمية على أنها شبكة متكاملة من الأنشطة المشتتة دوليا التي تدخل في عملية ابتكار وإنتاج السلع والخدمات بدءاً من وضع التصور والتصميم مروراً بالإنتاج والتسويق والتوزيع وحتى خدمات ما بعد البيع والبحث والتطوير، وإدارة النفايات وإعادة تدويرها، حيث تُقسَّم عملية الإنتاج إلى مهام متخصصة تُنجز في دول مختلفة، مما يعني أن كل شركة تتولى جزءًا معيناً من عملية الإنتاج بدلاً من إنتاج السلعة كاملة، مما يسهم في تحسين الكفاءة وخفض التكاليف.

4.1.أنواع سلاسل القيمة العالمية :

وتنقسم سلاسل القيمة العالمية إلى أربعة أنواع أساسية :[5]

- أسواق الإمداد الدولية، وتتم فيها المعاملات على أساس العلاقات القائمة على المنافسة الحرة بين البائعين والمشترين عبر الحدود، والتي تتطلب حداً أدنى من التنسيق والتعاون على سبيل المثال، (أسواق السلع الأساسية)؛
- الشبكات التي يحركها المنتجون، إذ تؤدي الشركات الرائدة(مثل تجميع السيارات أو الأجهزة الكهربائية الاستهلاكية)دوراً مهما ومركزيا في السيطرة على الشبكات الدولية للشركات التابعة، والشركات المنتسبة والموردين ؛

[1] Gary Gereffi , John Humphrey, Raphael Kaplinsky, Introduction**: Globalisation, Value Chains and Development**, Volume32, Issue3, July 2001 , p2.

[2] مجموعة البنك الدولي 2020 ، تقرير عن التنمية في العالم : **التجارة من أجل التنمية في عصر سلاسل القيمة العالمية** .

[3] Robert C. Johnson, Andreas Moxnes, **GVCs and trade elasticities with multistage production**, Journal of International Economics, Volume 145, November 2023, p1.

[4] الأمم المتحدة ، تقرير منظمة الأمم المتحدة للتجارة و التنمية ، **سلاسل القيمة العالمية ، الإستثمار و التجارة من أجل التنمية** ، 2013 ، ص14

[5] ADV Institute, **Integrating SME's Intl Global Value Chains: Challenges and policy action in Asia**, Asian Development Bank, Kasumigaseki, 2015.

- الشبكات التي يحركها المشترون، اذ يتزود كبار تجار التجزئة من المصنعين والمسوقين أصحاب العلامات التجارية(تجار التجزئة متعددي الجنسيات)من شبكات لامركزية من الموردين عبر الحدود؛
- الشركات المتكاملة، إذ يتم تطبيق أنظمة الحوكمة الهرمية في جميع الشبكات الدولية، ويتم انتاج جميع السلع والمنتجات الرئيسية داخل الشركة والتي تمتاز بالتكامل الرأسي والسيطرة الإدارية القوية(على سبيل المثال، صناعة السيارات الأمريكية).

و يمكن تصنيف هذه السلاسل بناءً على النطاق الجغرافي إلى نوعين و هما:

- سلاسل قيمة إقليمية (Regional Value Chains) حيث تشمل توزيع الأنشطة الإنتاجية والتجارية عبر دول ضمن منطقة جغرافية محددة، مثل الشرق الأوسط أو شمال أفريقيا ؛
- سلاسل قيمة عالمية (Global Value Chains) حيث تشير إلى توزيع الأنشطة المتعلقة بإنتـــاج وتوزيع المنتجات أو الخدمات عبر دول متعددة.

5.1.أهمية سلاسل القيمة العالمية :

في ظل تصاعد الترابط بين الاقتصادات، برزت سلاسل القيمة العالمية كآلية محورية في تنظيم الإنتاج والتجارة العالمية، الأمر الذي يدفع إلى التوقف عند أهميتها المتزايدة في هذا السياق، نذكر منها ما يلي:

- المساهمة في تحقيق معدلات النمو المتسارع وانخفاض معدلات الفقر حيث أن نشاط سلاسل القيمة العالمية كان سببا رئيسيا وراء موجات النمو المسجلة في عدد من الدول النامية ومحفزا أساسيا لانخفاض معدلات الفقر في بعض الدول النامية، التي تخصصت وانخرطت بشكل أكبر من غيرها في سلاسل القيمة العالمية ؛[1]
- تعمل على زيادة الانتاجية والدخل، حيث تدعم سلاسل القيمة العالمية العلاقة طويلة الأجل بين الشركات والمؤسسات بالإضافة إلى التخصص المفرط في مراحل الانتاج والمهام المحددة ؛[2]
- نقل التكنولوجيا والمعرفة بين البلدان المشاركة فى سلاسل القيمة عن طريق الاستيراد والاستثمار الأجنبي المباشر؛[3]
- نمو التجارة الدولية وزيادة الصادرات وتحقيق تكامل واندماج أكبر مع دول العالم في كافة مراحل الإنتاج قبل وبعد التصنيع، وذلك من خلال المشاركة في سلاسل القيمة العالمية؛[4]
- تطوير تجارة القيمة المضافة من خلال مشاركة الشركات في مراحل الإنتاج بما يُحِّقق قيمة مضافة في كِّل مرحلة؛

---

[1] محمد اسماعيل ، **موجز سياسات الاندماج في سلاسل القيمة العالمية**، صندوق النقد العربي، 2019 ، ص2 .

[2] بن جوال بشير ، **أثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على دعم الصادرات (دراسة تحليلية قياسية في بعض الدول النامية)** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث ، جامعة زيان عاشور بالجلفة ، 2024/2023 ، ص 105 .

[3] منى أبو العطاء حليم ، **مستقبل المشاركة في سلاسل القيمة العالمية في ضوء الأزمات و الأثر على التنمية المستدامة (دراسة حالة مصر و السعودية)** ، مجلة مصر المعاصرة ، العدد 549 ، 2023 ، ص 113 .

[4] مرجع سابق ،ص 113 .

- تعزيز اندماج الشركات المحلية في الاقتصاد العالمي حيث تعتبر كآلية لتحقيق هدف التنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة والشاملة، كما أصبحت الشركات المحلية مرتبطة بالشركات الأجنبية التي تمتلك المعرفة والتقنية العالية، وكذلك جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.[1]

1.6.خصائص سلاسل القيمة العالمية :

تتميز سلاسل القيمة العالمية بالعديد من الخصائص، نذكر منها ما يلي:

1.1.6. سلاسل القيمة العالمية خاصة بقطاع أو منتج محدد: تتميز أنواع الوظائف والتقنيات والمعايير واللوائح والمنتجات والعمليات بارتباطها بقطاع أو منتج أو خدمة محددة، وكذلك الحال بالنسبة لطرق تفاعل المشترين والموردين. وتختلف أهمية كل عنصر باختلاف المرحلة من مراحل السلسلة. لذلك، يتعين على صانعي السياسات فهم كيفية عمل سلاسل القيمة العالمية في قطاع محدد. وهذا أمر بالغ الأهمية عند اختيار القطاعات المستهدفة ووضع سياسات تعزز القدرة التنافسية، ويفضل أن يكون ذلك بطريقة توفر فوائد اقتصادية واجتماعية وبيئية.[2]

2.1.6.سلاسل القيمة العالمية غير متجانسة عبر الصناعات والشركات والمنتجات والخدمات : هناك طرقًا مختلفة وغير متجانسة لتنظيم و تقسيم العمليات الإنتاجية على المستوى العالمي.

يُحدد بالدوين وفينابلز (2013) شكلين مختلفين شائعين في تقاسم الإنتاج العالمي: "العناكب" و"الثعابين" كما يوضح (الشكل 1-2) ، يشير "العنكبوت" إلى أطراف متعددة (أجزاء) تتجمع لتشكل جسمًا (مجموعة)، إما أن يكون المنتج النهائي نفسه، أو أحد مكوناته [3]، بحيث تشمل أنشطة سلسلة القيمة التجميع(النهائي)للعديد من الوسطاء في منتج / خدمة [4] . أما "الثعبان" فيشير إلى البضائع التي تنتقل بتسلسل من المنبع إلى المصب، مع إضافة قيمة في كل مرحلة [5]، حيث تتبع بعض أجزاء سلسلة القيمة ترتيب خط التجميع الكلاسيكي إذ يخضع المنتج / الخدمة لعملية معالجة متسلسلة [6] . و يشار إلى أن معظم شبكات الإنتاج عبارة عن خليط معقد من الاثنين (هجين)، أو ما يُسمى "سنياكر". [7]

[1] بن جوال بشير ، مرجع سابق ، ص 105

[2] **https://www.globalvaluechains.org/about/gvc-intro/** Viewed on 15/04/2025 15 :48

[3]APEC TiVA Initiative Report Two , **Better Understanding Global Value Chains in the APEC Region** , APEC Committee on Trade and Investment , February 2021 , p.15

[4] OECD**, INTERCONNECTED ECONOMIES: BENEFITING FROM GLOBAL VALUE CHAINS**, SYNTHESIS REPORT, 2013, P14

[5] APEC TiVA Initiative Report Two , **Better Understanding Global Value Chains in the APEC Region** , Op.Cit , p15

[6] OECD**, INTERCONNECTED ECONOMIES: BENEFITING FROM GLOBAL VALUE CHAINS**, Op.Cit, p14

[7] APEC TiVA Initiative Report Two , **Better Understanding Global Value Chains in the APEC Region** , Op.Cit , p15

الشكل (1– 2): رسم توضيحي لتكوينات أنماط الإنتاج "الثعبان، والعنكبوت، والسنايكر"

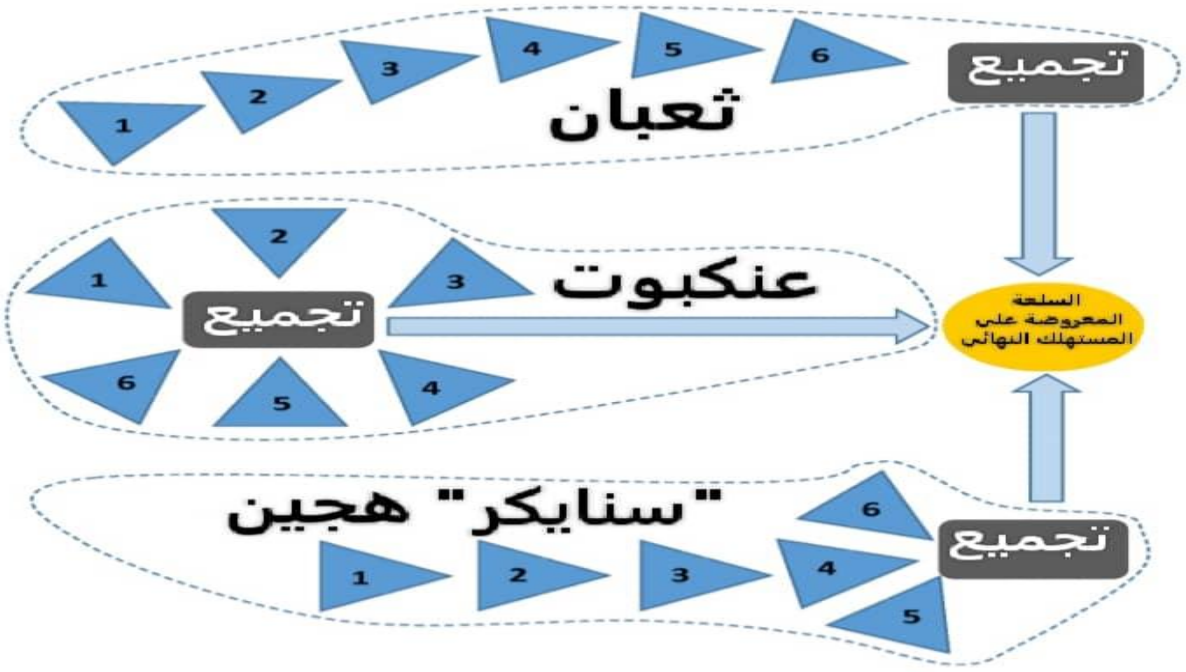

Source : APEC TiVA Initiative Report Two , **Better Understanding Global Value Chains in the APEC Region** , APEC Committee on Trade and Investment , February 2021 , p.15

3.6.1.الانتشار الجغرافي : أدت تقنيات النقل والمعلومات والاتصالات الجديدة إلى خفض تكلفة الوصول إلى المعلومات والمنتجات التجارية والخدمات وتسهيل التقسيم المكاني لسلاسل القيمة .وفقًا لذلك، يمكن تحديد موقع عملية إنتاج معينة في منطقة جغرافية معينة بسبب المزايا التنافسية للموقع.[1]

4.6.1.العمالة الماهرة ومنخفضة التكلفة حافز للانضمام :تم دمج العديد من المواقع منخفضة التكلفة في سلاسل القيمة العالمية في صناعات مختارة كثيفة العمالة، في آسيا، نظرًا لامتلاك بعض المهارات المتخصصة والموارد البشرية المدربة، فقد نجحت شركات تكنولوجيا المعلومات في الهند وشركات الإلكترونيات في الصين ومقاطعة تايوان الصينية وماليزيا وسنغافورة في الاندماج في سلاسل القيمة العالمية، وبالمثل، ولكن بدرجة أقل، في أمريكا اللاتينية، أتاح وجود مجموعة من الموردين المتنافسين للموردين المحليين لقطع غيار ومكونات السيارات في الأرجنتين والبرازيل ومكونات الإلكترونيات في المكسيك أن يصبحوا من الدرجة الأولى من الموردين في سلاسل القيمة العالمية.[2]

5.6.1.سلسلة القيمة قد يحركها المنتج وقد يحركها المشتري :يمكن تصنيف القوى الدافعة لسلاسل القيمة العالمية على أنها مدفوعة بالمنتج والمشتري تتشكل القوة التي يحركها المنتج في الصناعات ذات رأس المال و/ أو

[1]UNCTAD, **Integrating Developing Countries' SMEs into Global Value Chains,** report 2010, p: 3.
[2] OECD**, INTERCONNECTED ECONOMIES: BENEFITING FROM GLOBAL VALUE CHAINS ,** Op.cit, p3.

التكنولوجيا المكثفة حيث تتحكم الشركة التي تلعب دورًا رائدًا في التكنولوجيا الأساسية لهذه الصناعة ، وفي المقابل، تحدث القوة التي يحركها المشتري في الصناعات التي تتطلب عمالة كثيفة، مثل الملابس والأحذية والصناعات الزراعية [1]، وكذلك استهداف الأسواق بحسب أنماط المستهلكين.

6.6.1.أدت سلاسل القيمة العالمية إلى زيادة التخصص على مستوى المهام ووظائف الأعمال : يمكن للشركات الرائدة الاعتماد بشكل متزايد على قاعدة المعرفة والموارد وعوامل الإنتاج الدولية (على عكس المحلية) ، كما يمكن للشركات الصغيرة المشاركة بشكل متزايد في هذه الأنشطة العالمية دون الحاجة إلى إتقان جميع المعارف التكنولوجية والإدارية اللازمة لإنتاج منتج تنافسي عالمي[2].

7.6.1.المورد الطبيعي من أهم خصائص اندماج البلدان النامية في سلاسل القيمة :من بين المحددات الاقتصادية التي أدت إلى تنمية سلاسل القيمة العالمية في البلدان النامية المورد الطبيعي، حيث يُعتبر الوصول إلى الموارد الطبيعية مثل النفط والتعدين والمنتجات الزراعية من أهم سمات اندماج البلدان النامية في سلاسل القيمة العالمية.[3]

2. ديناميكية سلاسل القيمة العالمية وإعادة تشكيل التوزيع الهيكلي والجغرافي لأنشطة الشركات:

تشهد سلاسل القيمة العالمية تحولات عميقة بفعل التغيرات التكنولوجية والجيوسياسية والاقتصادية، وقد دفعت هذه التحولات الشركات إلى إعادة النظر في توزيع أنشطتها هيكليًا وجغرافيا لضمان المرونة والتنافسية، في إطار ديناميكية هذه السلاسل.

1.2. ديناميكية سلاسل القيمة العالمية:

في ظل تعقّد البيئة الاقتصادية العالمية والتشابك بين الأسواق، أصبحت سلاسل القيمة العالمية إطارًا تحليليًا مركزيًا لفهم كيفية تنظيم الإنتاج وتوزيع الأنشطة الانتاجية عبر الدول، ولفهم هذا النظام المركّب، من الضروري النظر إلى الآليات التي تحركه والعوامل التي تشكّله والنتائج المترتبة عليه. وفي هذا السياق، يقدّم الشكل (**1–3**) تصورًا تركيبيًا يبرز ديناميكية سلاسل القيمة العالمية من خلال ترابط ثلاث مجموعات رئيسية تمثل البنية الوظيفية لهذا النظام، وهم كالتالي:

- المحركات: وتشمل عوامل الدفع التي تحفز المشاركة في سلاسل القيمة العالمية.
- سلسلة القيمة العالمية: تمثل جوهر النظام حيث يتم التخصص المتبادل وتقاسم الأنشطة بين الشركات والدول.
- النواتج: وهي مخرجات المشاركة في السلسلة، وتحتاج إلى سياسات حماية اجتماعية وبيئية لضمان العدالة والاستدامة.

[1] Sunny Li Sun, Hao Chen Erin G. Pleggenkuhle-Miles, (2010),"**Moving upward in global value chains: the innovations of mobile phone developers in China"**, Chinese Management Studies, Vol. 4 Iss 4, p 305 .
[2] OECD**, PARTICIPATION OF DEVELOPING COUNTRIES IN GLOBAL VALUE CHAINS**, by Przemyslaw Kowalski Javier Lopez Gonzalez Alexandros Ragoussis Cristian Ugarte, Trade Policy Papers, No. 179, 2015, p 2
[3] UNCTAD, **Integrating Developing Countries' SMEs into Global Value Chains,** Op.Cit, p 3.

ويعكس الشكل (**1–3**) أهمية تكامل السياسات والتحفيز لضمان مشاركة فعالة وآمنة في سلاسل القيمة العالمية.

الشكل (1–3): ديناميكية سلاسل القيمة العالمية

المصدر : تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم 2020 ، التجارة من أجل التنمية في عصر سلاسل القيمة العالمية https://openknowledge.worldbank.org

2.2.استراتيجيات التوزيع الهيكلي و الجغرافي لأنشطة الشركات :

من منظور الشركات، أتاح النمو الهائل للرقمنة وزيادة تحرير السياسات العامة إمكانية تنويع استراتيجيات المصادر، بما في ذلك اختيار التكامل التنظيمي والجغرافي المختلف و/أو فصل مراحل الإنتاج. وكما هو موضح في الشكل (**1– 4**) هناك أربع مجموعات محتملة من الهيكل التنظيمي والجغرافي للإنتاج. ويمكن أن تتم العمليات داخل الشركة ومحليًا. وفي هذه الحالة نتحدث عن الإنتاج المحلي الداخلي. كبديل، يمكن أن تتم جميع مراحل الإنتاج داخل الشركة، ولكن بعضها يُدار في موقع أجنبي، أي من خلال الإنتاج الخارجي عبر الاستثمار الأجنبي المباشر الرأسي (FDI). ثالثًا، يمكن للشركات الاستعانة بمصادر خارجية للأنشطة من مقاولين وموردين مستقلين، تحافظ معهم على علاقة تجارية مستقلة. يمكن أن يكون الموردون مقيمين في البلد المحلي (الاستعانة بمصادر خارجية محلية) أو يعملون في موقع أجنبي (الاستعانة بمصادر خارجية في الخارج). وبالمثل، يمكن الاستعانة بمصادر خارجية لتجميع المنتجات النهائية، أو نقلها إلى الخارج، أو كليهما. تؤدي استراتيجيات الاستعانة بمصادر خارجية الجديدة هذه إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة داخل الشركة، بالإضافة إلى التجارة المستقلة الرأسية مع الموردين المستقلين.[1]

[1] Q.Cattaneo, G. Gereffi, S. Miroudot, D. Taglioni,**Joining, upgrading and being competitive in global value chains**, International Trade Department,The World Bank, April 2013·p.03

وتلجأ الشركات متعددة الجنسيات بشكل متزايد إلى الاستعانة بمصادر خارجية وتطوير أنشطتها التجارية مع مجموعة متنوعة من الشركاء الخارجيين، بدءًا من المقاولين من الباطن والموردين ووصولًا إلى شركاء البحث والتطوير أو أنشطة الإنتاج. وقد طُوّرت هياكل جديدة لمراعاة هذه الشبكات الخارجية وشبكات الشركات التابعة الداخلية للشركات. [1]

كما يعرض الشكل (**1–4**) إطارًا تحليليًا يوضح استراتيجيات التوزيع الهيكلي والجغرافي لأنشطة الشركات ضمن سلاسل القيمة العالمية، ويُبين الشكل كيف يمكن للشركات أن تختار بين الإنتاج داخليًا أو الاستعانة بمصادر خارجية، وبين توطين الأنشطة داخل البلد أو توزيعها عالميًا، ويعكس هذا الإطار مرونة الشركات في تنظيم أنشطتها عبر الحدود لتعزيز التنافسية والكفاءة ضمن سلاسل القيمة العالمية.

الشكل (1 –4): استراتيجيات التوزيع الهيكلي والجغرافي لأنشطة الشركات

La Source: Q.Cattaneo, G. Gereffi, S. Miroudot, D. Taglioni,**Joining, upgrading and being competitive in global value chains**, International Trade Department,The World Bank, April 2013·p:03

3.القيمة المضافة في عملية الإنتاج في إطار سلاسل القيمة:

القيمة المضافة في سلسلة القيمة هي عملية تحويل مدخلات إنتاج ذات قيمة معينةُ إلى مخرجات إنتاج ذات قيمة أعلى. وتمثل القيمة المضافة الكعكة التي سوف يتقاسمها كل من شارك في إعدادها. بقول آخر، القيمة المضافة للمنشأة تمثل عوائد عناصر الإنتاج المشاركة في عملية الإنتاج التي تقوم بتنفيذها هذه المنشأة، ومن ثم كلما زادت القيمة المضافة المتولدة عن عملية الإنتاج زادت عوائد عناصر الإنتاج. أما القيمة المضافة للدولة تختلف، حيث أنها تمثل القيمة التي أضافتها الدولة على مدخلات الإنتاج المستوردة لتحويلها إلى منتج ذو قيمة أعلى، وتعرف بالقيمة

[1] Christine Zhenwei Qiang , Yan Liu ,Victor Steenbergen , **An Investment Perspective on Global Value Chains**, International Bank for Reconstruction and Development / The World Bank , 2021 , P P 7 -9.

المضافة المحلية. وهي تمثل دخول عناصر الإنتاج التي تعمل داخل حدود الدولة، ومن ثم كلما زادت القيمة المضافة المحلية لدولة ما زادت احتمالات تحسن مستوى الدخول والمعيشة في هذه الدولة. كماً أن القيمة المضافة المحلية ترتبط ارتباطا مباشًرا وطرديا بسعر المنتج النهائي الذي سوف يتم تصديره إلى الخارج. [1]

وتعرف المنظمة العالمية للتجارة (WTO) القيمة المضافة لمنتج مصدر بأنها الفرق بين القيمة الإجمالية للمنتج وقيمة المدخلات المباشرة وغير المباشرة المستوردة، باعتبار جميع السلع والخدمات الوسيطة الوطنية المستخدمة في تصنيع المنتج.[2]

والقيمة المضافة الأجنبية في سلاسل القيمة العالمية تُشير إلى الجزء من القيمة الإجمالية للمنتج الذي يتم إنتاجه في بلدان أخرى غير البلد الذي يُصدر المنتج النهائي، بعبارة أخرى، هي القيمة التي تُضاف إلى منتج ما من خلال مدخلات (مثل المكونات، أو الخدمات، أو العمليات الإنتاجية) قادمة من الخارج، ضمن سلسلة الإنتاج العالمية، فمثلا إذا صدّرت دولة ما سيارة تحتوي على محرك تم تصنيعه في دولة أخرى، فإن قيمة هذا المحرك تُعد "قيمة مضافة أجنبية".

و في كل خطوة يتم تحديد القيمة المضافة التي يحققها البلد، حيث تختلف القيمة المحققة حسب نوع الخطوة المندمج بها، و بالتالي موقع البلد على ما يعرف بمنحنى الإبتسامة .[3]

الشكل (1-5) : منحنى الإبتسامة لأنشطة القيمة المضافة في سلاسل القيمة العالمية

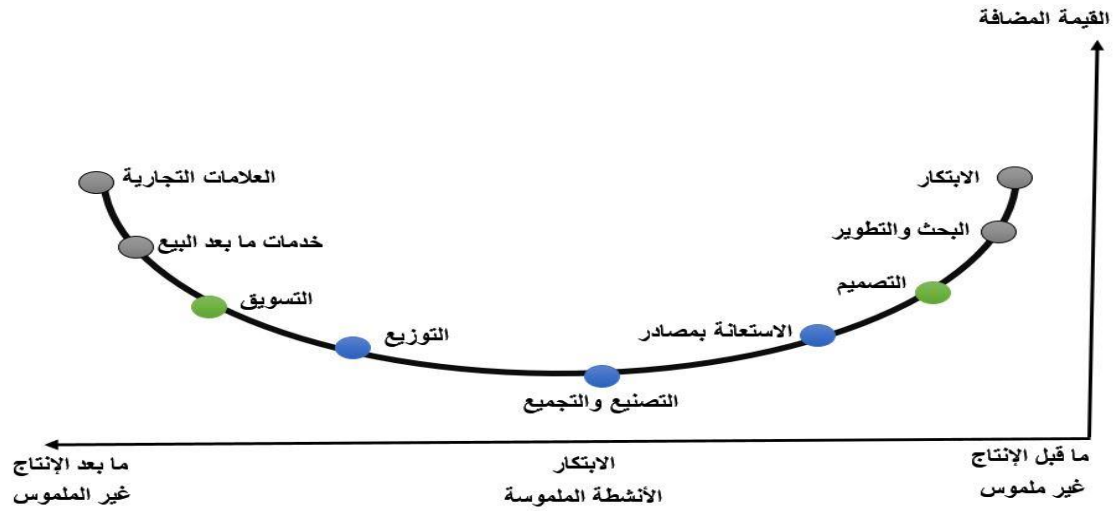

Source: Gary Gereffi & Karina Fernandez-Stark, Global Value Chain Analysis: A Primer, Center on Globalization, Governance & Competitiveness, Duke University, July 2016, p14.

و منحنى الإبتسامة في نظرية إدارة الأعمال، هو رسم بياني لكيفية اختلاف القيمة المضافة عبر المراحل المختلفة لإحضار منتج الى السوق في شكله النهائي ، تم إقتراحه لأول مرة في عام 1992 من قبل STAN SHIH ،

[1] د.أشرف حلمي ، **المشاركة في سلاسل القيمة العالمية للحد من مشكلات التجارة الخارجية في مصر بالتطبيق على القطاع الصناعي** ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، الجامعة الحديثة ، العدد 80 ، 2019 ، ص 155 .

[2] OMC, IDE-JETRO, Op. Cit , p 96

[3] عرامه دلال ، **متطلبات اندماج الجزائر في سلاسل القيمة العالمية** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية ، التخصص إقتصاد دولي ، جامعة فرحات عباس سطيف 1، 2023-2024 ، ص 5 .

حيث لاحظ في صناعة الكمبيوتر الشخصي ، أن كلا طرفي سلسلة القيمة يجلبان قيمة مضافة للمنتج أعلى من الجزء الأوسط .[1]

يفسر منحنى الإبتسامة في الشكل (**1–5**) العلاقة بين مراحل الإنتاج ونسبة مساهمتها في إجمالي القيمة المضافة، وهي تأخذ شكل حرف U و يقصد ب : [2]

- **الإبتكار** :مجموع الأنشطة المتعلقة بإدخال تقنيات جديدة تؤثر على دورة الإنتاج في سلاسل القيمة العالمية و تؤثر على الوحدات الموزعة جغرافيًا التي تشارك في سلاسل القيمة العالمية.
- **العلامة التجارية** :تشير إلى إنشاء وحيازة المنتجات أو الخدمات التي تهيمن على الأنشطة في سلاسل القيمة العالمية.
- **البحث والتطوير** :يشير إلى الأنشطة المتعلقة بتحسين المنتجات وإعادة هيكلة عمليات الإنتاج وتحديد أسواق جديدة والامتثال لطلب العملاء.
- **التصميم** :يتمثل في الأنشطة المستخدمة لجذب الانتباه، وتحسين أداء المنتج، وخفض تكاليف الإنتاج، وقد يزيد من المزايا التنافسية للمنتج في السوق.
- **الشراء/ الاستعانة بالمصادر** :يعني العمليات الواردة التي تدخل في شراء ونقل منتجات، ويشمل النقل المادي للمنتجات، فضلا عن إدارة أو توفير التكنولوجيا والمعدات لتنسيق سلسلة التوريد.

بعد تصنيع البضائع، يتم توزيعها وبيعها عبر شبكة من تجار الجملة والوكلاء وشركات الخدمات اللوجستية والشركات الأخرى المسؤولة عن تقييم الأنشطة خارج الإنتاج.

و تشير الأدبيات الاقتصادية الى وجود علاقة غير خطية بين مراحل الإنتاج على طول سلسلة القيمة العالمية و نسبة مساهمتها في إجمالي القيمة المضافة، حيث أن أنشطة المنبع (البحث و التطوير ، التصميم ،..) الى جانب أنشطة المصب (العلامة التجارية ، التسويق ، ...) تشكل الحصة الأكبر من القيمة المضافة الإجمالية ، في حين أن مراحل الإنتاج الوسيطة أي أن تصنيع المكونات و التجميع النهائي للمنتجات لا يساهم إلا بالقليل من القيمة المضافة .[3] وقد أضاف Mudambi إلى أن القيمة المضافة أصبحت مركزة بشكل متزايد في المنبع والمصب لسلسلة القيمة، وأن الأنشطة على طرفي سلسلة القيمة مكثفة في تطبيقها للمعرفة والإبداع" [4] وأعطى تحليلا ديناميكيا لمنحنى الإبتسامة. و يوضح الشكل (**1–6**) أنه عادة ما يكون للبلدان المتقدمة حضور في الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية، الأنشطة غير الملموسة كأنشطة المنبع مثل البحث والتطوير والتصميم والتجديد،

[1] Shih,S.(1996).Me too is not my style: Challenge dificulties, breakthrough, bottlenecks, create values (Taipei: The Acer Foundation). 1996.

[2] Jolta Kacani, **A Data-Centric Approach, to Breaking the FDI Trap Through Integration in Global Value Chains**, A Case Study from Clothing Manufacturing Enterprises in Albania, University of Tirana, Albania, Springer Nature Switzerland AG 2020, p43.

[3] WTO, Op.Cit , p 32

[4] Mudambi, R. (2008). **Location, Control and Innovation in Knowledge-intensive Industries**. Journal of economic Geography,8 (5), 699-725 DOI: 10.1093/jeg/lbn024.

وأنشطة المصب مثل العلامة التجارية والتسويق وخدمات ما بعد البيع ، بينما تركز البلدان النامية في الأنشطة ذات القيمة المضافة المنخفضة، الأنشطة الملموسة كالتصنيع والتركيب والتجميع النهائي للمنتجات.

وهو ما أظهره تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2013) بأن أعلى مستوى لخلق القيمة في سلاسل القيمة العالمية غالبًا ما يوجد في أنشطة المنبع وفي أنشطة المصب، ووجد أن رأس المال القائم على المعرفة يحفز زيادة القيمة المضافة في الصادرات .ومن المتوقع أن تحقق البلدان ذات الاستثمار المرتفع في البحث والتطوير والغنية برأس المال القائم على المعرفة قيمة مضافة أكبر بكثير في الصناعات ذات الكثافة المعرفية العالية مقارنة بتلك التي تتمتع بكثافة معرفية منخفضة وبالتالي مشاركة عالية في سلاسل القيمة العالمية[1] .

وهو أيضا ما أكده تقرير الملكية الفكرية لسنة 2017 و الذي عرض أهمية رأس المال غير الملموس في توليد القيمة المضافة، عن طريق تحديد مقدار الدخل المتراكم للعمالة ورأس المال غير الملموس و رأس المال الملموس في انتاج سلسلة القيمة العالمية.

الشكل (1–6) :التحليل الديناميكي لمنحنى الإبتسامة.

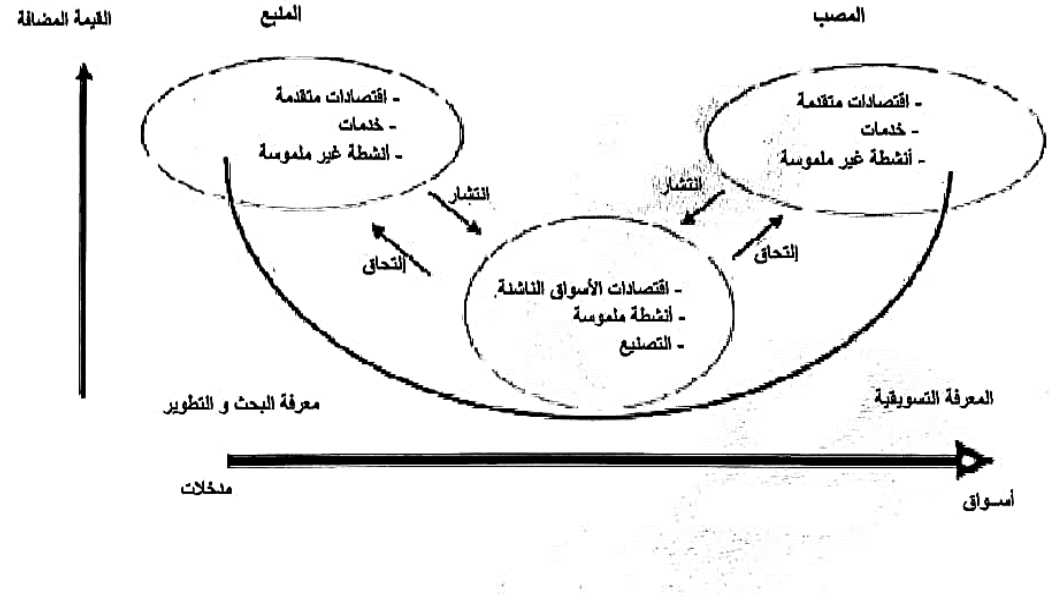

Source: Ram Mudambi, Location, control and innovation in knowledge intensive industries, Journal of Economic Geography 8 (2008) pp. 699–725 doi:10.1093/jeg/lbn024, p709.

ويوضح الشكل (**1–6**) أيضا، أن الشركات التي تتحكم في الأنشطة في منتصف سلسلة القيمة تمتلك حوافز قوية لزيادة قدر من الاستيعابية التي ستمكنها من التحكم في الأنشطة ذات القيمة الأعلى، وحوافز لمحاولة تطوير قدراتهم "للحاق بالركب "مع المنافسين الموجودين في اقتصادات السوق المتقدمة .وبالتالي، تتحرك الشركات من اقتصادات الأسواق الناشئة مثل الصين والهند والبرازيل والمكسيك لتطوير علاماتها التجارية الخاصة وخبراتها

[1] OECD,**Knowledge-based capital and upgrading in global value chains**, *Supporting Investment in Knowledge, Capital, Growth and Innovation*, Paris: OECD Publishing, 2013, pp 215–252

التسويقية في الاقتصادات المتقدمة لزيادة سيطرتها على الأطراف النهائية لسلسلة القيمة .فتواجه بعد ذلك الشركات التي تتحكم في سلسلة القيمة، ومعظمها من اقتصادات السوق المتقدمة، مشهدًا تنافسيًا متزايدًا مع الداخلين الجدد من اقتصادات الأسواق الناشئة الراغبين في اللحاق بالركب .كما تخلق الأنشطة المحلية ذات القيمة المضافة العالية للشركات متعددة الجنسيات" انتشارًا "للمعرفة في اقتصادات الأسواق الناشئة، بعد ما تنقل إليها بعض أنشطة البحث والتطوير وأنشطة التسويق[1].

وبصفة عامة فإن سلاسل القيمة العالمية هي آلية لزيادة القيمة في عملية إنشاء منتج نهائي، حيث تتكون من مراحل التكنولوجيا المختلفة من إنتاج وتصميم وتسويق .وضمن كل سلسلة عالمية هناك[2]:

- الروابط الأمامية من خلال صادرات السلع والخدمات الاولية التي يتم استيرادها بعد ذلك في شكل منتج نهائي (منتجي قطع الغيار والمكونات للمنتجات المعقدة مع ارتفاع القيمة المضافة)؛
- الروابط الخلفية التي تتشكل حول إنتاج وتصدير السلع والخدمات تامة الصنع واستيراد السلع والخدمات الأولية (المنتجون الرئيسيون للمنتجات النهائية) .

كما يمكن للشركات تحقيق التكامل الرأسي عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر سواء مع أنشطة «المنبع» أو أنشطة «المصب» فالأول يتم عن طريق التكامل الأمامي Foreward integration ويحدث عندما تقوم شركة بإنتاج ما تحتاجه من مواد أولية لازمة لعملية الإنتاج كقيام شركة لتصنيع المواد الغذائية بامتلاك عدد من المزارع لزارعة ما تحتاجه من مدخلات. والثاني عن طريق التكامل الخلفي Backward integration وذلك عندما تتجه الشركة نحو مراحل الإنتاج النهائية كقيام شركة استخراج البترول بامتلاك مصانع لتكرير البترول لاستخلاص مكوناته من بنزين وكيروزين...الخ .[3]

ويمكن التمييز بين القيمة المضافة الأجنبية المتضمنة في إجمالي الصادرات للدولة ، والقيمة المضافة المحلية في الصادرات التي تشمل بدورها الصادرات التي يتم تصديرها في شكل منتجات تامة الصنع ، والصادرات من المدخلات الوسيطة الموجهة إلى البلد المقصود ،وتلك المستخدمة كمدخلات وسيطة للصادرات إلى بلد ثالث ، أو الصادرات من المدخلات الوسيطة التي تعاد إلى الوطن ، فعند تقسيم أنشطة الإنتاج عبر الحدود يجب التمييز بين ما إذا كان الإنتاج موجه لتغطية الطلب النهائي للدولة الشريكة أو الدول الأخرى، و عدد المرات التي يتجاوز فيها محتوى العوامل الحدود الوطنية.[4]

[1] عرامة دلال ، مرجع سابق ، ص ص7-8 .

[2] Meshkova T, Moiseichev E, (2016) **Foresight Applications to the Analysis of Global Value Chains**, **Foresight and STI Governance**, vol. 10, no1, DOI: 10.17323/1995-459x.2016.1.69.82, 2016,p70.

[3] نبيل مرسي خليل، **الميزة التنافسية في مجال الأعمال**، الدار الجامعية، لبنان، 1996 ، ص 189

[4] خيرة تحانوت، جميلة بن طيبة ، **الاستثمار الأجنبي المباشر كآلية لاندماج الدول النامية في سلاسل القيمة العالمية** ، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، المجلد : 41العدد 1 ، 2021 ، ص 131 .

4.تحليل سلاسل القيمة العالمية:

يبحث تحليل سلسلة القيمة العالمية في مدخلات العمل والتكنولوجيات والمعايير واللوائح والمنتجات والعمليات والاسواق في صناعات ومواقع محددة من أجل تقديم رؤية شاملة لهذه الصناعات العالمية.[1]

ويتم تحليل سلاسل القيمة العالمية على أربعة أبعاد وهي[2]:

- **بنية المدخلات والمخرجات** :يبدأ تحليل سلاسل القيمة العالمية بتحديد الأنشطة الرئيسية لإنتاج السلعة أو الخدمة، والتي تشكل هيكل المدخلات والمخرجات مثل البحث، الإنتاج، والتوزيع. ومن خلال دراسة الصناعة يمكن تمييز مراحل القيمة المضافة وتحديد الشركات المشاركة وخصائصها مثل الموقع الجغرافي والملكية والحجم.
- **النطاق الجغرافي** :في اقتصاد اليوم، تتفرق سلاسل القيمة على الصعيد العالمي، وتنفذ أنشطة السلسلة المختلفة عادة في أجزاء مختلفة من العالم، في حين تجري البحوث والتطوير والتصميم في الدول الغنية . ويبدأ التحليل الجغرافي لشركة في سلاسل القيمة بتحديد الشركات الرائدة في كل جزء من السلسلة باستخدام المصادر الثانوية للبيانات الثابتة والمنشورات المتخصصة في الصناعة والمقابلات مع خبراء الصناعة .ويقدم عدد الشركات الرائدة في منطقة أو بلد معين معلومات عن مركزها ضمن سلسلة القيمة، وهذه المعلومات مقترنة بالبيانات على الصعيد القطري مثل صادرات الصناعة (وتوضح مساهمة البلد في سلسلة القيمة.
- **الحوكمة** :والغرض من هذه الخطوة التحليلية هو اكتشاف السيطرة وآليات التنسيق في سلسلة القيمة، وبالتالي تحديد الصلاحيات والسلطة بين أعضائها، وقد يختلف هيكل الحوكمة داخل سلاسل القيمة اعتمادا على قطاع الصناعة، ومرحلة تطوير الصناعة وأيضا ضمن سلسلة واحدة بين مختلف مستويات مراحل الإنتاج.
- **السياق المؤسسي** :تتأثر سلاسل القيمة العالمية بالسياسات واللوائح المحلية والدولية، إضافة الديناميكيات الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية المحلية السائدة. ولتحليلها وفهم عملها وتأثيرها، يجب مراعاة هذه العوامل، إلى جانب هيكل المدخلات والمخرجات والتوزيع الجغرافي والحوكمة. كما تلعب الظروف المحلية كالاستقرار والسياسات والبنية التحتية ورأس المال البشري دورًا مهمًا في قدرة الشركات على المنافسة داخل السلسلة. [3]

[1] Karina Fernandez-Stark, Penny Bamber, Gary Gereff, **Global value chains in Latin America**: A development perspective for upgrading, ECLAC Books, No. 127 (LC/G.2617-P), Santiago, Chile, Economic Commission for Latin America and the Caribbean (ECLAC), 2014, p82.

[2] Veronika Hämmerle, Magistra (Mag.), **Upgrading through Fair Trade in Tourism**: **Analysing the Opportunities of the first Fair Trade Tourism Businesses in the Global Economy** - A South African Case Study, Wien, 2013, p15

[3] Karina Fernandez-Stark, Penny Bamber, Gary Gereffi, Op.cit, p82.

5. مفهوم ومحددات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية:

تُعد سلاسل القيمة العالمية إطارًا يوزع مراحل الإنتاج بين دول متعددة، وسنُعالج فيما يلي مفهوم ومحددات المشاركة فيها.

1.5.مفهوم المشاركة في سلاسل القيمة العالمية :

يمكن القول أن المشاركة و الاندماج في سلاسل القيمة العالمية تعني الدخول في شبكة الإنتاج العالمية و الانصهار الكامل والفعال في هذه السلاسل .[1] وهي العملية المعقدة التي تتألف من سلسلة من المراحل الإنتاجية، إذ تقوم الشركات والبلدان من خلالها بدمج أنشطتها الإنتاجية والتجارية التي تُنفذ عبر الحدود الدولية، حيث يكون هدف الحالة النهائية للسلسة لبلد ما هو الارتباط المستمر من وإلى سلاسل القيمة العالمية(أي الاحتياج المستمر من سلاسل القيمة العالمية ، والقدرة على توفير هذا الاحتياج من طرف البلدان) في هذا النظام ، تسند لكل دولة مهام معينة ضمن العملية الإنتاجية نسبة إلى تخصصاتها أو ميزتها النسبية.[2]

2.5.محددات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية :

هناك العديد من العوامل التي تحدد طبيعة المشاركة في سلاسل القيمة العالمية ومدى اندماج الدول فيها ودرجة الاستفادة من القيمة المضافة المتولدة عنها نذكر منها : [3]

1.2.5.وفرة عوامل الإنتاج : تعتبر هي المحدد الرئيسي للتخصص الدولي وكذلك بالنسبة لتحديد موضع الدول في سلاسل القيمة العالمية ويمكن التركيز على ثلاثة عوامل اساسية هي العمل وراس المال والموارد الطبيعية وترتبط وفرة الموارد الطبيعية في بلد ما مثل (النحاس وخام الحديد) ارتباطا طبيعيا بالتكامل العالي في سلاسل القيمة العالمية نظرا لان المنتجات والسلع الزراعية تستخدم في مجموعة متنوعة من عمليات الانتاج اللاحقة التي تعبر عادة عدة حدود وغالبا ما تكون العمالة ذات المهارات المنخفضة في البلدان ذات الدخل المنخفض بمثابة دخول يشير الي المراحل النهائية من الانتاج من نوع التجميع المرتبط بالارتفاع محتوى المدخلات المستوردة في صادرات البلد (المشاركة الخلفية العالية في سلاسل القيمة العالمية) وصادرات البضائع النهائية (المشاركة الامامية المنخفضة في سلاسل القيمة العالمية) لكن التقدم نحو مهام اكثر كثافة في المهارات في سلالة القيمة يزيد من المشاركة الامامية في سلاسل القيمة العالمية واخيرا تتطلب عمليات الانتاج هذه استثمارات رأسمالية وبالتالي يجب ان يحفز راس المال على المشاركة في سلاسل القيمة العالمية .

2.2.5.الموقع الجغرافي : تعتبر المسافة بين البلدان والموقع الجغرافي العامل الرئيسي في تحديد البلد الذي سيتم استيراد المنتجات منه وذلك بنسب تكاليف التجارة ويمكنه تشكيل موضع البلد في سلاسل القيمة العالمية حيث تضاعف تكاليف التجارة على طول سلسلة القيمة ولها معدل حدوث اعلى في مراحل المصب مقارنة بمراحل المنبع

---

[1] عبدلي سارة ، **أثر الابتكار التكنولوجي في الاندماج ضمن سلاسل القيمة العالمية ، دراسة مقارنة بين الجزائر والإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 2009/2021** ، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية ، التخصص :تجارة دولية ، جامعة بصوف عبد الحفيظ بميلة، 2024/2023 ، ص 103

[2] مرجع سابق، ص 102

[3] Ana fernandesy.hiau looi kee.deborah winkler: **determinants of global value chain participation cross country evidence**,world bank group ,Washington, 2020 ,pp6-10

وقد يشجع ذلك المزيد من البلدان النامية على التخصص في المراحل التمهيدية والمزيد من البلدان المركزية على التخصص في المراحل النهائية تؤدي خدمات النقل والخدمات اللوجستية غير الفعالة وضعف المنافسة في هذه الخدمات الي تفاقم تكاليف التجارة في العديد من سلاسل القيمة العالمية الصناعية ذات المعابر الحدودية المتعددة ويمكن ان تعوض منافسة اخرى مزايا تنافسية مثل انخفاض تكاليف العمالة .

3.2.5.القدرة الصناعية المحلية : تؤثر القدرة الصناعية المحلية في مشاركة الدول بسلاسل القيمة العالمية، لكن هذا التأثير غير واضح. فقد تقلل الدول ذات القدرة الصناعية الكبيرة من اعتمادها على المدخلات المستوردة ، مما يخفض مشاركتها في السلاسل، بينما قد يؤدي استهلاكها المحلي المرتفع إلى التخصص في المراحل النهائية ذات القيمة المضافة الأجنبية، مما يزيد المشاركة الخلفية. لذا، يبقى تأثير القدرة الصناعية على سلاسل القيمة غير حاسم ويحتاج إلى تقييم تجريبي.

4.2.5.الجودة المؤسسية: إن ما يميز تجارة سلاسل القيمة العالمية عن التجارة التقليدية هو التفاعلات المكثفة بين الشركات، والتي تتميز بالتعاقد والمنتجات المتخصصة والاستثمار. وبالتالي، يُعد ضعف إنفاذ العقود رادعًا كبيرًا ليس فقط للتجارة التقليدية، ولكن أيضًا لتجارة سلاسل القيمة العالمية. ولأن أداء سلاسل القيمة العالمية يعتمد على قوة أضعف حلقاتها، فإن تأخيرات الإنتاج الناجمة عن ضعف إنفاذ العقود قد تكون ضارة بشكل خاص في سلاسل القيمة العالمية. بالإضافة إلى ذلك، فإن وجود استثمارات خاصة بالعلاقات (مثل تخصيص المنتجات) وتبادل تدفقات كبيرة من الأصول غير الملموسة (مثل التكنولوجيا والملكية الفكرية والائتمان) يعزز الدور المحتمل للجودة المؤسسية كمحدد مهم للمشاركة العلائقية في سلاسل القيمة العالمية. وتشير بعض الأدلة الناشئة إلى وجود علاقة بين سيادة القانون الأقوى وتكامل أقوى لسلاسل القيمة العالمية. ونتوقع أن تكون الجودة المؤسسية مهمة في تحديد المشاركة في سلاسل القيمة العالمية.

5.2.5.الاتصال: تُعد تكاليف النقل وضعف الاتصال من أبرز العوائق أمام انخراط الدول النامية في سلاسل القيمة العالمية. وتلعب البنية التحتية اللوجستية، وكفاءة الموانئ والجمارك، وشبكات الاتصالات دورًا حاسمًا، حيث تؤثر أكثر من الموقع الجغرافي نفسه. كما يعزز استخدام الإنترنت واللغة المشتركة المشاركة في هذه السلاسل، ويُظهر الأداء اللوجستي أهمية خاصة في تجارة الأجزاء والمكونات مقارنة بالسلع الأولية.

6.2.5.العوامل الاقتصادية الكلية : يمكن للعوامل الاقتصادية الكلية، وخاصةً تلك المتعلقة بأسعار الصرف الحقيقية، أن تلعب دورًا في المشاركة في سلاسل القيمة العالمية. يُعدّ مستوى التطور المالي للدول مصدرًا للميزة النسبية.

7.2.5.سياسة التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر[1]: كما يمكن للسياسات التجارية والسياسات الأخرى أن تلعب دورا هاما ، وعلى وجه الخصوص نذكر :

[1] وفاء باهي، لطفي مخزومي، عقبة عبد اللاوي **:تأثير المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على تنويع الصادرات دراسة قياسية لمجموعة من الدول العربية المختارة للفترة 1995-2017** ، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، المجلد 41 ، العدد01 ، 2021 ، ص 307

- يمكن أن تسهل التعريفـــات الجمركية المنخفضة على الواردات، سواء في الداخل أو التي تواجهها في أسواق التصدير، والمشاركة في اتفاقيات التجارة الإقليمية المشاركة في سلاسل القيمة العالمية عبر الروابط الامامية والخلفية؛
- يميل انفتاح الاستثمار الاجنبي المباشر إلى الداخل إلى أن يكون له صلة كبيرة مع كل من التكامل الخلفي والأمامي؛
- الاداء اللوجستي بما في ذلك تيسير التجارة، وحماية الملكية الفكرية، وجودة البنية التحتية، وكذلك جودة المؤسسات، كل هذه العوامل لها تأثيرات قوية على الاندماج في سلاسل القيمة العالمية.

6.مؤشرات وقياس المشاركة في سلاسل القيمة العالمية:

للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية، على الدولة المعنية اختيار الحلقة المناسبة التي ستمثلها في هذه السلاسل، ويوجد مؤشران أو اتجاهان للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية[1]:

- **الاتجاه الأول** :المشاركة عبر الروابط الخلفية وتتم من خلال استيراد الدولة لمدخلات من شركائها من دول اخرى(سلع او مواد أولية)واستخدامها كمدخلات في عملياتها الإنتاجية التي توجه للتصدير.
- **الاتجاه الثاني** :المشاركة عبر الروابط الامامية وتتم عن طريق توفير الدولة لمدخلات (سلع ومواد أولية) للشركاء في الدول الأخرى والتي تستخدم في عملياتها الإنتاجية التي توجه للتصدير لبلد آخر.

وتقاس مشاركة دولة في سلاسل القيمة العالمية كما يلي:[2]

يتم حساب معدل المشاركة في الروابط الامامية والخلفية لسلاسل القيمة العالمية، ويمثل معدل المشاركة في الروابط الامامية لسلاسل القيمة العالمية القيمة المضافة المحلية في صادرات الدول الأخرى الى اجمالي صادرات البلد، ويمكن حسابها عن طريق:

$$\text{GVC forward}=\frac{DVX}{GE} * 100\%$$

إذ إن DVX تمثل :القيمة المضافة المحلية للبلد في صادرات البلدان الأخرى

وان GE تمثل :اجمالي صادرات البلد، بينما يمثل معدل المشاركة في الروابط الخلفية لسلاسل القيمة العالمية القيمة المضافة الأجنبية في صادرات البلد الى اجمالي صادرات البلد، ويمكن حسابه عن طريق:

$$\text{GVC backward}=\frac{FVA}{GE} * 100\%$$

إذ إن FVA تمثل :القيمة المضافة الأجنبية في صادرات البلد

وان GE تمثل :اجمالي صادرات البلد

[1] أمير جواد جمال ، **المشاركة في سلاسل القيمة العالمية و دورها في النمو الإقتصادي ، تجارب دول مختارة مع امكانية الإفادة منها في العراق** ، رسالة مقدمة الى مجلس كلية الإدارة و الإقتصاد ، جامعة كربلاء ، و هي جزء من متطلبات نيل الماجستار في العلوم الإقتصادية ، 2025 ، ص 25 .

[2] Gideon Ndubuisi, Solomon Owusu, **how important is GVC participation to export upgrading**, The World Economy -Wiley, Original Article, Netherland, 2021.P-P :2891-2892

إن أفضل وسيلة لحساب معدل المشاركة الشامل لبلد ما في سلاسل القيمة العالمية هي استخدام مقياس يراعي في نفس الوقت مشاركة البلد في سلاسل القيمة العالمية من خلال المشاركة في الروابط الخلفية والأمامية، ويمكن حساب معدل المشاركة لبلد ما في سلاسل القيمة العالمية عن طريق:

$$GVC = GVC\ forward + GVC\ backward$$

$$GVC = \frac{DVX+FVA}{GE} * 100\%$$

7.آلية الاندماج ضمن سلاسل القيمة العالمية:

تتيح سلاسل القيمة العالمية للبلدان والشركات الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال تقديم سلع وخدمات محددة ضمن سلاسل إنتاج أوسع نطاقا، لذا يتعين علينا توضيح الآلية التي يجب اتباعها من قبل البلدان والشركات للاندماج ضمن هذه السلاسل، من خلال الأنشطة المختلفة على طول هذه السلاسل حيث تعبر صادرات الخدمات، والمواد الخام، وقطع الغيار، والمكونات الحدود عدة مرات في كثير من الأحيان قبل دمجها في المنتجات النهائية، ليتم شحنها إلى المستهلكين في جميع أنحاء العالم عن طريق التصدير أيضا .

ومما سبق نستنتج أنه يتم تجزئة أنشطة سلاسل القيمة العالمية وتوزيعها على عدة بلدان أو شركات، وهذه التجزئة والتوزيع يكون عابرا للحدود أي عن طريق الصادرات، وهذا يعني أن سلاسل القيمة عبارة عن (سلسلة من الخطوات المترابطة) وحلقات والانتقال من(خطوة إلى خطوة)حلقة إلى حلقة يعتمد على آلية أساسية هي الصادرات، وهذه الخطوات هي: [1]

1.7. بداية السلسلة – المواد الخام ومدخلات الخدمات:

تبدأ السلسلة باستخراج المواد الخام التي يمكن أن تكون منتجات زراعية، معادن، أو أي مادة أساسية أخرى، أو موارد بشرية، أما مدخلات الخدمات فتشمل الأنشطة مثل البحث والتطوير والتصميم، التي تُقدم قيمة أولية للمنتج، وكل هذه الموارد تأتي من مصادر محلية.

2.7. الصادرات كوسيط للترابط:

بعد استخراج المواد الخام أو تقديم الخدمات الأولية، تُصدر هذه المواد أو المدخلات عبر الحدود الدولية إلى دول أخرى لمواصلة العملية الإنتاجية، وهنا تكون الصادرات هي الآلية التي تنتقل بها القيمة من مرحلة إلى أخرى ومن دولة إلى أخرى.

يقدم الشكل (**1-7**) شرحا لكيفية عمل الصادرات كآلية للاندماج ضمن سلاسل القيمة العالمية، حيث تمثل الصادرات الآلية الأساسية التي تضمن اندماج الشركات والدول في سلاسل القيمة العالمية، والانتقال داخلها عن طريق الربط بين حلقات سلاسل القيمة العالمية بحركة هذه الصادرات، وتتنوع هذه الصادرات لتشمل:

[1] عبدلي سارة ، مرجع سابق ، ص 106

المواد الأولية، مستلزمات الخدمات، أجزاء ومكونات المنتجات نصف مصنعة، منتجات نهائية،.... .الخ . وكما يتضح في الشكل أنه يتم تجزئة أنشطة سلاسل القيمة العالمية وتوزيعها على عدة بلدان أو شركات، وهذه التجزئة والتوزيع يكون عابرا للحدود، وهذا يعني أن سلاسل القيمة العالمية عبارة عن سلسلة من الخطوات أو الحلقات المترابطة والانتقال من حلقة إلى حلقة يعتمد على آلية أساسية هي الصادرات.

الشكل (1-7) : الصادرات كآلية عمل للاندماج ضمن سلاسل القيمة العالمية

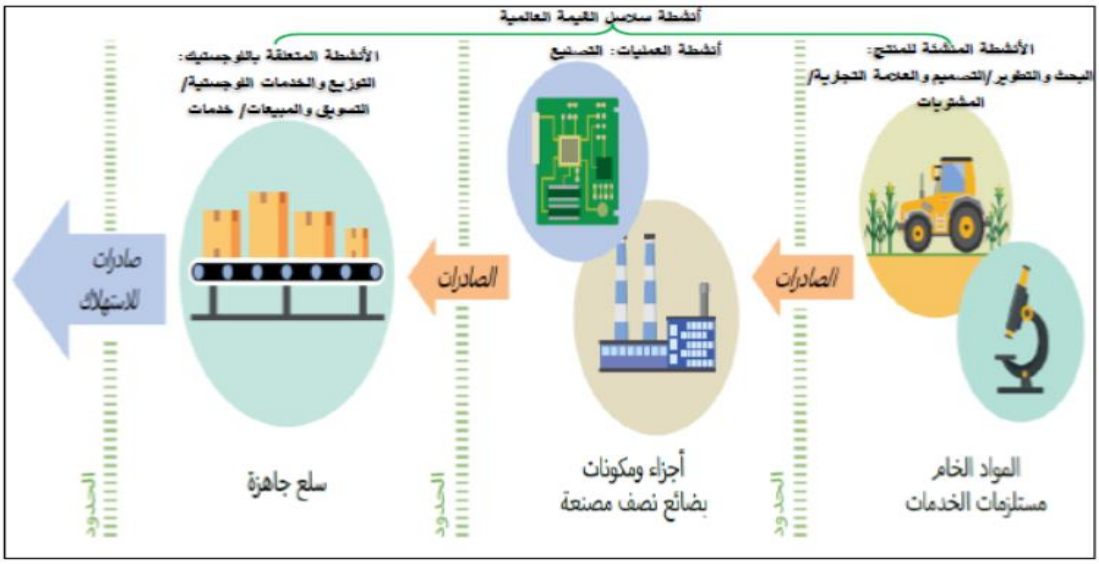

المصدر: تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم 2020 ، التجارة من أجل التنمية في عصر سلاسل القيمة العالمية (بتصرف) https://openknowledge.worldbank.org

3.7.منتصف السلسلة – الأجزاء والمكونات / السلع شبه المصنعة :

المواد الخام أو المدخلات الخدمية تُحوّل إلى أجزاء ومكونات أو سلع نصف مصنعة، على سبيل المثال قد تُصنع شرائح الكمبيوتر أو قطع غيار الآلات، وهذه المكونات تُصدر مرة أخرى إلى دول أخرى لدمجها في منتجات أكثر تعقيدًا، مع استمرار الانتقال بين الخطوات أو الحلقات عبر الصادرات.

4.7. نهاية السلسلة – السلع النهائية :

الأجزاء والمكونات التي تم تصنيعها في مراحل سابقة تُجمّع أخيرا في المنتج النهائي، ومن ثم يتم تجميع هذه المكونات في دولة قد تكون مختلفة عن تلك التي صُنعت فيها المكونات، مما يشير إلى تخصص كل دولة في جزء معين من عملية الإنتاج المجزئة.

5.7.الصادرات للاستهلاك :

المنتجات التامة الصنع تُصدر بعد ذلك إلى أسواق مختلفة حول العالم ليتم استهلاكها، وهذا يشكل الخطوة الأخيرة للسلعة ضمن السلسلة العالمية قبل أن تصل إلى المستهلك النهائي، وهنا تكون الصادرات هي الآلية التي تنتقل بها المنتجات تامة الصنع إلى المستهلك النهائي. والصادرات خلال هذه الخطوات هي الآلية التي تضمن

تتدفق المكونات والمنتجات عبر الحدود الدولية ضمن سلاسل القيمة العالمية، وكل دولة أو شركة تُسهم في سلسلة القيمة من خلال التخصص في مرحلة معينة من الإنتاج ومن ثم تُصدر إنتاجها إلى الدولة التالية في السلسلة.

8. الحوكمة والارتقاء في سلاسل القيمة العالمية :

يوفر نهج سلاسل القيمة العالمية رؤية شاملة للصناعات العالمية من منظورين متناقضين: من الأعلى إلى الأسفل ومن الأسفل إلى الأعلى. يتمثل المفهوم الرئيسي للرؤية من الأعلى إلى الأسفل في "حوكمة" سلاسل القيمة العالمية، التي تركز بشكل رئيسي على الشركات الرائدة وتنظيم الصناعات العالمية؛ بينما يتمثل المفهوم الرئيسي للرؤية من الأسفل إلى الأعلى في "الارتقاء"، الذي يركز على الاستراتيجيات التي تتبعها الدول والمناطق والجهات الاقتصادية المعنية الأخرى للحفاظ على مكانتها في الاقتصاد العالمي أو تحسينها. يُعد مفهوم الحوكمة محور تحليل سلاسل القيمة العالمية. فهو يدرس الطرق التي تُشكل بها قوة الشركات توزيع الأرباح والمخاطر في قطاع ما، والجهات الفاعلة التي تمارس هذه القوة من خلال أنشطتها. تُمارس القوة في سلاسل القيمة العالمية من قِبل الشركات الرائدة ، حيث تُحرك أقطاب السوق والتسلسل الهرمي لسلسلة حوكمة سلاسل القيمة العالمية من خلال السعر والملكية داخل الشركات المتكاملة رأسيًا، على التوالي.[1]

1.8.الحوكمة في سلاسل القيمة العالمية : [2]

يُتيح تحليل الحوكمة فهم كيفية التحكم في سلسلة التوريد وتنسيقها عندما تتمتع بعض الجهات الفاعلة فيها بسلطة أكبر من غيرها. عرّف جيريفي في سنة 1994 الحوكمة بأنها "علاقات السلطة والنفوذ التي تُحدد كيفية تخصيص الموارد المالية والمادية والبشرية وتدفقها داخل السلسلة". في البداية، في إطار سلاسل السلع العالمية، وُصفت الحوكمة على نطاق واسع بأنها سلاسل "يقودها المشتري" أو "يقودها المنتج". يُبرز تحليل السلاسل التي يقودها المشتري الدور القوي لتجار التجزئة الكبار ، بالإضافة إلى التجار ذوي العلامات التجارية الناجحة للغاية (مثل نايك وريبوك)، في تحديد طريقة عمل السلاسل من خلال إلزام الموردين باستيفاء معايير وبروتوكولات مُعينة، على الرغم من محدودية أو انعدام قدرات الإنتاج. في المقابل، تتميز السلاسل التي يقودها المنتجون بتكاملها الرأسي على طول جميع قطاعات سلسلة التوريد، وتستفيد من المزايا التكنولوجية أو مزايا الحجم للموردين المتكاملين. يُسهّل فهم الحوكمة وكيفية التحكم في سلسلة القيمة دخول الشركات وتطورها داخل الصناعات العالمية. عمليًا، يتطلب تحليل الحوكمة تحديد الشركات الرائدة في القطاع، وموقعها، وكيفية تفاعلها مع قاعدة التوريد الخاصة بها، ومصدر نفوذها وسلطتها عليها (مثل الامتثال للمعايير).

وُضع تصنيف أكثر تفصيلًا لخمسة هياكل حوكمة في أدبيات سلاسل القيمة العالمية كما هو موضح في الشكل (**1–8**): الأسواق، والوحدات المعيارية، والعلائقية، والأسيرة، والتسلسل الهرمي. وتُقاس هذه الهياكل وتُحدد من

[1]Gary Gereffi **, Global value chains, development and emerging economies ,** UNIDO/UNU-MERIT background papers for the UNIDO, Industrial Development Report 2016: IDR 2016 WP 10 , pp 5-6

[2] Gary Gereffi , Karina Fernandez-Stark , **GLOBAL VALUE CHAIN ANALYSIS: A PRIMER** , Center on Globalization, Governance & Competitiveness, Duke University , 2016 , PP:10-11

خلال ثلاثة متغيرات: تعقيد المعلومات المشتركة بين الجهات الفاعلة في السلسلة؛ وكيفية تدوين معلومات الإنتاج ؛ ومستوى كفاءة الموردين.

1.1.8.السوق: تتضمن حوكمة السوق معاملات بسيطة نسبيًا. تُنقل المعلومات المتعلقة بمواصفات المنتج بسهولة، ويمكن للموردين تصنيع منتجات بأقل قدر من التدخل من المشترين. تتطلب هذه التبادلات المستقلة تعاونًا رسميًا ضئيلًا أو معدومًا بين الجهات الفاعلة، وتكون تكلفة التحول إلى شركاء جدد منخفضة لكل من المنتجين والمشترين. آلية الحوكمة المركزية هي السعر بدلًا من شركة رائدة قوية.

2.1.8.النموذجية (الوحدات المعيارية): تحدث الحوكمة النموذجية عندما يكون من السهل نسبيًا تدوين المعاملات المعقدة. عادةً، يُنتج الموردون في السلاسل النموذجية منتجات وفقًا لمواصفات العميل ويتحملون المسؤولية الكاملة عن تكنولوجيا العمليات باستخدام آلات عامة تُوزع الاستثمارات على قاعدة عملاء واسعة. هذا يُبقي تكاليف التحول منخفضة ويحد من الاستثمارات الخاصة بالمعاملات، على الرغم من أن تفاعلات المشتري والمورد يمكن أن تكون معقدة للغاية. الروابط (أو العلاقات) أكثر جوهرية مما هي عليه في الأسواق البسيطة نظرًا لضخامة حجم المعلومات المتدفقة عبر الرابط بين الشركات. تُعتبر تكنولوجيا المعلومات ومعايير تبادل المعلومات أساسيتين لعمل الحوكمة النموذجية.

3.1.8.العلائقية: تحدث الحوكمة العلائقية عندما يعتمد البائعون والمشترون على معلومات معقدة يصعب نقلها أو تعلمها. وينتج عن ذلك تفاعلات متكررة وتبادل للمعرفة بين الأطراف. تتطلب هذه الروابط الثقة وتولد اعتماداً متبادلاً، يُنظّم من خلال السمعة، والقرب الاجتماعي والمكاني، والروابط الأسرية والعرقية، وما شابه. وعلى الرغم من الاعتماد المتبادل، لا تزال الشركات الرائدة تُحدد ما هو مطلوب، وبالتالي لديها القدرة على ممارسة قدر معين من السيطرة على الموردين. ومن المرجح أن يُقدّم المنتجون في السلاسل العلائقية منتجات متمايزة بناءً على الجودة أو الأصل الجغرافي أو غيرها من الخصائص الفريدة. ويستغرق بناء الروابط العلائقية وقتاً، لذا فإن التكاليف والصعوبات اللازمة للانتقال إلى شريك جديد تميل إلى أن تكون مرتفعة.

4.1.8.سلاسل الأسيرة أو المقيدة (شبه الهرمي) : في هذه السلاسل، يعتمد الموردون الصغار على مشترٍ واحد أو عدد قليل من المشترين الذين غالبًا ما يتمتعون بقدر كبير من السلطة. وتتميز هذه الشبكات بدرجة عالية من المراقبة والتحكم من قبل الشركة الرائدة. يُجبر عدم تكافؤ القوة في الشبكات الأسيرة الموردين على الارتباط بمشتريهم بموجب شروط يحددها ذلك المشتري تحديدًا، وغالبًا ما تكون خاصة به، مما يؤدي إلى روابط قوية وتكاليف تحويل عالية لكلا الطرفين. ونظرًا لأن الكفاءة الأساسية للشركات الرائدة غالبًا ما تكون في مجالات خارج الإنتاج، فإن مساعدة مورديها على تطوير قدراتهم الإنتاجية لا تتعدى على هذه الكفاءة الأساسية، بل تعود بالنفع على الشركة الرائدة من خلال زيادة كفاءة سلسلة التوريد الخاصة بها. وتُعد القيادة الأخلاقية أمرًا بالغ الأهمية لضمان حصول الموردين على معاملة عادلة وحصة متساوية من سعر السوق.

5.1.8.التسلسل الهرمي: تصف الحوكمة الهرمية سلاسل تتميز بالتكامل الرأسي والرقابة الإدارية داخل الشركات الرائدة التي تُطور وتُصنع المنتجات داخليًا. ويحدث هذا عادةً عندما يتعذر تدوين مواصفات المنتج، أو تكون

المنتجات معقدة، أو يتعذر العثور على موردين ذوي كفاءة عالية. ورغم أن هذا النوع من التكامل الرأسي أقل شيوعًا مما كان عليه في الماضي، إلا أنه يظل سمة مهمة من سمات الاقتصاد العالمي. يمكن أن يتغير شكل الحوكمة مع تطور الصناعة ونضجها، كما تختلف أنماط الحوكمة داخل الصناعة من مرحلة أو مستوى إلى آخر في السلسلة. إضافةً إلى ذلك، أظهرت الأبحاث الحديثة أن العديد من سلاسل القيمة العالمية تتميز بهياكل حوكمة متعددة ومتفاعلة، مما يؤثر على فرص وتحديات التطوير الاقتصادي والاجتماعي .

الشكل (1-8) أنواع الحوكمة في سلاسل القيمة العالمية

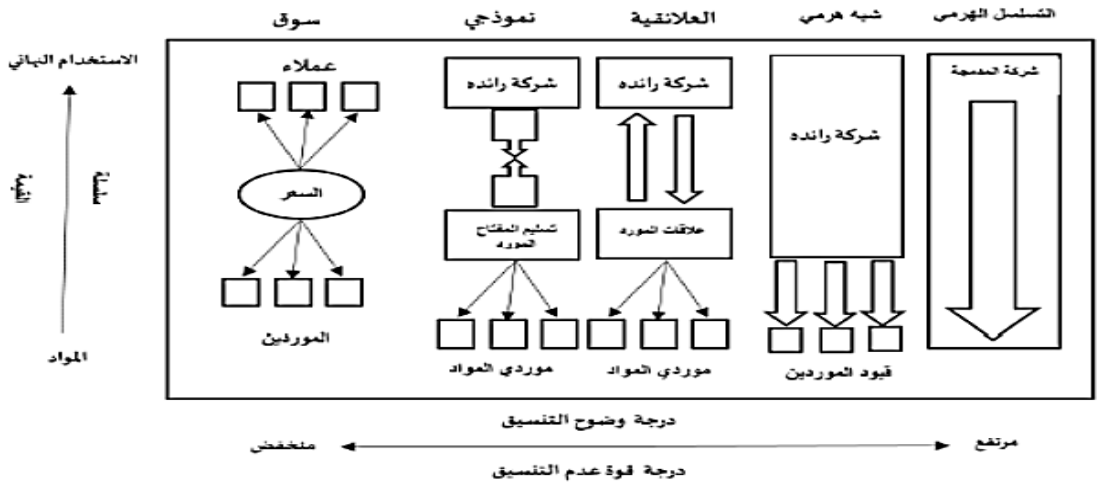

Source: Gary Gereffi , Global value chains and upgrading: Export promotion in FTZS, World FZO,2016,p5.

2.8. الارتقاء بسلاسل القيمة العالمية :

إتسم الاقتصاد العالمي بتوسع سريع في الإنتاج الخارجي منذ سبعينيات القرن الماضي على الأقل. في البداية، كانت الشركات التابعة للشركات متعددة الجنسيات هي من تتولى الإنتاج الخارجي، ولكن سرعان ما بدأ الموردون المحليون في مجموعة واسعة من الاقتصادات النامية بتولي المزيد من المسؤوليات المرتبطة بالإنتاج التصديري، وفقًا للمواصفات التي وضعها المصنعون وتجار التجزئة ومسوقو العلامات التجارية العالميون في الدول المتقدمة. وتُعرف عملية ارتقاء موردي الدول النامية في سلسلة القيمة من مجرد تجميع سلع التصدير باستخدام المدخلات المستوردة، إلى شراء أو إنتاج جميع المدخلات المطلوبة وتوفير جميع خدمات الإنتاج والتشطيب والتغليف للتسليم إلى منافذ البيع بالتجزئة في الأسواق النهائية، على نطاق واسع، باسم الارتقاء بسلاسل القيمة العالمية وغيرهما، لمزيد من التعريفات التفصيلية. حتى تسعينيات القرن الماضي، كان يُناقش التطوير في سياق استراتيجيات التنمية الصناعية القائمة على إحلال الواردات أو التوجه نحو التصدير. ومع ظهور الإنتاج العالمي في العديد من القطاعات وتزايد هيمنة استراتيجيات التنمية الموجهة نحو التصدير، ارتبط التطوير بشكل متزايد بسلاسل القيمة العالمية. في صياغته الأولية، وصف التطوير مسارات التنمية في البلدان والمناطق الموجهة نحو التصدير، وارتبط بالمشاركة في سلاسل السلع التي

يقودها المنتجون أو التي يقودها المشتري، مثل السيارات أو الملابس، على التوالي. اختلفت إمكانيات التطوير في كل نوع من أنواع السلاسل نظرًا لاختلاف الكفاءات الأساسية للشركات الرائدة. [1]

ويعرض الشكل (**1–9**) مسارات الارتقاء في سلاسل القيمة العالمية، موضحًا كيف يمكن للبلدان أو الشركات أن تنتقل من أنشطة ذات قيمة مضافة منخفضة (مثل تجميع الأجزاء الأصلية) إلى أنشطة ذات قيمة مضافة أعلى (مثل تصميم المنتج أو تصنيع العلامة التجارية الأصلية). ويوضح الشكل أيضًا أن هذا الارتقاء قد يكون عموديًا (ضمن نفس السلسلة) أو أفقيًا (الانتقال إلى سلسلة ذات قيمة أعلى). الهدف من هذا المسار هو تحقيق زيادة في القيمة المضافة والتنافسية في الأسواق العالمية.

الشكل (1–9)

مسارات الارتقاء في سلاسل القيمة العالمية

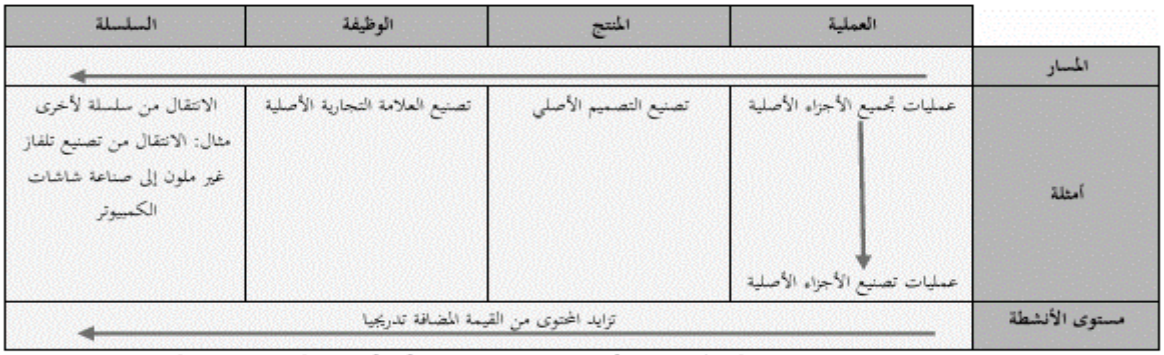

***La Source** : WTO, **supply chain perspectives and issues**, Op.Cit, p 85.*

وتوجد طرق عدة للارتقاء في سلاسل القيمة العالمية أهمها[2] :

1.2.8.رفع مستوى العملية :ويتم ذلك من خلال ادخال التكنولوجيا المتقدمة وإعادة هندسة العمليات لتحسين عملية الإنتاج وجعلها أكثر كفاءة وتحويل المدخلات الى مخرجات أفضل.

2.2.8. ترقية المنتج :التحول الى خطوط الإنتاج الأكثر كفاءة وتقديم منتجات بجودة اعلى والحصول على قيمة مضافة أكبر لكل وحدة إنتاجية.

3.2.8.الارتقاء بالوظيفة :الانتقال من الانشطة والمهام التي لا تتطلب مهارة الى أنشطة ومهام متقدمة مثل التصميم او التسويق وصولا الى الابتكار وذلك عن طريق رفع كفاءة اليد العاملة من خلال التدريب المتقدم والدورات التطويرية للحصول على وظائف جديدة ومتفوقة في السلسلة.

4.2.8.تطوير القطاعات :الاستفادة من الخبرات والكفاءات المكتسبة في وظائف معينة في القطاع المعين في تطوير الصناعة والتوسع في الإنتاج والانتقال الى قطاع جديد مثل قيام شركة لصناعة الهواتف بالتوسع في الإنتاج والانتقال الى صناعة أجهزة التلفاز ومن ثم أجهزة الكمبيوتر وهكذا.

[1] Cornelia Staritz . Gary Gereffi . Olivier Cattaneo **. SHIFTING END MARKETS AND UPGRADING PROSPECTS IN GLOBAL VALUE CHAINS** , Int. J. Technological Learning, Innovation and Development, Vol. 4, Nos. 1/2/3, 2011, PP :3-4

[2] هاجر خشخوش، واخرون، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الارتقاء الاقتصادي في سلاسل القيمة العالمية دراسة قياسية لمجموعة من الدول الناشئة باستخدام بيانات البانل للفترة 2018 - 1995** ، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، العدد 2 ، المجلد 7 ، الجزائر ، 2020 ، ص 583

5.2.8.ترقية السوق النهائي :الدخول الى قطاعات جديدة في السوق، الانتقال الى مواقع جديدة او الى صناعات جديدة من خلال التعلم والابتكار والروابط العالمية.

6.2.8. الترقية بين السلاسل: حيث تُكتسب القدرات في سلسلة واحدة مما يؤدي إلى مزايا تنافسية في أخرى. وتتشكل فرص الترقية حسب نوع سلسلة القيمة التي يُدرج فيها موردو البلدان النامية، وخاصةً حسب هيكل حوكمة السلاسل. وتحدد هياكل الحوكمة علاقات القوة بين مختلف الجهات الفاعلة المشاركة في السلسلة، وتدفقات الموارد وتخصيصها داخل السلاسل. وتتأثر هذه الهياكل بشكل حاسم بالشركات الرائدة – أي الشركات التي تُنسق وتُدير سلاسل القيمة العالمية. [1]

9. تحديات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية:

هناك عدّة تحديات أمام الدخول والمشاركة في سلاسل القيمة العالمية يمكن إيجازها في الآتي:[2]

- المعايير والإجراءات الدولية للحصول على السعر والجودة ومواعيد التسليم التي تعتبر صعبه نسبيا ؛
- الضغوط التنافُسية، حيث يمكن لشركة أن تنافس من جهة انخفاض الأسعار أو في نوعية وجودة المنتجات، والأفضل منهم هو من لديه القدرة على المنافسة والدخول إلى السلسة ؛
- الصدمات الخارجية التي يمكن أن تنتشر بسهولة إلى بقية الأطراف المشاركة في السلسلة ؛
- زيادة التقلبات الاقتصادية مع ارتفاع مستوى الانفتاح التجاري على التجارة الدولية والتركيز في أنشطة إنتاجية معينة ؛
- زيادة نسبة السلع الوسيطة في التجارة الدولية داخل سلاسل القيمة العالمية، بحيث يصعب السيطرة عليها، وقد يتم تقديرها بأكثر من قيمتها، مما قد يجعل الدول أكثر عرضة للصدمات الخارجية في فاتورة وارداتها؛
- تتأثر التجارة في إطار سلاسل القيمة العالمية بشكل واضح بالحواجز الجمركية؛ لأن السلع تعبر الحدود الخارجية عدُة مرات، مما يجعل تكلفة الحماية مرتفعة للدول المطبقة لها وكلما ارتفعت السياسات الحمائية انخفضت مكاسب الدول المشاركة؛
- المشاركة في سلاسل القيمة العالمية لا تعني بالضرورة تحقيق مكاسب عالية دائما؛ لأنَّ توزيع المكاسب يتوقف على الدول والشركات الأقدم والأحدث في الدخول للسلاسل، ومدى إمكانية الاستفادة منها، فهناك دول تقع على هامش تلك السلاسل وأخرى تقع في مركزها، والأخيرة تحصل على مكاسب أكبر، والأولى تكون مكاسبها قليلة ؛
- وجود صعوبات عديدة في قياس سلاسل القيمة العالمية على مستوى الدول والقطاعات والشركات، حيث يصعب تحديد مساهمات كلُ دولة، مما يثير التخوف من سلاسل القيمة العالمية، ويجعل من

[1] Cornelia Staritz . Gary Gereffi . Olivier Cattaneo **. SHIFTING END MARKETS AND UPGRADING PROSPECTS IN GLOBAL VALUE CHAINS** , Op.cit, PP:3-4

[2] منى أبو العطا حليم، مرجع سابق، ص 115

الصعب تحديد المكاسب للدول المشاركة لذلك يجب أن تتيح المنظمات الدولية كمنظمة التجارة العالمية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي البيانات التي تتعلق بتلك السلاسل على المستوى الدولي والقطاعي، وعلى مستوى الشركات ذاتها بالتفصيل؛ لتحقيق الشفافية المطلوبة، وتقييم آثارها على التجارة الدولية بشكل دقيق ؛

- تحتاج الشركات عادة إلى نطاق إنتاج كبير نسبيًا للمشاركة في الأسواق العالمية، أو أن تتمتع بميزة تكنولوجية خاصة لدخول منافذ السوق العالمية لأن المعايير الدولية للسعر والجودة وجداول التسليم أشد صرامة[1].

كما تم تسليط الضوء في تقرير التجارة والتنمية 2002 على الأخطار المحتملة على البلدان النامية من زيادة التكامل العالمي كما يلي: [2]

- بما أن الشركات الرائدة تحكم سلاسل القيمة العالمية، فإن مشاركة وآفاق تطوير الشركات من البلدان النامية المشاركة في هذه السلاسل قد تعتمد على قرارات ونجاحات هذه الشركات الرائدة؛
- إذا كانت شركات البلدان النامية المشاركة في سلاسل القيمة العالمية هذه تؤدي فقط أنشطة كثيفة العمالة وأنشطة ذات قيمة مضافة منخفضة، ولم ترتقي إلى المزيد من الأنشطة ذات القيمة المضافة، فإن الفوائد المرتبطة التداعيات التكنولوجية لن تتحقق؛
- من أجل الدخول في سلاسل القيمة العالمية، تحتاج الشركات إلي أن تكون قادرة على المنافسة في نطاق ضيق من العمليات، مثل التجميع المنخفض التكنولوجيا. ونتيجة لذلك، فإن العديد من الشركات قادرة على المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، ويمكن للمشترين في هذه السلاسل أن يعززوا المنافسة بسهولة .

1 The World Bank, **Risks and Opportunities of Participation in Global Value Chains**, by Gary Gereffi, Xubei Luo, Policy Research Working Paper 6847, April 2014, P54

2 John Humphrey, **upgrading in global value chains, Policy Integration Department World Commission on the Social Dimension of Globalization International Labour Office Geneva**, Working Paper No 28, May 2004 , p 2.

ثانيا: الأدبيات النظرية للأداء التصديري

يُعدّ الأداء التصديري مؤشرًا رئيسيًا على قدرة الاقتصاد الوطني على المنافسة والاندماج في الأسواق العالمية، وتحقيق النمو المستدام. ولم يعد التصدير يُقاس فقط بحجم السلع والخدمات، بل أصبح مرتبطًا أيضا بدرجة الانخراط في سلاسل القيمة العالمية، التي تتيح فرصًا أكبر لنقل التكنولوجيا وتعزيز القدرات الإنتاجية، خاصة في الدول النامية. وعليه، سنتناول تحليل مستوى الأداء التصديري، والعوامل المؤثرة فيه، مع إبراز دوره في دعم النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة.

1. مفهوم التصدير:

لا يمكن أن تعيش أي دولة بشكل منعزل عن العالم الخارجي، مهما كانت إمكانياتها ومواردها فهي بحاجة إلى تصريف جزء من منتجاتها نحو دول أخرى مقابل استيراد ما تحتاج إليه من السلع والخدمات، ويعد قطاع التصدير من القطاعات المهمة التي أصبحت تعتمد عليها الدول قصد تحقيق ميزان تجاري رابح، وتحقيق الإندماج في سلاسل القيمة العالمية.

ويعرف التصدير على أنه عملية بيع وتسليم السلع والخدمات إلى الخارج، وتعرف عملية تصدير السلع والخدمات غير الوطنية بإعادة التصدير. يعتبر التصدير، بالإضافة إلى دوره المهم في توازن الميزان التجاري، أحد العوامل الأساسية للتنمية الاقتصادية [1].

وهو أيضا عملية نقل وبيع المنتجات الوطنية خارج حدود الدولة. كما يعد تعبيرا عن قدرة الدولة وشركائها على تحقيق تدفقات من السلع والخدمات والمعلومات والمالية والثقافية والسياحية والبشرية إلى أسواق دولية أخرى. يهدف ذلك إلى تحقيق أهداف متعددة مثل الأرباح، والقيمة المضافة، والتوسع والنمو، بالإضافة إلى توفير فرص العمل، والتعرف على ثقافات البلدان الأخرى، والحصول على تكنولوجيات جديدة.[2]

ومما سبق نعرف التصدير كما يلي: هو نقل السلع أو الخدمات من دولة إلى أخرى بهدف البيع في الأسواق الخارجية، ويُعدّ أحد المكونات الأساسية للناتج المحلي الإجمالي، ووسيلة لتعزيز النمو الاقتصادي، وزيادة الإيرادات بالعملة الأجنبية، وتحسين ميزان المدفوعات.

2. أنواع التصدير:

تعتبر عملية التصدير واحدة من الركائز الأساسية في التجارة الدولية، حيث تُتيح للدول تبادل السلع والخدمات وتعزيز اقتصاداتها. تنقسم أنواع التصدير إلى أنواع نذكر منها ما يلي:

1.2. التصدير المباشر:

يتيح التصدير المباشر للشركة الحفاظ على سيطرتها الكاملة على سياستها التجارية، حيث تستثمر في إنشاء شبكة تسويقية للوصول إلى الأسواق. يمكنها تعزيز نشاطها في الأسواق الخارجية وفقًا لإستراتيجيتها الخاصة. يعتمد اختيار نوع التصدير على الأهداف العامة للشركة، وقد تقوم بعض المؤسسات بإنشاء فروع خاصة للمبيعات خارج

[1] محمد بشير علية، قاموس اقتصادي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت ،1990 ، ص 110

[2] نعيمي فوزي، فراس عبد الحكيم، التجارة الدولية، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ،1999 . ص65

إقليمها لمتابعة عمليات البيع والتوزيع والترويج. كما تخصص بعض الشركات أفرادا دائمين في الدولة المستوردة لإدارة علاقات العملاء وجميع المعلومات المتعلقة بالنشاط التجاري.[1]

2.2. التصدير الغير مباشر:

يعد التصدير الغير مباشر الطريقة الأكثر شيوعا في اقتحام الأسواق الخارجية ويقصد به: "النشاط الذي يترتب عن قيام مؤسسة ما ببيع منتجاتها إلى مستفيد محلي يتولى عملية تصدير المنتج إلى الأسواق في الخارج سواء كان المنتج بشكله الأصلي أو بشكله المعدل. وفي سياق هذا النوع تلجأ المؤسسة لإنتاج المنتجات التي تتلاءم مع احتياجات السوق الأجنبي، عادة ما يتطلب ذلك تغيير في خطوط إنتاجها أو استراتيجياتها التسويقية وطرق تنظيمها أو فلسفتها.[2]

3.2. التصدير المشترك أو المنظم:

هو عبارة عن تضامن عدة مصدرين ذوي اهتمام مشترك للتصدير معا وهو يشكل أسلوبا فريدا في تنظيم النشاط التصديري، حيث تقوم الشركات بالاشتراك في تنظيم معين لتحسين أنشطتها التصديرية .[3]

3. أهداف وأهمية التصدير :

سوف نتطرق الى أهداف وأهمية التصدير كما يلي:

1.3. أهداف التصدير :

يعمل قطاع التصدير على تحقيق جملة من الأهداف أهمها :[4]

- اقتناص الفرص التصديرية في العالم، ومتابعة العملاء والمستهلكين في أسواق التصدير، وتطوير المنتجات وفق اتجاهات المنافسين .
- تحقيق تنويع جغرافي للصادرات لتجنب المخاطر، وتحقيق خطوط متكاملة من المنتجات التصديرية .
- الاستفادة من معدلات النمو الاقتصادي في دول العالم، والرغبة في الحصول على العملات الأجنبية .
- استغلال الفروق بين دورات حياة المنتج في أسواق التصدير، وفتح فروع للمنتجين المصدرين في أسواق التصدير والتخلص من الفوائض الإنتاجية .
- تصدير الثقافات والتاريخ واستغلال عبقرية الزمان والمكان.

[1] شيني عبد القادر، **تسيير عمليات التجارة الدولية، مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الثالثة العلوم الاقتصادية** تختصص: تجارة دولية، ص20.

[2] جمعي عماري، إستراتيجية التصدير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، أطروحة دكتوراه، تخصص: تسيير المؤسسات، جامعة باتنة 2011 ص153.

[3] رضوان المحمود العمر ، التسويق الدولي ، دار وائل للنشر والتوزيع ،عمان ، الأردن ،الطبعة الأولى ، 2007 ، ص141.

[4] وردة سعيدي **دور المزيج التسويقي الدولي في تحسين الأداء التصديري للمؤسسة الاقتصادية** . أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية تخصص :تجارة دولية .جامعة محمد خيضر بسكرة 2017-2018 ص 155.

2.3. أهمية التصدير:

وتكمن هذه الأهمية في عدة جوانب، نذكر منها[1] :

- الاستفادة من التقدم التكنولوجي لتحسين كفاءة الأنشطة الاقتصادية، ويُعتبر التصدير محرك يجذب جميع الأنشطة الاقتصادية، والاقتراب من الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة؛
- يسهم في تعزيز الاعتماد على مصادر مستقرة من النقد الأجنبي؛
- يساهم في معالجة الإخفاقات بدءًا من مرحلة الإنتاج وصولا إلى طرح المنتجات في السوق العالمي من خلال إنشاء هيئة تتابع النشاط التصديري بشكل متكامل ويعزز التصدير القدرة على الحصول على حصة سوقية أكبر، مما يدعم تنافسية المنتج المحلي ويحفز على زيادة وتطوير المنتجات؛
- زيادة الناتج المحلي الإجمالي، حيث يؤدي التصدير إلى ارتفاع الطلب على السلع والخدمات المنتجة محليًا، مما يُسهم في زيادة الإنتاج ورفع الناتج المحلي الإجمالي؛
- تعزيز الابتكار حيث يُفضي التصدير إلى زيادة المنافسة بين المؤسسات، مما يعزز الحاجة إلى الابتكار وتطوير منتجات وخدمات جديدة. ويدفع التصدير الى الوجود في الأسواق الخارجية بمنتجات تنافسية؛
- تزداد ضرورة التصدير مع كون المشروعات الوطنية تعتمد إلى حد كبير على استيراد الخامات والمواد والمعدات من الخارج، وهذا الاستيراد ينبغي أن يقابله تصدير للمنتجات لتعويض آثار التمويل بالعملات القابلة للتحويل؛
- مواجهة ظاهرة الشركات المتعددة الجنسيات ودورها في استحواذ على أكبر نصيب في حجم التجارة الدولية .
- تحسين ميزان المدفوعات حيث يسهم التصدير في زيادة الإيرادات من الصادرات، مما يساعد على تحسين ميزان المدفوعات للدولة؛[2]
- يفرض التصدير على الشركات المصدرة مواكبة المنافسين في السوق من حيث التكنولوجيا والأسعار والجودة [3]. ويمثل المخرج مما تعاني منه الكثير من المؤسسات من فائض في طاقات الإنتاج وفي المخزون نتيجة لمعوقات التسويق المحلي.

4. إستراتيجية التصدير:

في ظل العولمة وتسارع وتيرة التجارة الدولية، أصبحت استراتيجية التصدير من أهم الوسائل التي تعتمدها الشركات والدول لتعزيز حضورها في الأسواق العالمية. فالتصدير لا يقتصر فقط على زيادة حجم المبيعات، بل يُعد أيضًا أداة

---

[1] فؤاد مصطفى محمود، التصدير والاستيراد علميا وعمليا، دار النهضة العربية، الطبعة الثالثة، 1993 ، القاهرة، مصر ، ص2

[2] شرماط عماد ، دور توسيم المنتجات الإقليمية في تعزيز الصادرات الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية .التخصص :تجارة دولية، جامعة فرحات عباس، سطيف1 ، ص 63 .

[3] حمري نجود ، البز كلثوم ، إستراتيجية التصدير كآلية لدعم تنافسية منتجات التمور الجزائرية، مجلة النمو الاقتصادي والمقاولاتية، العدد 02 ، 2019 ، ص 4 .

استراتيجية لبناء علاقات تجارية، واستكشاف فرص استثمارية جديدة، وتوسيع القاعدة السوقية خارج الحدود الوطنية. ومن هنا تبرز أهمية التطرق إلى استراتيجية التصدير كخيار محوري للارتقاء بالاقتصاديات.

تعرف هذه الاستراتيجية على انها تنفيذ مجموعة من الاجراءات والوسائل المختلفة على مستوى الدولة بهدف التأثير على كمية وقيمة صادراتها بما يؤدي الى زيادة القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الاسواق العالمية.[1]

وهي ايضا خطة وطنية تهدف إلى تعزيز قدرة الدولة على التنافس في الأسواق العالمية من خلال دعم وتطوير صادراتها من السلع والخدمات.

كما ان الحكومة تتدخل من خلال هذه الاستراتيجية في التجارة الخارجية ، بحيث تقوم بتقديم الدعم للصادرات في شكل مساعدات نقدية او اعفاءات ضريبية او تقديم اشكال اخرى من التسهيلات لمنتجي السلع المخصصة للتصدير ،ويمكن هذا الدعم المصدرين من عرض منتجاتهم في الاسواق الخارجية بأسعار منخفضة نسبيا ،مما يؤهلها للمنافسة في الاسواق العالمية ،لكنه يجب وكشرط ضروري لنجاح هذه الاستراتيجية تحفيز التوسع في الاستثمار الانتاجي بغرض التصدير خاصة بإعفاء السلع الوسيطة الداخلة في انتاج سلع التصدير من الجمارك والضرائب المختلفة ،بالإضافة الى الاعفاء من الضريبة المحلية المباشرة والغير مباشرة على نشاطات التصدير وتامين عمليات التصدير والمصدرين ،وكما يؤدي تنويع الصادرات السلعية الى ارتفاع وزيادة عروض الصادرات [2].

5.متطلبات التصدير وعوامل نجاحه: [3]

إن دخول الأسواق الخارجية لا يتم بشكل عشوائي، بل يتطلب الالتزام بعدد من المتطلبات الأساسية، ومن جهة أخرى، يعتمد نجاح عملية التصدير على مجموعة من العوامل، ويُعد التكامل بين هذه المتطلبات والعوامل ركيزة أساسية لضمان استمرارية وفعالية النشاط التصديري في بيئة دولية متغيرة.

1.5. متطلبات التصدير :

تحتاج عملية التصدير لمجموعة من المتطلبات للقيام بوظائفها ونذكر منها:

1.1.5. التمويل :تحتاج المؤسسات قبل الخوض في تجربة التصدير الى إمكانيات مالية خاصة بها، وفي بعض الأحيان يتعدى ذلك الإمكانيات الذاتية وتلجأ الى العالم الخارجي للقيام بالعملية من خلال مجموع المبالغ المالية التي تمنحها البنوك الوطنية والخارجية او الهيئات المالية الأخرى في شكل قروض.

2.1.5. التأمين :إن عملية التصدير تكون عرضة الى مجموعة من المخاطر وهذا الأمر يستوجب على المصدر الإحتياط لها وذلك عن طريق تحويل مجموع هذه المخاطر الى مؤسسات مختصة تعرف بمؤسسات التأمين.

3.1.5.النقل :تلعب وسائل النقل دورا أساسيا في مجال التصدير من حيث أنها تسهل هذا النشاط بنقل السلع والبضائع من دولة الى أخرى، وهناك العديد من طرق النقل البري، النقل الجوي والبحري والنقل بالسكك

[1] وجدي محمدي عبد ربه ، سياسات الأداء التصديري المتميز لتنمية الصادرات المصرية ، مجلة مصر المعاصرة ، مصر ، ص 426 .
https://espesl.journals.ekb.eg/article_213578_995971a07ee4e12fd9269b091d490392.pdf Vu le 19/04/2025

[2] وجدي محمدي عبد ربه ، مرجع سابق ، ص 427 .

[3] وردة سعيدي ، مرجع سابق ، ص ص 160-161

الحديدية دون إهمال دور عامل الزمن، ففي بعض الأحيان نجد ان المستورد يهتم باستلام السلع في أقرب الآجال الممكنة لأجل ذلك يتوجب على مؤسسات النقل الاحتياط لعامل الزمن أكثر من غيره من العوامل الأخرى.

4.1.5. الجباية :يلعب النظام الجبائي دورا مهما في النشاط الاقتصادي كونه يمثل أداة الدولة التي تستعمل لإنعاش نشاط التصدير بتخفيض نسب الضرائب المفروضة على عملية التصدير او بالعكس لإحجامه بالرفع من هذه النسب، وهذا تبعا للسياسة التجارية المتبعة.

5.1.5. الجمركة :تخضع عملية التصدير لعملية الرقابة والمتابعة والتنظيم من قبل الادارة الجمركية بتطبيق الاجراءات اللازمة لكل عملية وفقا لأنظمة التصدير المعمول بها، حيث نجد أن الخدمات الجمركية أحد الركائز الاساسية لقيام نشاط التصدير.

6.1.5. العبور :حيث يتم إنتقال السلع من المصدر الى المستهلك عبر التصدير المباشر او عبر التصدير الغير مباشر.

2.5. عوامل نجاح عملية التصدير :

يتعين على الدولة الأخذ بعين الاعتبار لجملة من العوامل التي تساهم في نجاح العملية التصديرية والتي تتمثل في:

1.2.5. الموارد المتاحة والجاهزة لنجاح عملية التصدير :وهذه العوامل متنوعة، وأهم ما يمكن إدراجه في أنواع هذه الموارد هما:

- المقدرة على القيام بدراسات وابحاث السوق والوصول الى المعلومات المناسبة؛
- اجتذاب الموارد البشرية الماهرة والمتعلمة.

2.2.5. طرق ومنهجية التسويق :وهناك بنود متعددة في هذا العامل ولكن اهمها عاملين الأول يتعلق بدراسات السوق والمقدرة للوصول الى المعلومات والاستنتاجات والتحليلات الصحيحة وهذا مرتبط بالعامل الأول، وأما الثاني يتعلق بوجود قنوات التوزيع في الاسواق الخارجية وقنوات التوزيع من أكثر العوامل حساسية ولكونها تؤثر مباشرة في عملية التصدير.

3.2.5. متطلبات جودة السلعة :ليس غريبا الربط بين المواصفات القياسية للسلعة او الخدمة القابلة للتصدير مع عوامل التنافسية، وهناك أسس تتحكم في جودة السلعة او الخدمة آلا وهي:

- جودة السلعة من حيث النوع والسعر والكم والخدمة التي يقدمها المصدر قبل ومع وبعد البيع؛
- مقدرة المؤسسة في التعامل مع الأسواق الخارجية والقدرة على المنافسة.

6. آليات تنويع وتنمية الصادرات:

تحتاج قضية تنمية وتنويع الصادرات الى حزمة متكاملة من السياسات والآليات في مختلف المجالات سواء في مجال الإنتاج أو الإستثمار أو التسويق، مع العمل على توفير مجموعة من الحوافز للمصدرين والعمل على حل مختلف

المشاكل والأخطار التي تعوقهم، ويجب أن تتسم هذه السياسات والآليات بالمرونة لتلائم التغيرات في سوق التصدير[1] ، ويتم التطرق الى مختلف الآليات التي من شأنها العمل على تنويع وتنمية الصادرات، نذكر منها ما يلي:

1.6. تخفيض قيمة العملة وأثرها على الصادرات:

عادة ما يحدث تغيير سعر الصرف تعديلات على كل من الصادرات والواردات بهدف تحقيق التوازن لميزان المدفوعات، وما يهمنا في هذا الإطار هو التغييرات التي يحدثها على الصادرات، فتخفيض القيمة الخارجية من العملة المحلية من شانه ان يعمل على خفض اسعار السلع الموجهة للتصدير مقومة بالعملة الاجنبية ومنه زيادة الطلب الخارجي على الصادرات فترتفع كمية وحصيلة الصادرات بالعملة المحلية.[2]

ومن بين العوامل التي يتوقف عليها نجاح تخفيض قيمة العملة في زيادة حصيلة الصادرات نذكر ما يلي:[3]

- **مرونة الطلب الخارجي على الصادرات:** يجب ان يتسم الطلب العالمي على منتجات الدولة بقدر كافي من المرونة بحيث يؤدي تخفيض العملة الى زيادة أكبر في الطلب العالمي على المنتجات المصدرة من نسبة التخفيض.
- **مرونة العرض الداخلي للصادرات:** حيث ان زيادة الصادرات على إثر تخفيض قيمة العملة لا يتحقق إلا إذا كانت الهياكل الانتاجية والتسويقية المحلية متكيفة مع الاسواق الخارجية بحيث يستجيب الجهاز الانتاجي للارتفاع في الطلب الخارجي على الصادرات نتيجة انخفاض العملة الوطنية.
- **استقرار الاسعار المحلية:** حيث انه يجب ان يجب ان يسود استقرار في الاسعار المحلية وعدم ارتفاعها بعد التخفيض حتى لا ينعكس هذا الارتفاع في صور ارتفاع لأسعار تكلفة المنتجات المحلية ويلغي بالتالي العلاوة المعطاة للصادرات الناشئة عن تخفيض قيمة العملة وبالتالي فان نجاح هذه السياسة في الزيادة من حصيلة الصادرات مرهون بعدم حدوث ضغوط تضخيمية .
- **ردود افعال الشركاء التجاريون** : قد يلجا المنتجون الى خفض اسعار صادراتهم .

2.6. سعر الصرف وعلاقته بالقدرة التنافسية للصادرات:

يجسد سعر الصرف اداة الربط بين الاقتصاد المحلي والاقتصاد العالمي، ويعتبر سعر الصرف الحقيقي مقياسا للقدرة على المنافسة بين السلع المحلية والسلع الاجنبية فالسعر الحقيقي هذا يبين عدد وحدات السلع الاجنبية اللازمة لاستبدالها بوحدة من السلع المحلية، وهذا يعني انخفاض في قدرة السلع المحلية على المنافس ويتضح من هذا التعريف والشرح انة العلاقة بين قدرة السلع المحلية على المنافسة ومستوى سعر الصرف الحقيقي هي علاقة عكسية.[4]

---

[1] وجدي محمدي عبد ربه ، مرجع سابق ، ص 428

[2] مرجع سابق ، ص 429

[3] مرجع سابق ، ص ص 429 -430 .

[4] علي توفيق الصادق ، القدرة التنافسية للإقتصاديات العربية في ضل الأسواق العالمية ، سلسلة بحوث و مناقشات حلقات عمل صندوق النقد العربي ، معهد السياسات الإقتصادية ، أبو ضبي ، العدد 5 ، 1999 .

3.6. آليات أخرى لتنمية وتنويع الصادرات:[1]

- الحوافز الضريبية والجمركية للمصدرين؛
- توفير مجموعة من خدمات التصدير المتكاملة مثل بناء نظم المعلومات التسويقية والتصديرية؛
- تشجيع إنشاء الكيانات الكبرى في مجال التصدير، للتغلب على مشكلة ضعف كفاءة وإمكانيات الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم؛
- القضاء على العقبات التي يواجهها المصدرون، مع العمل على تبسيط إجراءات إستيراد السلع الوسيطة ومستلزمات الإنتاج اللازمة للصادرات وتبسيط إجراءات التصدير؛
- تحسين مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر بهدف جذب الإستثمارات الأجنبية الرأسية التي تسعى الى التصدير و ذلك بإزالة القيود على مجالات الإستثمار؛
- العمل على تقديم الدعم اللازم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف زيادة تنافسيتها وبالتالي مساهمتها في تنويع وتنمية الصادرات؛
- انشاء المناطق الحرة والمناطق الصناعية التصديرية، والهدف من إنشاء هذه المناطق في إطار إستراتجية تنمية الصادرات هو جذب الإستثمارات الموجهة للتصدير والعمل على توفير الخدمات الأساسية التي تحتاجها هذه الصناعات بأسعار مدعومة، وكذا تحديد مستويات الأجور بما لا يؤدي الى إرتفاع تكاليف الإنتاج؛
- تشجيع إستيراد السلع الوسيطة وتسهيله بهدف إعادة التصدير، ويكون ذلك عن طريق تسهيل وتبسيط إجراءات التموين بالسلع الوسيطة التي تدخل في إنتاج السلع الموجهة للتصدير وكذلك تخفيض تكاليف الحصول على بعض هذه المدخلات؛
- إصلاح القطاع المصرفي، وهنا تستعمل أدوات السياسة النقدية المختلفة بغرض تحفيز الصادرات مع توفير التمويل اللازم لدعم القطاع الصناعي ومن ثم زيادة الصادرات الصناعية مع ضمان توفير الخدمات البنكية المتكاملة التي تتطلبها عملية التصدير.

7. تحديات التصدير:

يواجه التصدير تحديات كثيرة نذكر منها ما يلي[2]:

1.7. ارتفاع تكاليف القيود الجمركية المفروضة على السلع المصدرة في البلد المستورد:

تُعتبر تكاليف التعريفة الجمركية، التي تشمل الجداول والبنود التفصيلية المتعلقة بالضرائب المفروضة على السلع المستوردة، من الأعباء الرئيسية التي تواجه المصدرين .تختلف هذه التكاليف وفقًا لنوع التعامل القائم، مما يزيد من تعقيد العملية التجارية.

[1] وجدي محمدي عبد ربه ، مرجع سابق ، ص ص 430 – 431 .

[2] نوال بن شيخة ، **دور التنويع الاقتصادي في تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، جامعة 8ماي 1945 قالمة، 2024-2025 ، ص ص 66-67

2.7. احتمال عدم ملائمة التصدير في حالة وجود امكانية تصنيع المنتجات في الخارج :

يمكن أن تواجه المنتجات المصدرة مشكلة عدم ملاءمة التصدير إذا كانت هناك إمكانية لتصنيع المنتجات في الدولة المستوردة. فوجود منافسة من منتجات بديلة أو مؤسسات قادرة على إنتاج سلع مشابهة يؤثر سلبًا على الطلب الأجنبي، ممايعقد موقف المصدرين.

3.7.عدم فعالية استخدام الوكلاء والموزعين في خدمة أهداف المؤسسات المرتبطة بتوسع النمو، الربح والاستقرار في الأسواق الدولية :

يمكن أن يكون استخدام الوكلاء والموزعين في الأسواق الدولية غير فعال في خدمة أهداف المؤسسات المتعلقة بالتوسع والنمو والربح والاستقرار .إذ قد يكتفي هؤلاء الوكلاء والموزعون بدورهم في إيصال المنتج والتعريف به لاقتناص الفرص التسويقية، دون التركيز على تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة، التي قد يرونها بعيدة عن نطاق مسؤولياتهم.

4.7. زيادة الأعباء على المؤسسة المصدرة:

تؤدي زيادة الأعباء على المؤسسة المصدرة نتيجة لارتفاع تكاليف النقل الدولي، التي ترتبط غالبًا بتغيرات سعر الصرف، إلى ضرورة إعادة النظر في خيارات التصدير .هذه التحديات تدفع المؤسسة إلى إجراء دراسات معمقة لفهم العوائق المحتملة التي قد تواجهها في السوق الدولية[1] .

8. الأداء التصديري :

يُعد الأداء التصديري مؤشرًا رئيسيًا لقياس مدى نجاح الدول أو المؤسسات في اختراق الأسواق الخارجية وتحقيق النمو في صادراتها. فهو يعكس القدرة على المنافسة الدولية، ومدى تنوع السلع والخدمات المصدّرة، وكفاءة السياسات الاقتصادية والتجارية المتبعة. وتبرز أهمية تقييم الأداء التصديري في كونه أداة لتوجيه الاستراتيجيات التجارية، وتحديد نقاط القوة والضعف، واستكشاف الفرص الكامنة في الأسواق العالمية، مما يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي المستدام.

1.8. مفهوم الأداء التصديري :

يمكن تقسيم الأدبيات الحالية حول التصدير إلى فئتين: بحوث على المستوى الكلي وبحوث على المستوى الجزئي:[2]

- على المستوى الاقتصادي الكلي، يعتمد الباحثون على نظريات التجارة الدولية لنمذجة أداء التصدير. تشمل القضايا المدروسة للقدرة التنافسية التصديرية للدول، وحجم واتجاه تدفقات التجارة بين الدول، وتأثير السياسات العامة على أنشطة التصدير في بعض القطاعات والصناعات. وخلصت هذه الدراسات إلى أن تدفقات التجارة بين الدول تعتمد على كوادر الدول والسياسات الحكومية.

[1] صونيا إسمهان كلاش، **حدود توحيد وتماثل المنتج ضمن استراتيجيات التسويق الدولي في المؤسسات الجزائرية المصدرة** دراسة حالة مؤسستي بوبلنزة و AGRODAT ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ل م د الطور الثالث في ميدان العلوم الاقتصادية والعلوم تجارية وعلوم التسيير تخصص :تجارة دولية وتسويق دولي، جامعة الجزائر 3 ، 2019-2020 ، ص 16 .

[2] Helfat C.E., Finkelstein S., Mitchell W., Peteraf M., Singh H., Teece D., & Winter S.G. Dynamic capabilities: Understanding strategic change in organizations. John Wiley & Sons.– 2009.

- على المستوى الجزئي، ركز الباحثون على إقامة صلة بين الخصائص المختلفة للمؤسسة، مثل الحجم، والقدرات التكنولوجية، ودوافع المديرين تجاه أداء التصدير.[1]

و يُعرّف أتاباي (Atabay) [2] أداء التصدير بأنه درجة تحقيق الأهداف المتوقعة في الأسواق الخارجية. قد تتعلق هذه الأهداف بالمبيعات، أو الربحية، أو التغيير، تعكس هذه الجوانب الثلاثة، على التوالي، مفاهيم الفعالية والكفاءة والالتزام المستمر في التصدير.

كما يُعرّف أداء التصدير في القاموس بأنه النجاح أو الفشل النسبي لجهود شركة أو دولة في بيع السلع والخدمات المنتجة محليًا في دول أخرى. ويمكن وصف أداء التصدير بمصطلحات موضوعية، مثل المبيعات والأرباح ومقاييس التسويق، أو بمقاييس ذاتية، مثل رضا الموزعين أو العملاء. وعلى المستوى الجزئي يشير أداء التصدير إلى نتائج أنشطة التصدير التي تقوم بها الشركة، ويُعتبر أحد المؤشرات الرئيسية لنجاح عمليات الشركة/أنشطة التصدير. [3]

والأداء التصديري على المستوى الكلي للدول يُشير إلى مدى قدرة الدولة على تصدير السلع والخدمات إلى الأسواق الخارجية، ويُعتبر مؤشراً مهماً على القوة الاقتصادية والانفتاح التجاري والقدرة التنافسية للدولة في الاقتصاد العالمي. وهو كذلك مقياس يعكس نتائج الجهود الاقتصادية والتجارية لدولة معينة في تصدير السلع والخدمات إلى الخارج خلال فترة زمنية محددة.

2.8.محددات الأداء التصديري :

في هذا الصدد، نذكر مُحددات مُختلفة للأداء التصديري. يتحدد نمو الصادرات أساسًا بعوامل خارجية، مثل الاستثمار الأجنبي المباشر وسعر الصرف الحقيقي. ومع ذلك، تتأثر الصادرات أيضًا بعوامل أخرى داخلية. وفي هذا الصدد، نُدمج الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، والضرائب غير المباشرة، ومرافق الاتصالات، والمدخرات، والتصنيع، والقوى العاملة، والمساعدات الإنمائية الرسمية. [4]

ونذكر محددات الأداء التصديري بشكل أكثر تفصيلا كما يلي:[5]

1.2.8.مستوى الإنتاج: يُعد ارتفاع مستوى الإنتاج أحد الأسباب لتوسع الصادرات، إذ يُمكن استنفاد فائض الإنتاج في الأسواق العالمية. في الاقتصادات المغلقة، يؤدي فائض الإنتاج إلى انخفاض الأسعار، مما يُثير التشاؤم بين المنتجين. أما في الاقتصادات المفتوحة، فتُنتج هذه الفوائض احتياطيات أجنبية من خلال تصدير الإنتاج. لذا، نتوقع تأثيرًا إيجابيًا للناتج المحلي الإجمالي على نمو الصادرات. وقد أكد كومار (1998) في الدراسات التجريبية التأثير الإيجابي للناتج المحلي الإجمالي على الصادرات.

[1] Zou S., Stan S. The Determinants of Export Performance: a Review of the Empirical Literature Between – 1987 and – 1997. International Marketing Review,– V. 15, – No. 5,– 1998, – P. 333–356.
[2] Atabay I. **The effect of the business manager's attributes on export performance**, The Social Sciences, 3, 7, – 2008. – PP 494–497.
[3] https://www.123helpme.com/essay/Theoretical-Literature-Definition-Of-Export-Performance-FCAJQ3KM826 Viewed on 20/04/2025 15 :33
[4] MUHAMMAD TARIQ MAJEED and EATZAZ AHMAD , **Determinants of Exports in Developing Countries** , The Pakistan Development Review 45 : 4 Part II (Winter 2006) pp. 1265–1276 , 2006 , P1267
[5] MUHAMMAD TARIQ MAJEED and EATZAZ AHMAD , OP,Cit , P.1268

2.2.8.نمو الإنتاج: يُعد نمو الناتج المحلي الإجمالي مؤشرًا على الإمكانات المستقبلية واستدامة مستوى الإنتاج. يُعد النمو مُحددًا أكثر دقة للصادرات مقارنةً بالناتج المحلي الإجمالي لأنه يقيس استدامة مستويات الإنتاج. لذا، نتوقع تأثيرًا إيجابيًا لنمو الناتج المحلي الإجمالي على توسع الصادرات.

3.2.8.سعر الصرف الحقيقي: يؤدي انخفاض الأسعار المحلية النسبية نتيجةً لانخفاض سعر الصرف إلى انخفاض أسعار الصادرات في الأسواق العالمية، مما يؤدي إلى زيادة الطلب عليها، ولذلك نتوقع تأثيرًا إيجابيًا لسعر الصرف الحقيقي على نمو الصادرات.

4.2.8.مرافق الاتصالات: في عصرنا هذا، ومع تقلص الوقت، ازدادت أهمية مرافق الاتصالات ، يؤثر توسيع هذه المرافق بشكل إيجابي على عمليات الاستكشاف والتوسع في الأسواق العالمية. ولذلك نتوقع تأثيرًا إيجابيًا لتوفير هذه المرافق.

5.2.8.الضرائب غير المباشرة: من المتوقع أن يكون تأثير هذا المتغير سلبيًا على قرارات الإنتاج. ولكن لا يمكننا استبعاد إمكانية التأثير الإيجابي على الصادرات نتيجةً للحوافز المالية الحكومية. وعلى وجه التحديد، إذا منحت الحكومة إعفاءات ضريبية لتوسيع قطاع الصادرات، فإن ارتفاع معدل الضرائب غير المباشرة قد يؤثر سلبًا على الطلب المحلي، مما يؤدي إلى فائض قابل للتصدير.

6.2.8.المساعدات الإنمائية الرسمية: يُرجَّح أن يُسهِّل حجم المساعدات الإنمائية الرسمية الكبير نمو البنية التحتية، مما سيؤثر إيجابًا على مناخ الاستثمار. ونتوقع أن يكون لهذا المتغير تأثير إيجابي على نمو الصادرات.

7.2.8.الادخار:بشكل عام، في الدول النامية، تكون نسبة المدخرات المستخدمة في العوامل غير الإنتاجية، مثل شراء المجوهرات والعقارات، وغيرها، أكبر. وبالتالي، فإن ارتفاع المدخرات يؤدي إلى توفير كميات كبيرة من السلع للتصدير. لذا، نتوقع تأثيرًا إيجابيًا لهذا المتغير على الصادرات.

8.2.8.القوى العاملة: يعتمد الاستخدام الأمثل للموارد على القوى العاملة. فالقوى العاملة تُحدد مستويات الإنتاج بشكل إيجابي. في الدول النامية، يمكن نقل كميات كبيرة من القوى العاملة من القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي دون التأثير على إنتاج القطاع الزراعي، نظرًا لمواجهته مشكلة البطالة المقنعة. ويمكن الاستفادة من هذه القوى العاملة بشكل صحيح في القطاع الصناعي، مما يُسهم بدوره في توسيع قطاع التصدير. في الدراسات التجريبية، يُبرر بفافيرماير (1996) التأثير الإيجابي للقوى العاملة على الصادرات.

و تُعدّ القوى العاملة الماهرة مصدرًا للتنافسية في الإنتاج وانخفاض تكلفة الإنتاج. تستغل العديد من الدول النامية مزايا القوى العاملة الماهرة لتعزيز قدرتها التنافسية في قطاع التصدير. في الوقت نفسه، تمتلك العديد من الدول النامية قوى عاملة غير ماهرة. ويكون تأثير القوى العاملة غير الماهرة معاكسًا على القدرة التنافسية في قطاع التصدير. وبالتالي، يمكن أن يكون للقوى العاملة تأثير إيجابي أو سلبي على الصادرات.

9.2.8. الاستثمار الأجنبي المباشر: وجد فافرماير (1996) تأثيرًا إيجابيًا للاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات. والسبب الرئيسي وراء ذلك هو الشركات متعددة الجنسيات الموجهة نحو التصدير. وبما أن الحكومة توفر تسهيلات لترويج الصادرات، فإن هذه التسهيلات تجذب أيضًا المستثمرين الأجانب. ولتشجيع الصادرات، يمكن

للحكومة اعتماد استراتيجيات لنمو الصادرات يقودها الاستثمار الأجنبي المباشر بهدفين رئيسيين هما الاستفادة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو الصادرات. من ناحية أخرى، وجدت العديد من الدراسات تأثيرًا ضئيلًا أو ضعيفًا للاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات. تشير هذه الدراسات إلى أن دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز الصادرات في الدول النامية لا يزال مثيرًا للجدل ويعتمد بشكل حاسم على دوافع هذا الاستثمار. إذا كان الدافع وراء الاستثمار الأجنبي المباشر هو الاستحواذ على السوق المحلية (الاستثمار من النوع الذي يتجاوز التعريفات الجمركية)، فقد لا يساهم في نمو الصادرات. من ناحية أخرى، إذا كان الدافع هو استغلال أسواق التصدير من خلال الاستفادة من الميزة النسبية للبلد، فقد يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في نمو الصادرات.

10.2.8.التصنيع:التصنيع هو الذي يؤدي إلى أقصى استفادة من الموارد الطبيعية والبشرية للبلاد، مما يجعل الإنتاج الصناعي مستقرًا إلى حد ما. وبالتالي ، سيوفر التصنيع حافزًا أكبر للإنتاج والدخل القومي للبلاد. كما يعزز التصنيع القطاع الزراعي، والزراعة بدورها ترتقي بالقطاع الصناعي. وسيكون للتنمية الصناعية أثر في تطوير القطاعات المرتبطة به. يُعزى العجز المستمر في ميزان المدفوعات إلى التركيز على الصادرات الزراعية، وانخفاض أسعارها، وقيود الدول الغنية على الواردات، وارتفاع فاتورة الواردات نتيجةً لزيادة الطلب على النفط والمنتجات الصناعية، وغيرها. من خلال التصنيع، يمكن للدولة تعزيز إنتاجها الصناعي؛ واستبدال الصادرات الزراعية بالصادرات الصناعية التي تتمتع بأسعار معقولة ومستقرة في الأسواق العالمية. علاوةً على ذلك، يُقلل التصنيع من الاعتماد على الواردات من خلال إطلاق عملية إحلال الواردات. وبناءً على هذه الحجج، نستنتج أن التصنيع له تأثير إيجابي على الصادرات.

كما أن تعزيز المشاركة في سلاسل القيمة العالمية كجزء من مجموعة أدوات السياسة الصناعية ذات الإمكانات العالية لتسهيل التنمية بشكل أسرع من خلال التحديث الهيكلي للصادرات، تسلط الأدبيات التجارية الحديثة الضوء على أهمية هذا التحول في استبدال الأنشطة ذات القيمة المضافة المنخفضة والسلع الأساسية بأنشطة ذات قيمة مضافة أعلى ومنتجات أكثر تطوراً، وبالتالي زيادة القدرة التنافسية.[1]

[1] https://openknowledge.worldbank.org/server/api/core/bitstreams/60ffbcc4-1fa2-50be-acbd-a7488c699008/content , vu le 23/04/2025 18:41

3.8. مؤشرات قياس الأداء التصديري:

يتم تحليل الأداء التصديري للدول من خلال جملة من المؤشرات المتعلقة بالصادرات والتي تبين لنا الدور الأساسي للتصدير في تمويل ودعم التنمية الاقتصادية من خلال إحداث فائض في ميزان المدفوعات، وتتمثل هذه المؤشرات في النقاط التالية الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (01-01) : مؤشرات قياس الأداء التصديري

مؤشرات الأداء التصديري	الخصائص
- نسبة الصادرات إلي الناتج المحلي الخام للدولة: X/ PIB*100 =	يمثل ارتفاع نسبة الصادرات إلي الناتج المحلي الإجمالي دليلا على مدى قدرة الدولة على توجيه إنتاجها إلي التصدير ومدى اعتمادها على الأسواق الخارجية في تسويق فائض إنتاجها وتكوين PIB
- نسبة تغطية الصادرات للواردات في الدولة : X / M*100 = X :الصادرات ، M : الواردات.	تعكس هذه النسبة مدى قدرة الصادرات على تغطية الواردات أي مدى قدرة الصادرات على الوفاء بقيمة احتياجات الدولة من الواردات انطلاقا من تزايد الطلب على السلع ووفرتها وكذلك سياسة الدولة في استخدام عائدات التصدير الأمر الذي يجنبها الاستدانة من الخارج
– درجة التركيز السلعي للصادرات	يعكس هذا المؤشر مدى تزايد نصيب السلعة أو المجموعة السلعية للدولة من إجمالي صادراتها، حيث كلما ارتفعت نسبة سلعة أو عدد معين من السلع من مجمل الصادرات دل ذلك على تخلف الهياكل الإنتاجية للدول ومحدودية قدرتها على استغلال مواردها وثرواتها المتاحة الأمر الذي يتطلب تنويع الصادرات لتحقيق أفضل اندماج لهذا الاقتصاد في التقسيم الدولي للعمل من خلال التحول إلي إنتاج وتصدير سلع عالية التقنية.
– مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات	يبرز هذا المؤشر مدى اعتماد الدولة على عدد قليل أو اكبر من الدول أو تكتل من التكتلات الاقتصادية في تصريف صادراته
– النسبة المخصصة للتصدير من الإنتاج المحلي	يشير هذا المؤشر إلي النسبة المخصصة للاستخدام المحلي من الإنتاج المحلي سواء لغرض الاستهلاك النهائي أو التصنيع حيث يعبر هذا المؤشر على مدى تكامل الاقتصاد المحلي من زاوية التقارب بين نمط الإنتاج ونمط الاستهلاك فالأصل ألا تنعزل الصادرات عن الطلب الداخلي وإنما تكون امتداد طبيعيا له.

المصدر :إبراهيم الميسوي ، **قياس التبعية في الوطن العربي** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط 1، بيروت، لبنان 1989، ص ص 133- 143.

ثالثا : العلاقة بين المشاركة في سلاسل القيمة العالمية و الأداء التصديري

تعتبر سلاسل القيمة العالمية من المفاهيم الأساسية التي تعكس كيفية تقسيم عمليات الإنتاج والتصنيع عبر الحدود الوطنية، حيث تشارك الشركات والدول في مراحل مختلفة من الإنتاج على مستوى عالمي، أين تتم عمليات تصدير و استيراد للسلع و الخدمات ، وفي هذا السياق، يصبح الأداء التصديري للدول مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بموقعها في هذه السلاسل، ويرتبط الأداء التصديري بعوامل عدة، مثل القدرة على زيادة الإنتاجية، تحسين الجودة ، وهي كلها مرتبطة مباشرةً بمشاركة الدول في سلاسل القيمة العالمية التي تسهم في تسهيل تبادل السلع والخدمات على نطاق واسع. لذا، ففهم العلاقة بين هذين المفهومين يمكن أن يسهم في تحليل مدى تأثير الاندماج في هذه السلاسل على تحسين الأداء التصديري للدول.

نهدف إلى تسليط الضوء على الروابط والعلاقة بين سلاسل القيمة والأداء التصديري، وكذلك العوامل المؤثرة في هذه العلاقة، والقيمة المضافة في الصادرات.

1. التحول الهيكلي للصادرات في ظل سلاسل القيمة العالمية :

لطالما سُلِّط الضوء على أداء الصادرات في الأدبيات الاقتصادية كأحد القوى الدافعة الرئيسية للتنمية، حتى في عهد آدم سميث وديفيد ريكاردو. وقد أولي اهتمام رئيسي لدور الصادرات في الأداء الاقتصادي ، وتُسلِّط الأدبيات التجارية الحديثة الضوء على أهمية التحول الهيكلي للصادرات في استبدال الأنشطة ذات القيمة المضافة المنخفضة والسلع الأساسية بأنشطة ذات قيمة مضافة أعلى ومنتجات أكثر تطورًا، مما يعزز القدرة التنافسية .

وقد قام Lee (2011) بتحليل الأنماط المتغيرة لهياكل التصدير عبر البلدان منذ عام 1970، حيث يرى أن التغيرات في هياكل التصدير العالمية تُفسر جزءًا كبيرًا من التأثير الملحوظ للتكامل الاقتصادي على الاقتصاد العالمي. علاوة على ذلك، تحول التوزيع الجغرافي للصناعات عالية التقنية من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية، وخاصة الأسواق الناشئة. ويمكن تفسير جزء كبير من هذا التغيير في هيكل وأنماط التصدير بالزيادة الأخيرة في شبكات الإنتاج الدولية وسلاسل القيمة العالمية (GVCs)، والتي تُعتبر سمة مميزة لتجارة القرن الحادي والعشرين. وقد مكّنت هذه الظاهرة البلدان من التخصص بشكل أعمق في أجزاء متخصصة من سلسلة الإنتاج، إما من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر أو المعاملات التجارية الحرة، مع ما يترتب على ذلك من آثار مهمة على نمط التجارة والسلوك الاقتصادي للبلد. وبالنسبة للشركات في البلدان النامية، لا يُمثل الاندماج في سلاسل القيمة العالمية سوقًا جديدًا لمنتجاتها فحسب، بل يلعب أيضًا دورًا متزايدًا وحاسمًا في الوصول إلى المعرفة وتعزيز التعلم والابتكار. ولهذا السبب، بدأ كل من الباحثين (Gereffi and Sturgeon ، 2013) وصناع السياسات مثل (المفوضية الأوروبية، 2014) في النظر في المشاركة في سلاسل القيمة العالمية كجزء من أدوات السياسة الصناعية ذات الإمكانات العالية لتسريع التنمية من خلال التطوير الهيكلي للصادرات. تُظهر الدراسات التجريبية الحديثة التي أجراها Kowalski وآخرون (2015) وStöllinger (2016، 2017) أن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية لها تأثير إيجابي على التطوير الهيكلي والتجارة في الاقتصادات النامية والتحولية، وخاصةً في أوروبا، بصفتها وجهات

نقل صناعي خارجي. ومع ذلك، فبينما تُقدم الدراسات المذكورة أعلاه دعمًا تجريبيًا لنظرية النمو الداخلي، إلا أنه من غير الواضح ما إذا كان لمزيج السلع المحدد أي تأثير على التغيير الهيكلي والنمو الاقتصادي.[1]

ويبحث Xu and Lu (2009) و Wang and Wei (2010) في أهمية تجارة التجهيز والمشاركة في سلاسل القيمة العالمية في تطور الصادرات. ويستخدمون مثال الصين لإثبات أن تجارة التجهيز تدفع الصين نحو إنتاج وتصدير أصناف أكثر تطورًا ضمن فئة معينة من المنتجات. علاوة على ذلك، يشيرون إلى أن مستوى تطور الصادرات يرتبط ارتباطًا إيجابيًا بمستوى الاستثمار الأجنبي المباشر. [2]

2. إرتباط المشاركة في سلاسل القيمة العالمية بالتصدير و الأداء التصديري:

تمثل سلاسل القيمة العالمية ارتباط أنشطة الإنتاج من بلدين أو أكثر، كما هو موضح في الشكل (**01–10**). هناك اتجاهان عامان لمشاركة أي بلد في سلاسل القيمة العالمية. الأول هو عندما تُصدر الدولة (أ) منتجًا وسيطًا إلى الدولة (ب)، التي تُعالج هذه المادة بدورها لتتحول إلى منتج نهائي وتُصدره إلى الدولة (ج) – تُعرف هذه السلسلة من الأحداث بالارتباط الأمامي من وجهة نظر الدولة (أ). والثاني هو الارتباط الخلفي من وجهة نظر الدولة (ب)، التي تستورد مدخلات وسيطة من الدولة (أ) وتُصدر المنتج المعالج إلى الدولة (ج). قد يتضمن الشكل الأكثر تعقيدًا من سلاسل القيمة العالمية أنشطة إنتاج متسلسلة من أكثر من ثلاث دول. [3]

الشكل(01–10): التجارة في السلع الوسيطة و السلع النهائية

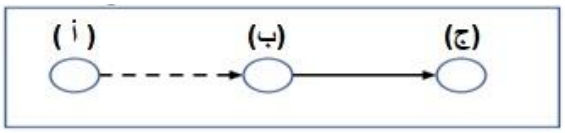

ملاحظة: يمثل السهم المتقطع التجارة في السلع الوسيطة، ويمثل السهم المتصل التجارة في السلع النهائية

Source: Chandra T. PUTRA **, Global Value Chain Indicators: A Survey and Application to RCEP** , ERIA Discussion Paper Series No. 460 , ERIA-DP-2022-31 , 2022 , P.5

هناك طريقتان رئيسيتان لقياس المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، إما من خلال قيمة السلع الوسيطة المستوردة أو من خلال القيمة المضافة المضمنة في تجارة السلع الوسيطة. تُحسب القيمة المضافة بطرح قيمة المخرجات من قيمة الوسيط. على سبيل المثال، يمكن قياس الارتباط العكسي من خلال محتوى الوسيط المستورد من الدولة (أ) في صادرات الدولة (ب) إلى الدولة (ج)، أو من خلال القيمة المضافة للدولة (أ) المضمنة في صادرات الدولة (ب) إلى الدولة (ج).[4]

[1] https://openknowledge.worldbank.org/server/api/core/bitstreams/60ffbcc4-1fa2-50be-acbd-a7488c699008/content , Viewed on 23/04/2025 18:00
[2] https://openknowledge.worldbank.org/server/api/core/bitstreams/60ffbcc4-1fa2-50be-acbd-a7488c699008/content , Viewed on 23/04/2025 18:05
[3] Chandra T. PUTRA **, Global Value Chain Indicators: A Survey and Application to RCEP** , ERIA Discussion Paper Series No. 460 , ERIA-DP-2022-31 , 2022 , P.5
https://www.eria.org/uploads/media/discussion-papers/FY22/Global-Value-Chain-Indicators-A-Survey-and-Application-to-RCEP.pdf
[4] Chandra T. PUTRA **, Global Value Chain Indicators: A Survey and Application to RCEP** , CPT , P5.

تُشكّل سلاسل القيمة العالمية تحديًا متزايدًا لمقاييس "التصدير" للقدرة التنافسية للصادرات، نظرًا لأن صادرات البلدان تتكون إلى حد كبير من واردات المدخلات الوسيطة من الخارج. ويؤدي التشرذم الدولي إلى توقف البلدان عن الاعتماد حصريًا على الموارد المحلية لإنتاج وتصدير السلع والخدمات، وبالتالي، لا تعكس الصادرات التكنولوجيا المضمنة والموارد النسبية التي تميز أنشطة الإنتاج المحلي للبلد فحسب، بل تعكس أيضًا التكنولوجيا وموارد عوامل الإنتاج في البلدان التي تستورد منها الدولة المعنية السلع الوسيطة. وقد أثبتت الدراسات أن أهمية المواد الوسيطة المستوردة لصادرات منتجات محددة (مثل أجهزة آي باد، وآيفون، ونوكيا N95، إلخ)، كما تؤكد الأدلة الإجمالية بشكل متزايد أن سلاسل القيمة العالمية لا تقتصر على الصادرات فحسب، بل تشمل الواردات أيضًا.[1]

3.العوامل المؤثرة في العلاقة بين المشاركة في سلاسل القيمة العالمية والأداء التصديري:

تتأثر العلاقة بين سلاسل القيمة العالمية وأداء الصادرات بعدة عوامل منها آلية الاندماج في سلاسل القيمة العالمية، ويُعد فهم هذه العوامل أساسيًا للدول التي تسعى إلى تعزيز قدرتها التنافسية في مجال الصادرات.

ونظرًا للأهمية المتزايدة لسلاسل القيمة العالمية التي تعبر فيها السلع الوسيطة الحدود عدة مرات، فمن المسلّم به على نطاق واسع أن ما يحدد في نهاية المطاف أداء صادرات أي دولة ليس مجرد حجم صادراتها، بل أيضًا مقدار القيمة المضافة المتجسدة في الصادرات التي تستطيع الدولة تصديرها. [2]

إن أساليب اندماج الدول في سلاسل القيمة العالمية، والتي تُحدد بمدى أنشطتها في المنبع والمصب ضمن سلاسل القيمة العالمية، تُمثل أحد العوامل الرئيسية المحددة لأداء صادرات الدول من حيث القيمة المضافة. وترتبط البلدان الواقعة في المنبع بحصة أعلى من إجمالي القيمة المضافة. أما على المستوى القطاعي، فتُلاحظ تباين في آثار أسلوب الاندماج في سلاسل القيمة العالمية على حصة إجمالي القيمة المضافة عبر الصناعات. ويتجلى الأثر الإيجابي للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية من خلال أنشطة المنبع على حصة إجمالي القيمة المضافة في صناعة السيارات مثلا. ويمنح الطابع الذي يُحركه المنتجون وهيكل الحوكمة العلائقية للصناعة عددًا قليلًا من الدول الرائدة قدرًا كبيرًا من القوة. وعلى الرغم من أن الاقتصادات المتقدمة ذات الروابط الأمامية الأقوى من الروابط الخلفية تُحقق أداءً جيدًا.[3]

يمكن للدول توقع فوائد من الارتباط بسلاسل القيمة العالمية، سواءً من خلال الروابط الأمامية أو الخلفية، تتميز بعض الصناعات مثل المنسوجات بسلاسل توريد مدفوعة بالمشترين، وتتميز بنسبة كبيرة من المحتوى التكنولوجي المنخفض نسبيًا. يُجري تجار التجزئة أو الشركات ذات العلامات التجارية معاملات مستقلة مع العديد من الموردين المستقلين الذين يُنتجون وفقًا للمواصفات، مما يفتح آفاقًا واسعة لأي دولة، سواءً أكانت تمتلك قاعدة صناعية كبيرة أم لا. في صناعة الأغذية مثلا، حيث يقود المصنّعون وتجار التجزئة سلاسل القيمة العالمية، يُلاحظ أن جميع

[1] Beltramello, A., K. De Backer and L. Moussiegt (2012), "**The Export Performance of Countries within Global Value Chains (GVCs)**", OECD Science, Technology and Industry Working Papers, 2012/02, OECD Publishing. http://dx.doi.org/10.1787/5k9bh3gv6647-en , 2012 , PP.11-12

[2] Chong-Sup Kim, Seungho Lee, Jihyun Eum , **Taking a Bigger Slice of the Global Value Chain Pie: An Industry-Level Analysis** , BOK working paper No. 2019-3 , Economic Research Institute, Bank of Korea , 2019 , P.1

[3] Chong-Sup Kim, Seungho Lee, Jihyun Eum , Op.Cit , P.31

الدول تقريبًا تقع في المراحل الأولى من سلسلة القيمة. لا تقتصر الاقتصادات المتقدمة والنامية على أدوار محددة في سلاسل القيمة. إن الدول التي تُقدّم منتجات وسيطة لدول أخرى وتلك التي تستخدم مدخلات أجنبية للتصدير لا تستفيد من المشاركة في سلاسل القيمة العالمية بشكل متساوٍ. كما يُفهم ضمناً أن استراتيجية الدولة لزيادة أداء الصادرات من حيث القيمة المضافة من خلال المشاركة في سلاسل القيمة العالمية يجب أن تكون خاصة بكل صناعة. فبالنسبة لأي دولة، يُعدّ تحديد موقعها الحالي في سلاسل القيمة العالمية في صناعة معينة أمراً بالغ الأهمية. وهذا يسمح بتحديد الروابط التي ينبغي تعزيزها للارتقاء الاقتصادي في الصناعة بالنظر إلى مرحلة تطورها.[1]

4.القيمة المضافة المتجسدة في إجمالي الصادرات الوطنية:[2]

قام كوبمان وآخرون (2010) أولاً بتحليل القيمة المضافة المتجسدة في إجمالي الصادرات الوطنية إلى قيمة مضافة محلية وأجنبية. القيمة المضافة المحلية (DVA) هي مجموع ثلاث مكونات مختلفة. المكون الأول هو القيمة المضافة المحلية المتجسدة في صادرات السلع أو الخدمات النهائية والوسيطة التي يستوعبها المستورد المباشر (DDVA). وهو يعكس المساهمة المباشرة التي يقدمها بلد ما في إنتاج سلعة أو خدمة نهائية أو وسيطة للتصدير. المكون الثاني هو القيمة المضافة المحلية غير المباشرة المتجسدة في الصادرات الوسيطة (IVA)، والتي تعكس مقدار القيمة المضافة المحلية المتكبدة من خلال الصادرات الوسيطة التي يستخدمها المستورد المباشر لإنتاج سلع لدولة ثالثة. المكون الثالث هو القيمة المضافة المحلية المعاد استيرادها المتجسدة في إجمالي الصادرات (RVA). المكون الأخير هو القيمة المضافة الأجنبية المتجسدة في إجمالي الصادرات (FVA). في حين أن DDVA وIVA وRVA تمثل قيمة الصادرات التي يتم إنشاؤها محليًا، فإن FVA يوضح قيمة الصادرات التي يتم إنشاؤها في الخارج.

الشكل (01–11) تسجيل مكونات القيمة المضافة في الصادرات الإجمالية

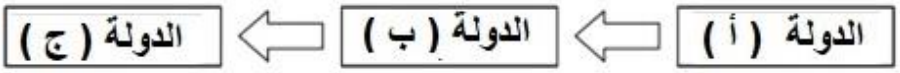

Source : Chong-Sup Kim, Seungho Lee, Jihyun Eum , Taking a Bigger Slice of the Global Value Chain Pie: An Industry-Level Analysis , BOK working paper No. 2019-3 , Economic Research Institute, Bank of Korea , 2019 , P.7

يُوضَّح كيفية تسجيل كل عنصر من عناصر القيمة المضافة في إجمالي الصادرات في كل دولة على حدة بمثال لثلاث دول في الشكل (**01– 11**) عندما تُصدَّر السلعة النهائية المنتَجة في الدولة (أ) إلى الدولة (ب) وتُستهلَك هناك، تُسجَّل كقيمة مضافة مُحسَّنة (DDVA) في الدولة (أ). إذا صُدِّرت السلعة الوسيطة المنتَجة في الدولة (أ) إلى الدولة (ب) واستُخدِمت كمُدخل لإنتاج سلعة نهائية مُستهلَكة في الدولة (ب)، تُعتَبَر أيضًا قيمة مضافة مُحسَّنة (DDVA) في الدولة(أ). على النقيض من ذلك، عندما تُصدَّر السلعة الوسيطة المنتَجة في الدولة (أ) إلى

[1] Chong-Sup Kim, Seungho Lee, Jihyun Eum , Op.Cit , P.31
[2] Ibid .p 7

الدولة (ب) وتُستخدَم كمُدخل لإنتاج سلعة نهائية تُصدَّر إلى الدولة (ج) وتُستهلَك هناك، تُسجِّل الدولة (أ) قيمة السلعة الوسيطة كقيمة مضافة مُحسَّنة (IVA) لها. تساوي القيمة المضافة العادلة (FVA) للدولة (ب) القيمة المضافة المحسَّنة (IVA) للدولة (أ). تُساوي القيمة المضافة العادلة (DDVA) للدولة (ب) قيمة السلعة النهائية مُطروحًا منها القيمة المضافة العادلة (FVA).

إن أي دولة ترتبط بسلاسل القيمة العالمية إما من خلال روابط أمامية حيث تُقدم الدولة مدخلات لصادرات الدول الأخرى (IVA)، أو من خلال روابط خلفية حيث تستورد الدولة منتجات وسيطة لاستخدامها في صادراتها (FVA). ووفقًا لكوبمان وآخرون (2010) وفالي (2012)، يُعتبر البلد متخصصًا في الأنشطة التمهيدية أو لديه روابط أمامية قوية إذا كان يستورد حصة منخفضة من المواد الوسيطة لتصدير السلع إلى دول ثالثة ويُصدر حصة عالية من المواد الوسيطة المستخدمة في التصدير إلى دول ثالثة. أما الأنشطة التي تُعتبر تمهيدية نسبيًا فهي إنتاج المواد الخام أو السلع الوسيطة، والأصول غير الملموسة مثل البحث والتطوير أو تصميم المنتجات الصناعية. من ناحية أخرى، يُعتبر البلد متخصصًا في الأنشطة التمهيدية أو لديه روابط خلفية قوية إذا كان يستخدم جزءًا كبيرًا من المواد الوسيطة من دول أخرى للتصدير. تشمل الأنشطة التمهيدية تجميع المنتجات المصنعة أو خدمات ما بعد البيع.

قام كوبمان وآخرون (2010) بحساب مؤشرات تعكس موقع الدولة ومشاركتها في سلاسل القيمة العالمية بناءً على قيم القيمة المضافة للقطاع الخاص (IVA) والقيمة المضافة للقطاع الخاص بها. يحدد مؤشر موقع سلاسل القيمة العالمية (مؤشر موقع GVC) ما إذا كانت الدولة تقع في مقدمة أو نهاية سلسلة القيمة لصناعة معينة، ويُحسب بنسبة صادرات القيمة المضافة للقطاع الخاص إلى صادرات القيمة المضافة للقطاع الخاص. يقيس مؤشر المشاركة في سلسلة القيمة العالمية (مؤشر مشاركة GVC) مدى مشاركة الدولة في سلاسل القيمة، ويُعرف بأنه نسبة مجموع القيمة المضافة للقطاع الخاص (IVA) والقيمة المضافة للقطاع الخاص (FVA) إلى إجمالي الصادرات. تجدر الإشارة إلى أنه يمكن لدولتين مختلفتين أن يكون لديهما قيم متشابهة لمؤشر موقع سلاسل القيمة العالمية في قطاع معين، بينما تكون قيم مشاركتهما في سلاسل القيمة العالمية غير متجانسة للغاية.

هناك إجماع في الأدبيات الحالية على أن الاندماج في سلاسل القيمة العالمية يحقق عمومًا فوائد تتجاوز تلك المرتبطة تقليديًا بتجارة السلع النهائية، إذ يعكس تقسيمًا أدق للإنتاج وتخصصًا في المهام.

في الواقع، تتوزع مكاسب المشاركة في سلاسل القيمة العالمية بشكل غير متساوٍ بين البلدان. ووفقًا لجيريفي وكورزينيفيتش (1994)، لا تتحقق الأرباح الرئيسية من التصنيع نفسه في سلسلة إنتاج كثيفة العمالة منخفضة الأجر، بل من خلال التنسيق والتحكم المؤسسي في سلسلة الإنتاج العالمية بأكملها، بما في ذلك التصميم والتسويق. ويبدو أن ما يهم ليس مقدار ما يمكن للدولة تصديره، بل مقدار القيمة المضافة المتجسدة في إجمالي الصادرات التي تستطيع الدولة تصديرها. تُعدّ القدرة على الارتباط الفعّال بسلاسل القيمة العالمية شرطًا أساسيًا للتنمية. وتتميز سلاسل القيمة بالتنافسية، ولا يُمكن الاستهانة بقدرة الدول على المشاركة فيها بطرق مفيدة، ونظرًا لأن الاستحواذ

على حصة أكبر من سلسلة القيمة العالمية يُفيد التنمية الاقتصادية لأي دولة، وتؤثر أساليب اندماج الدول في سلاسل القيمة العالمية على حصتها في إجمالي القيمة المضافة المحلية في صادرات جميع الدول.

5. تحليل تأثير المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على الأداء التصديري :[1]

يُحلل أداء صادرات الدول بشكل أعمق من خلال التطورات على هامشي الربح المكثف والواسع. يمكن أن تنمو الصادرات مع قيام الشركات بتصدير كميات و/أو قيم أعلى من المنتجات التي كانت تصدرها بالفعل إلى شركاء تجاريين حاليين (هامش الربح المكثف). و يمكن أن تنمو صادرات الدول أيضًا من خلال تطوير السوق، حيث تصدر الشركات منتجاتها الحالية إلى شركاء جدد، ومن خلال الابتكار، حيث تقوم الشركات بتطوير منتجات جديدة وتصديرها إلى شركاء حاليين و/أو أسواق جديدة (هامش الربح الواسع). لهذا التمييز آثار سياسية مباشرة، حيث أن آثار نمو الصادرات على الرفاه على طول هامش الربح المكثف والواسع مختلفة تمامًا.

يتيح فصل هوامش تصدير المنتجات النهائية عن هوامش التصدير الوسيطة تحليل كيفية اندماج المنافسين الجدد في سلاسل القيمة العالمية (من خلال الهامش الواسع). ويمكن الافتراض بأن الحصول على موطئ قدم في الأسواق الدولية من خلال تصدير السلع النهائية أصعب من تصدير السلع الوسيطة، ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى ارتفاع الاستثمارات (التي غالبًا ما تكون ذات طابع تكاليف غارقة) اللازمة لبدء تصدير السلع النهائية (مثل الاستثمارات الرأسمالية، والبحث والتطوير، والعلامات التجارية، إلخ). وبالتالي، يُتوقع أن تكون الاقتصادات الناشئة أكثر نجاحًا نسبيًا في النمو على طول الهامش الواسع في تصدير السلع الوسيطة.

يعكس النمو السريع في صادرات وواردات السلع الوسيطة من الدول الناشئة، وما يصاحب ذلك من زيادة في صادراتها من السلع النهائية، التكامل القوي لهذه الدول في سلاسل القيمة العالمية. وقد ساهم تدويل سلاسل التوريد مساهمة كبيرة في نمو التجارة بين الاقتصادات المتقدمة والناشئة، وكذلك بين الدول الناشئة، لا سيما في آسيا ("آسيا الصناعية"). ويتعلق جزء متزايد من التجارة الدولية (أي التجارة الرأسية) باستيراد السلع الوسيطة لإدراجها في صادرات المنتجات الوسيطة النهائية والمعالجة. ويجادل بالدوين وتاجليوني (2011) بأنه في سياق سلاسل القيمة العالمية، لم يعد الإنفاق في بلد المقصد والتوريد في بلد المنشأ هما الدافعين الوحيدين للتجارة.

يتضح الارتباط الوثيق بين واردات السلع الوسيطة وصادرات المنتجات النهائية، لا سيما في صناعات التكنولوجيا العالية، في حالة الصين، مما يُثبت بشكل مباشر الادعاءات القوية بشأن قدرة البلاد التنافسية في صادرات التكنولوجيا العالية. ففي مختلف صناعات التكنولوجيا العالية، مثل "معدات الراديو والتلفزيون والاتصالات"، و"أجهزة الكمبيوتر"، و"الأجهزة العلمية"، تُظهر الصين تخصصًا تصديريًا قويًا في المنتجات النهائية و/أو الوسيطة، إلا أن الرسم البياني يُشير إلى أن هذا التخصص يرتبط ارتباطًا وثيقًا بتخصص قوي في واردات السلع الوسيطة. وفي أهم صناعة تصديرية لها، "المنسوجات والملابس"، يبدو أن قدرة الصين التنافسية التصديرية مرتبطة بالمدخلات الوسيطة. بشكل عام، تُوضح محفظة صادرات الصين كيفية تمثيل البلاد في مختلف مراحل

[1] OECD, **The Export Performance of Countries within Global Value Chains (GVCs)** , OECD Science, Technology and Industry Working Papers 2012/02 , DSTI/DOC(2012)2 , 2012 , PP.11-13

سلاسل القيمة العالمية عبر عدد من الصناعات، بينما في صناعات أخرى، بنت الصين قدرة تنافسية تصديرية قوية دون أو بدرجة محدودة من التكامل في سلاسل القيمة العالمية. بينما توجد لألمانيا قوةَ المصدرين الألمان في سلع الاستهلاك النهائي، وخاصةً في السلع الوسيطة المصنّعة. ويبدو أن تخصص ألمانيا في التصدير في صناعات مثل "المنتجات المعدنية" و"الآلات الكهربائية" وغيرها مرتبطٌ أيضًا بالسلع الوسيطة المستوردة (مما يعكس الانتشار المتزايد لسلاسل القيمة العالمية)، ولكن بدرجة أقل من الصين. وتشير مقارنة محفظة الصادرات بمرور الوقت إلى هيكل تصدير مستقر نسبيًا لألمانيا؛ في المقابل، أصبحت الصين متخصصة في عدد أكبر من الصناعات (بما في ذلك على وجه الخصوص صناعات التكنولوجيا الفائقة) المرتبطة ارتباطًا وثيقًا بواردات السلع الوسيطة.

تزداد نسبة السلع الوسيطة في التجارة الدولية في سلاسل القيمة العالمية، وبحيث يصعب السيطرة عليها، حيث تتزايد عدد مرات دخولها وخروجها، ومن المحتمل أن يتم تقديرها بأكثر من قيمتها، مما قد يجعل الدول أكثر عرضة للصدمات الخارجية في فاتورة وارداتها .وتعد السلع الوسيطة ذات الجودة المرتفعة ،التي تتفق مع المعايير العالمية شرطاً هاماً، مما يشكل قيود على بعض الدول. وقد أوضحت دراسة Lee(2016)- بالتمييز بين دول الشمال والجنوب المشاركة في سلاسل القيمة العالمية للفترة 2005-2014- أن دول الجنوب تخصصت في تصدير سلع صناعية، بينما تخصصت دول الشمال في تصدير المواد الوسيطة، وهو ما يؤكد على تركيز السلاسل على الجودة العالية للمواد الوسيطة. وقد أكد Kim et al(2019) على نفس الاتجاه بأنه في اطار سلاسل القيمة العالمية يتم التركيز على المدخلات الوسيطة ذات الجودة العالية، والتركيز على استيرادها من الدول المتقدمة. تعد سلاسل القيمة العالمية هي الشكل السائد لأنماط التجارة الدولية في القرن الواحد والعشرين. وتتضمن عمليات التجارة الدولية نوعين، الأول تقليدي للمواد الخام والأولية والسلع الصناعية البسيطة، وهذا النوع يحكمه مبدأ الميزة النسبية ووفرة عناصر الانتاج، وتقوم به اما شركات صغيرة أو شركات متعددة الجنسيات، ولكن في إطار نمط السوق، حيث يعد من العمليات الهامشية التي لا يتم تجزئتها دولياً ولكن بهدف السيطرة على مصادر المواد الخام والأولية والتحكم في أسعارها. أما النوع الثاني من عمليات التجارة الدولية، وهو ما يخص السلع الصناعية والخدمات التي تتطلب تقدم تكنولوجي ومعرفي واسع المدى، ويتم من خلال سلاسل القيمة العالمية، في إطار هرمي تسلسلي تسيطر عليه شركات متعددة الجنسيات، وتعد الميزة التنافسية للدولة والشركات عوامل جاذبة للمشاركة في تلك السلاسل، والجوهر الذي يتم على أساسه تجزئة جميع مراحل المنتج عبر شركات ودول متعددة.[1]

[1] منال عفان ، أستاذ الاقتصاد بكلية التجارة جامعة طنطا ، **سلاسل القيمة العالمية في الدول النامية: الفرص والتحديات وتعظيم المكاسب** ، مجلة الحياة ، 2019 .
https://www.se7ral7ya.com/ أطلع عليه في 29.04.2025 16:59

المبحث الثاني:

الأدبيات التطبيقية: العلاقة الوظيفية بين إشكالية البحث والتراث العلمي

تمهيد

وفقا للمنهجية المتبعة في هذه المذكرة فقد خصص هذا المبحث لاستعراض مجموعة من الأعمال العلمية السابقة التي تناولت الموضوع قيد الدراسة الحالية، إذ أنه من شروط الإجابة على الإشكالية البحثية توضيح العلاقة الوظيفية بين إشكالية البحث الحالي والدراسات السابقة، التي تعتبر من الخصائص التي يرتكز عليها البحث العلمي إذ لا يمكن تصور البحث العلمي منفصل على جهود الآخرين وعليه فقد حاولنا استعراض مجموعة من الدراسات التي تناولت جوانب مختلفة متعلقة بموضوعنا ، سواء ما تعلق بسلاسل القيمة العالمية أو الأداء التصديري أو كلاهما معا .دراسات عربية أو أجنبية كانت لذلك فقد تم تقسيم المبحث إلي قسمين تم من خلال القسم الأول عرض الدراسات السابقة أما القسم الثاني فهو موقع دراستنا من الدراسات السابقة مع تبيان القيمة المضافة التي ستقدمها هذه الدراسة .

أوّلا: الدراسات السابقة

حظيت سلاسل القيمة العالمية باهتمام متزايد في الأدبيات الاقتصادية بالنظر إلى أهميتها في تعزيز الأداء التصديري للدول والشركات. وقد تنوعت الدراسات السابقة في مناهجها وتحليلاتها لتفسير هذا الارتباط، مما يتيح أرضية غنية لفهم العلاقة بين الاندماج في سلاسل القيمة العالمية وتحسين الأداء التصديري ، وفيما يلي سوف نستعرض بعض هذه الدراسات التي ركّزت أساسا على سلاسل القيمة العالمية :

الدراسات العربية :

1.دراسة "بن جوال بشير" (2024) ، تحت عنوان: "أثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على دعم الصادرات" [1] :

هدفت الدراسة إلي قياس أثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على دعم الصادرات لبيانات البانل في ثلاث مجموعات مختارة هي تسعة دول من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ثلاثة عشر دولة من أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وتسع دول من رابطة أمم جنوب شرق أسيا خلال الفترة الممتدة من 1995 إلي غاية 2021 وذلك باستخدام مؤشر الصادرات السلعية المعبر عن المتغير التابع ومؤشرات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية والمتمثلة في الروابط الخلفية والروابط الأمامية والمعبر عن المتغيرات التفسيرية وقد اعتمدت الدراسة على تقدير نماذج بيانات البانل الديناميكية باستخدام طرق التقدير المختلفة لنماذج الانحدار الذاتي للفترات الموزعة ARDL .كما تطرقت الدراسة إلي الإطار النظري للتجارة الخارجية والصادرات من جهة والإطار النظري لسلاسل القيمة العالمية بوصفها

[1] بن جوال بشير ، **أثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على دعم الصادرات ، دراسة تحليلية قياسية في بعض الدول النامية باستخدام بيانات البانل خلال الفترة 1995 -2021** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورا الطور الثالث ، الشعبة ، العلوم الإقتصادية ، تخصص تحليل اقتصادي و استشراف ، جامعة زيان بن عاشور الجلفة ، 2024 .

آلية أفرزتها العولمة الاقتصادية من جهة أخرى كما تم تحليل تنافسية اقتصاديات دول العينة وفق مؤشري الحرية الاقتصادية والتنافسية الصناعية وتحليل واقع مشاركة دول العينة في سلاسل القيمة العالمية خلال فترة الدراسة أما من الناحية القياسية وبعد إجراء الاختبارات الأولية التي تم على أساسها تحديد طريقة التقدير المناسبة تم اختيار مقدر متوسط المجموعة المعززة AMG لكونه يأخذ بعين الاعتبار عدم استقلالية الأخطاء عبر المقاطع العرضية ويعطي نتائج موثقة ومرنة حيث كشفت تقديرات متوسط المجموعة المعززة AMG عن الأثر الايجابي للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية سواء عبر الروابط الخلفية أو الروابط الأمامية على الصادرات بالنسبة لعينة الدراسة الموزعة على المجموعات الثلاثة .

02. دراسة " خشخوش هاجر " "2024 " تحت عنوان :" دور المشاركة في سلاسل القيمة العالمية في تعزيز القدرة التنافسية لاقتصاديات مجموعة من الدول – دراسة قياسية– " [1] :

تهدف هذه الدراسة إلى بيان أثر دور المشاركة في سلاسل القيمة العالمية في تعزيز القدرة التنافسية العالمية للدول العشر الأولى الأكثر تنافسية حسب تصنيف تقرير التنافسية العالمية لسنة 2022 للفترة من 1995-2021 وذلك باستخدام مجموعة من المؤشرات المعبرة عن المتغير التابع وهي مؤشر التنافسية العالمي ومؤشر تنافسية الأداء الصناعي ومؤشر الميزة النسبية المتماثلة المكشوفة والمتغيرات المفسرة التي تعبر عن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية والممتثلة في الروابط الخلفية، والروابط الأمامية، وفقا للنتائج التي تم التوصل اليها من تقديرات نموذج المربعات الصغرى المعممة الممكنة (FGLS_igls) لمؤشر التنافسية العالمي تبين أن للروابط الأمامية والروابط الخلفية دور في تعزيز القدرة التنافسية العالمية. ومن ناحية أخرى تظهر التقديرات المستمدة من طريقة مجموعة المتوسط المعزز (AMG) لمؤشر تنافسية الأداء الصناعي ان المشاركة في سلاسل القيمة العالمية تساهم في تعزيز الأداء والكفاءة الإنتاجية على المدى الطويل عبر الروابط الأمامية والخلفية على حد سواء .ومع ذلك تشير تقديرات طريقة الانحدار الكمي (MMQR) إلى أنه في حين تزيد الروابط الأمامية من الميزة النسبية المتماثلة المكشوفة، فإن الروابط الخلفية تساهم في تراجعها بسبب الاعتماد المفرط على الواردات والمدخلات الأجنبية، مما قد يؤدي إلى تراجع القطاعات المحلية ذات الميزة النسبية، مما يجعل من الصعب المنافسة فيها. كما أن استيراد السلع والخدمات الوسيطة يمكن أن يحد من تطوير الصناعات المحلية والارتقاء في سلسلة القيمة على المدى الطويل.

[1] خشخوش هاجر ، **دور المشاركة في سلاسل القيمة العالمية في تعزيز القدرة التنافسية الاقتصاديات مجموعة من الدول – دراسة قياسية–** اطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الدكتوراه، الطور الثالث ، ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، الشعبة :العلوم التجارية ، التخصص :تسويق وتجارة دولية ، جامعة الشهيد حمة لخضر بالواد ي ، 2024/2023 .

3. دراسة " وفاء باهي " (2022) تحت عنوان: "تأثير المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على التنويع الاقتصادي دراسة مجموعة من الدول" [1]

تهدف هذه الدراسة إلي قياس تأثير المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على التنويع الاقتصادي لمجموعة مكونة من 14 دولة وهي (أرجنتين / البرازيل / المكسيك / روسيا / تركيا / الهند الصين/ اندونيسيا / ماليزيا / تايلندا / كمبوديا / الفلبين/ الفيتنام / جنوب إفريقيا) وتصنف هذه الدول ضمن الدول متوسطة الدخل حسب تصنيف البنك الدولي (2021) ومجموعة الأسواق الناشئة حسب صندوق النقد الدولي (2021) وكانت هذه الدراسة في الفترة الممتدة من1990/ 2020 وذلك باستخدام مجموعة من المؤشرات الاقتصادية المعبرة عن المتغير التابع وهي تركز الصادرات السلعية ومساهمة القيمة المضافة للصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي والصادرات عالية التكنولوجيا وبالنسبة للمتغيرات المفسرة والتي تعبر عن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية فقد استخدمت الدراسة الروابط الخلفية والروابط الأمامية .

وقد اعتمدت الدراسة على بيانات البانل لتطبيق ثلاث طرق قياسية وهي الإبطاء الموزع المقطعي المعزز وطريقة العزوم للتحيز المصحح والمربعات الصغرى المعممة وقدرت النماذج القياسية باستخدام برنامج 16Stata ، وقد بينت النتائج تقدير النموذج الأول بأن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية عبر الروابط الأمامية يسهم في التنويع الاقتصادي في حين تسهم المشاركة في سلاسل القيمة العالمية عبر الارتباط في شبكات الإنتاج من خلال الروابط الخلفية في خلق القيم المضافة في الصناعات التحويلية كم يسهم الاندماج في سلاسل القيمة العالمية في الارتقاء التكنولوجي للدول محل الدراسة بما يسمح من زيادة الصادرات عالية التقنية وذلك عبر مدخل الروابط الأمامية والخلفية على حد سواء.

04 . دراسة " بركان أنيسة ، دراج عفيفة" (2022) تحت عنوان : "سلاسل القيمة العالمية و انعكاساتها على التجارة الدولية في ظل المستجدات المعاصرة " [2]

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهم مظاهر التحولات التي شهدتها التجارة الدولية بعد أن زادت وتيرة الالتحاق بسلاسل القيمة العالمية، من خلال التطرق إلى مختلف انعكاسات ذلك على التجارة الدولية و تركيبتها بالإضافة إلى النماذج الجديدة للتقسيم الدولي للعمل. و تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى ما يلي :

- عدم كفاية الإحصاءات التجارية المتاحة حاليا، و التي تتعرض لتكرار حساب القيم المضافة الخارجية التي يتم دمجها ضمن المدخلات المستوردة، و هو ما يستلزم إتباع أساليب احصائية جديدة في قياس توسع سلاسل القيمة العالمية؛
- تتحكم سلاسل القيمة العالمية بشكل متزايد في حركة و حجم التدفقات الدولية ؛

[1] وفاء باهي ، **تأثير المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على التنويع الاقتصادي دراسة مجموعة من الدول**، أطروحة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الدكتوراه، الطور الثالث ، التخصص: تسويق وتجارة دولية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي ، 2022/2021 .

[2] بركان أنيسة ، دراج عفيفة ، : **سلاسل القيمة العالمية و انعكاساتها على التجارة الدولية في ظل المستجدات المعاصرة** ، مجلة الاقتصاد الجديد المجلد 13 العدد 2 ، ص 148 – 167 ، 2022 .

- أن الانضمام إلى سلاسل القيمة العالمية أصبح مطلبا تسعى إليه اغلب دول العالم باختلاف مستوياتها الاقتصادية، نظرا للمكاسب الكبيرة المحققة على مستوى البلدان المشاركة فيها وعلى رأسها الدول النامية التي حققت قفزة نوعية بوصولها إلى ركب الدول الاقتصادية الكبرى دون عناء كبير.
- تظهر الأدلة عدم اقتسام مكاسب العولمة بشكل عادل بين سكان البلدان التي استفادت من التجارة على الرغم من أن الدول النامية تندمج أكثر فأكثر في الإنتاج الدولي هو ما شجع على نمو التجارة جنوب- جنوب، خاصة مع بروز الصين كقوة إنتاجية عالمية؛
- إن المستجدات الدولية الراهنة قد عملت على إعادة النظر بشكل انتقائى في مسارات سلاسل القيمة الجغرافية وفق معطيات استراتيجية وسياسية، و هو ما يمكّننا من ترجيح إدخال تغييرات وتعديلات على هذه السلاسل محليا و عالميا، لا سيما في ضوء ما برز من سياسات حمائية مست سلاسل الإمداد المتعلقة بالمعدات الطبية والمواد الصيدلانية وتجهيزات الصحة العامة بشكل أساسى خلال أزمة كورونا.

و على هذا الأساس و نظرا للمكانة التي تحتلها سلاسل القيمة العالمية في هذا العصر على مستوى التجارة الدولية فإن الباحثتان تقدمتا بالإقتراحات التالية:

- ان نمو سلاسل القيمة العالمية قد أدى إلى زيادة تعقيد التجارة الدولية و هو ما يقتضي وضع قواعد جديدة للتجارة الدولية في ظل اتفاقات تجارية متعددة الأطراف تضمن حقوق جميع الأطراف الداخلة في العملية الإنتاجية، تحت إشراف المنظمة العالمية للتجارة؛
- ضرورة العمل على اختيار السياسات التجارية المناسبة التي تضمن الحفاظ على التوازن الاقتصادي المحلي من ناحية و لا تؤثر سلبا على المستوى الدولي من خلال سلسلة الإنتاج الدولية التي تؤثر بدورها على القيمة الكاملة للسلسلة ؛
- لا بد من انخراط الدول العربية و منها الجزائر في سلاسل القيمة العالمية اليوم، و هذا من خلال المساهمة في سلاسل الإنتاج و الخدمات و الاتصالات المتاحة بعيد عن التركيز على المساهمة في توفير المواد الأولية و خاصة الطاقوية منها فقط .

5. دراسة "باهي وفاء ، مخزومي لطفي، عبد اللاوي عقبة" (2021) تحث عنوان :" تأثير المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على تنويع الصادرات ، دراسة قياسية لمجموعة من الدول العربية المختارة للفترة 1995- 2017" [1]

تهدف هذه الدراسة الى قياس تأثير المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على التنويع الاقتصادي لكل من الجزائر و المملكة العربية السعودية ، قطر ، البحرين ، عمان ، الكويت خلال الفترة من 1995 الى 2017 باستعمال نموذج الإنحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ، حيت تم استخدام القيمة المضافة المحلية في لجمالي الصادرات

[1] باهي وفاء ، مخزومي لطفي، عبد اللاوي عقبة ، **تأثير المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على تنويع الصادرات ، دراسة قياسية لمجموعة من الدول العربية المختارة للفترة 1995- 2017** ، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، المجلد : 41 العدد 14 : الرقم التسلسلي: 27 (2021) ، ص 302- 316 ، 2021 .

والقيمة المضافة الأجنبية في اجمالي الصادرات كمؤشرات تعبر عن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية كما تم الإعتماد على مؤشر هيرفندال – هيرشمان كمتغير تابع يعبر عن تركيز المنتجات ، وقد خلصت الدراسة الى ما يلي:

- وجود علاقة معنوية طويلة المدى بين كل من المتغير التابع و أغلب المتغيرات التفسيرية ؛
- وجود علاقة معنوية طويلة الاجل بين كل من تركيز الصادرات والروافد الامامية والروافد الخلفية والاستثمار، الاجنبي المباشر الائتمان المحلي الخاص ؛
- هناك علاقة طردية بين زيادة المشاركة الامامية وتركيز الصادرات وذلك على المدى الطويل ؛
- هناك علاقة عكسية بين زيادة المشاركة الخلفية وتركيز الصادرات وذلك على المدى الطويل ؛
- هناك علاقة طردية بين زيادة تدفقات الاستثمار الاجنبي الوافد وتركيز الصادرات وذلك على المدى الطويل؛
- هناك علاقة عكسية بين زيادة الائتمان المحلي الخاص وتركيز الصادرات وذلك على المدى الطويل.

واقترح الباحثون التوصيات ما يلي :

- تأكيد الدول العربية محل الدراسة على تعزيز الروابط الخلفية نظرا لأثرها الواضح على زيادة تنويع الصادرات؛
- العمل على الارتقاء بالأنشطة القائمة وذلك من خلال تشجيع وتوجيه الاهتمام بالبحث والتطوير، والعمل على تطوير نظم التعليم سيما التعليم العالي لان توفير راس المال البشري المؤهل يمثل الركيزة الاساسية لجعل الاقتصاد وأنشطته مدفوعا اكثر بالعلم والابتكار والتكنولوجيا.

6. دراسة "تقرير رئيسي لمجموعة البنك الدولي" (2020): تحت عنوان :" التجارة من أجل التنمية في عصر سلاسل القيمة العالمية". [1]

توسعت التجارة الدولية بوتيرة سريعة بعد عام 1990 مدفوعة في ذلك بظهور سلاسل القيمة العالمية وأتاح ذلك التوسع تقاربا غير مسبوق فقد سجلت البلدان الفقيرة نمو أسرع وبدأت في اللحاق بالبلدان الأغنى وانخفضت معدلات الفقر انخفاضا حادا.

لكن لم يعد من المسلم به اليوم أن تبقى التجارة قوة تعمل من أجل الرخاء فمنذ نشوب الأزمة المالية العالمية 2008 أصبح نمو التجارة بطيئا وتراجعت وتيرة التوسع في سلاسل القيمة العالمية. وفي الوقت نفسه ظهر تهديدان خطيران محتملان للنموذج الناجح للنمو الكثيف للعمالة القائم على التجارة، أولا قد يؤدي وصول التقنيات الموفرة لليد العاملة (التشغيل الآلي) والطباعة ثلاثية الأبعاد إلي تقريب الإنتاج إلي المستهلك وخفض الطلب على اليد العاملة محليا وخارجيا، ثانيا يمكن أن يؤدي النزاع التجاري فيما بين البلدان الكبرى إلي تقليص سلاسل القيمة العالمية أو تجزئتها . وقد بحث هذا التقرير عن مدى مساهمة سلاسل القيمة العالمية في النمو وتوفير الوظائف والحد من الفقر وأيضا في عدم المساواة والتدهور البيئي كما وضح كيف يمكن للسياسات الوطنية ان تساعد على نمو

[1] مجموعة البنك الدولي ، **التجارة من أجل التنمية في عصر سلاسل القيمة العالمية** ، تقرير رئيسي لمجموعة البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم 2020 ، https://openknowledge.worldbank.org/ ، 2020 .

التجارة مجددا وتضمن تحول سلاسل القيمة العالمية إلي قوة للتنمية بدلا من التباعد وأخيرا فان التقرير يحدد أوجه القصور في نظام التجارة الدولية التي اذكت الخلافات فيما بين الدول ويقدم خطة عمل كلها من خلال تعاون دولي أوسع نطاقا .

وقد خلص هذا التقرير إلي أن سلاسل القيمة العالمية يمكن أن تواصل تعزيز النمو وخلق فرص عمل أفضل والحد من الفقر شريطة أن تجري البلدان النامية إصلاحات أعمق وان تتبع البلدان الصناعية سياسات تتسم بالانفتاح يمكن التنبؤ بها ومن المحتمل أن تكون التطورات التكنولوجية نعمة أكثر منها نقمة على التجارة وسلاسل القيمة العالمية إن منافع المشاركة في سلاسل القيمة العالمية يمكن تقاسمها على نطاق واسع ومستدام إذا عززت كل البلدان مستويات الحماية الاجتماعية والبيئية.

07.دراسة " سميحة جديدي"(2020) تحت عنوان :" تأثير المشاركة في سلاسل القيمة العالمية في التنمية الصناعية ، (دراسة صناعة السيارات للفترة 1995 – 2018)" [1]

هدفت هذه الدراسة لدراسة تأثير المشاركة في سلاسل القيمة العالمية في التنمية الصناعية من خلال دراسة صناعة السيارات لسبعة بلدان نامية و هي : الصين ، الهند ، البرازيل ، المكسيك ، تركيا ، جنوب افريقيا ، و المغرب ، للفترة بين 1995 – 2018 ، و من أجل الإجابة على سؤال الدراسة تم بناء نموذجين ، الأول يهدف الى لقياس أثر متغيرات سلاسل القيمة العالمية لصناعة السيارات لكلا من الروابط الأمامية و الروابط الخلفية ، و إجمالي تكوين رأس المال على تطوير صناعة السيارات معبرا عنه بمتغير حصة صادرات السيارات من القيمة المضافة المحلية المتولدة في القطاع ، و الثاني لقياس أثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية للسيارات على التنمية الصناعية معبرا عنها بمتغير الأداء الصناعي التنافسي . و بناءا على اختبارات الإستقرارية و اختبارات التكامل المشترك تم تقدير النموذجين وفقا لمقدرة وسط المجموعة المدمج PMG ، و قد أظهرت نتائج اختبار التكامل المشترك بأن هناك علاقة طويلة المدى بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة في كلا النموذجين . و بينت نتائج التقدير للمدى الطويل للنموذج الأول بأن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية لصناعة السيارات عبر الروابط الأمامية و الروابط الخلفية أثر موجب على تطوير صناعة السيارات ، مع وجود أثر أعمق للروابط الأمامية ، و أسفرت نتائج التقدير للنموذج الثاني عن وجود أثر سالب للروابط الخلفية ، و أثر موجب للروابط الأمامية على التنمية الصناعية .

وقد أوصت الباحثة بما يلي :

- ينبغي على البلدان النامية تشجيع اقامة المشاريع المشتركة بهدف تأسيس صناعة سيارات محلية ، و العمل على إدماج المزيد من المكونات المحلية في عملية التصنيع ؛
- التأكيد على تعزيز الروابط الأمامية نظرا لأثرها الواضح على نمو القيمة المضافة المحلية المتولدة في القطاع و على التنمية الصناعية للإقتصاد ككل ؛

[1] سميحة جديدي ، **تأثير المشاركة في سلاسل القيمة العالمية في التنمية الصناعية ، (دراسة صناعة السيارات للفترة 1995 – 2018)** ، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه الطور الثالث ، ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، الشعبة علوم تجارية، التخصص تسويق وتجارة دولية ، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي ، 2020/2019 .

- يتطلب تطوير صناعة محلية العمل على التحسين المستمر للقدرات التكنولوجية ، و تنمية قدرات مهارات اليد العاملة ما يستلزم الإستثمار في انشاء مراكز بحث و التطوير و مواكبة التطورات في القطاع ؛
- دمج المعرفة و التكنولوجيا الأجنبية مع الجهود الداخلية للتعلم كالبحث و التطوير ، التدريب و المساعدة التقنية ... .

8. دراسة " الطاوس غريب و حنان دريد" (2019) تحت عنوان :" أثر سلاسل القيمة العالمية في تعزيز التجارة العالمية. السوق العالمية للهواتف الذكية نموذجا" [1]

هدفت هذه الدراسة إلي التعرف على التأصيل النظري لسلسلة القيمة العالمية وأثرها على التجارة العالمية.ولأجل ذلك سيتم دراسة سلسلة القيمة العالمية للهواتف الذكية.بالتركيز على الشركات الرائدة في صناعة الهواتف الذكية في السوق ألا وهي شركة أبل وهواوي وسامسونغ.وتوصلت الدراسة إلي أن أكثر من نصف التجارة العالمية في الصناعة التحويلية هي في السلع الوسيطة كما أن 70 بالمئة من التجارة في الخدمات هي في الخدمات الوسيطة وتتيح المشاركة في سلاسل القيمة العالمية فرصا كبيرة لتحسين الأداء الاقتصادي من حيث رفع الإنتاجية وإضفاء المزيد من التطور والتنوع على السلع الوسيطة التي تقوم بالبلدان المشاركة بتصديرها كما توصلت الدراسة إلي أن سلسلة القيمة العالمية للهواتف الذكية تتخذ شكلا عنكبوتيا تشترك فيه العديد من الشركات المنتجة للمكونات الوسيطة إلا انه ليس بالضرورة أن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية فرصا كبيرة لتحسين الأداء الاقتصادي من حيث رفع الإنتاجية وإضفاء المزيد من التطور والتنوع على السلع الوسيطة التي تقوم بالبلدان المشاركة بتصديرها كما توصلت الدراسة إلي إن سلسلة القيمة العالمية للهواتف الذكية تتخذ شكلا عنكبوتيا تشترك فيه العديد من الشركات المنتجة للمكونات الوسيطة إلا انه ليس بالضرورة إن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية فرصا كبيرة لتحسين الأداء الاقتصادي من حيث رفع الإنتاجية وإضفاء المزيد من التطور والتنوع على السلع الوسيطة التي تقوم بالبلدان المشاركة بتصديرها كما توصلت الدراسة إلي أن سلسلة القيمة العالمية للهواتف الذكية تتخذ شكلا عنكبوتيا تشترك فيه العديد من الشركات المنتجة للمكونات الوسيطة إلا انه ليس بالضرورة إن موقع إنتاج الهاتف وتجميعه هو المكان الذي تحول فيه معظم القيمة وينطبق ذلك على الهواتف الثلاثة جميعها وبفضل سلسلة القيمة أتحت الفرصة للعديد من الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الحديثة وخاصة الدول النامية في تعزيز التجارة العالمية.

[1] الطاوس غريب. حنان دريد ، **أثر سلاسل القيمة العالمية في تعزيز التجارة العالمية ، السوق العالمية للهواتف الذكية نموذجا** ، الملتقى الدولي :الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية و تحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية ، 2 ، 3 ديسمبر 2019 ، جامعة العربي التبسي– تبسة ، 2019 .

الدراسات الأجنبية :

01.دراسة " Zhenqing Su and Rongyu Pei " (2025) تحت عنوان :"عوامل النجاح الرئيسية لتحسين هيكل الصادرات في دول شرق آسيا من خلال إعادة تنظيم سلسلة القيمة العالمية" [1]

تلعب سلاسل القيمة العالمية (GVCs) دورًا محوريًا في تعزيز تحسين هيكل الصادرات في شرق آسيا. ومع إعادة هيكلة سلاسل القيمة العالمية والتقدم السريع للتكنولوجيا الرقمية، أصبح الاستفادة الفعالة من هذه السلاسل لتعزيز القدرة التنافسية للصادرات أمرًا ضروريًا. ومع ذلك، نادرًا ما تناولت الأبحاث العوامل الرئيسية في إعادة هيكلة سلاسل القيمة العالمية أو استكشفت كيف يساهم الابتكار وأطر السياسات والوصول إلى الأسواق في تحسين الصادرات. لمعالجة هذه الثغرات البحثية، تحدد هذه الدراسة بشكل منهجي عوامل النجاح الرئيسية لتعزيز تحسين الصادرات في دول شرق آسيا في ظل إعادة هيكلة سلاسل القيمة العالمية، استنادًا إلى نظرية سلسلة القيمة العالمية، والنظرية القائمة على الموارد، ونظرية انتشار الابتكار. من خلال مراجعة الأدبيات ومقابلات الخبراء، تم تحليل 14 عاملاً محوريًا باستخدام أساليب DEMATEL (مختبر تجربة وتقييم صنع القرار)، وISM (النمذجة الهيكلية التفسيرية)، وMICMAC (ضرب مصفوفة التأثير المتقاطع المطبق على التصنيف). تُظهر النتائج أن تعزيز قدرات الابتكار، وتسهيل انتقال التكنولوجيا، والاستثمار في التجارة الإلكترونية عبر الحدود، وتحسين سياسات الوصول إلى الأسواق، تُعدّ عوامل أساسية لتحسين الصادرات. وتُظهر السياسات التي تُعزز الوصول إلى الأسواق، وتدعم المعايير الدولية، وتدعم الاستثمارات في المنصات الرقمية، تأثيرًا قويًا في منظومة سلاسل القيمة العالمية. وتُسهم هذه العوامل مجتمعةً في تعزيز مكانة شرق آسيا وقدرتها التنافسية ضمن سلاسل القيمة العالمية. تُسهم هذه الدراسة في الإطار النظري لإعادة هيكلة سلاسل القيمة العالمية وتحسين الصادرات، مُقدّمةً رؤىً حول الاستراتيجيات القائمة على الموارد ونشر الابتكار، وإرشادات عملية لتطوير سياسات التصدير.

02.دراسة" Hüseyin A. Özer, Taner Turan and Halit Yanikkaya "(2024) تحت عنوان : "هل تؤدي المشاركة في سلسلة القيمة العالمية إلى الارتقاء الاقتصادي؟ " [2]

على الرغم من البحوث المكثفة حول سلاسل القيمة العالمية، لا يزال هناك نقص ملحوظ في الدراسات التجريبية التي تبحث في تأثيرها على التطوير الاقتصادي. تتناول دراستنا هذه الفجوة من خلال دراسة كيفية تأثير مختلف أشكال المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، وتحديدًا الروابط الأمامية والخلفية، على التطوير الاقتصادي عبر العديد من الصناعات، بما في ذلك الزراعة والوقود والمعادن والتصنيع. تشير نتائجنا إلى أن المشاركة في سلاسل

[1] Rongyu Pei and Zhenqing Su , **Key Success Factors for Export Structure Optimization in East Asian Countries Through Global Value Chain (GVC) Reorganization** , The Graduate School of Global Business, Kyonggi University, Suwon-si 16227, Republic of Korea, Systems 2025, 13, 22. https://doi.org/10.3390/systems13010022 , 2025

[2] Hüseyin A. Özer, Taner Turan and Halit Yanikkaya . **Does Global Value Chain Participation Lead to Economic Upgrading?** , Economic research Forum , 2024, https://erf.org.eg/app/uploads/2024/03/1711264251_716_580045_erf30_intl_ozeretall_106.pdf 13/04/2024 .

القيمة العالمية تلعب دورًا محوريًا في تطوير المنتجات والعمليات عبر الصناعات. ففي قطاع الزراعة، تُسهم المشاركة الأمامية والخلفية في سلاسل القيمة العالمية بشكل كبير في تطوير العمليات والمنتجات، مما يُبرز الفوائد المزدوجة للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية. في المقابل، تشهد صناعات الوقود والمعادن تطويرًا للمنتجات من خلال المشاركة الخلفية في سلاسل القيمة العالمية. بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بينما تُظهر قطاعات الوقود والمعادن والتصنيع تطويرًا للمنتجات من خلال المشاركة الأمامية والخلفية في سلاسل القيمة العالمية، إلا أنها لا تُظهر تحسنًا في تطوير العمليات. أما في قطاع الزراعة، فتُسهم المشاركة الأمامية والخلفية في سلاسل القيمة العالمية بشكل كبير في دفع عجلة تطوير المنتجات والعمليات من خلال تسليط الضوء على التأثير الشامل لتكامل سلاسل القيمة العالمية.

03. دراسة "Maitri Dhariwal " (2024) تحت عنوان :"تأثير سلاسل القيمة العالمية على الاقتصاديات النامية ومؤسساتها " [1]:

أصبحت سلاسل القيمة العالمية أساسية للاقتصاد العالمي.حيث أثرت على كل من البلدان المتقدمة والنامية في عصر العولمة هذا يعد فهم ديناميكيات سلاسل القيمة العالمية أمرا ضروريا لأصحاب المصلحة في الدول المعنية.وخاصة بسبب فرص التنمية الاقتصادية وتوليد فرص العمل وزيادة الكفاءة. الهدف الأساسي من هذا البحث هو فهم دور سلاسل القيمة العالمية في سياق البلدان النامية.مع التركيز بشكل خاص على كيفية مشاركتها والاستفادة من هذه السلاسل. بالإضافة الي ذلك يستكشف البحث الفرص والتحديات المرتبطة بهذه المشاركة. يستخدم البحث الكمي نهج البيانات اللوحية لتحليل 82 دولة نامية لفترة ما قبل الوباء (1997- 2019). تشير النتائج الي وجود علاقة ايجابية بين مشاركة سلاسل القيمة العالمية والنمو الاقتصادي والتي تتجلى في زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي والصادرات وخلق فرص العمل داخل الصناعات ذات الصلة. وجدت الدراسة أن الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري مرتبطان بشكل ايجابي بنمو الناتج المحلي الإجمالي والعمالة في قطاعات الصناعة في الاقتصاديات النامية المختارة. ولكن النماذج المستخدمة لا تفسر إلا جزءا صغيرا من الاختلافات في هذه النتائج الاقتصادية. وهو ما يشير الي تفاعل معقد بين العوامل. ومن المثير للاهتمام أن الدراسة تحدد حالة محتملة من السببية العكسية بين الصادرات والاستثمار المباشر الأجنبي وهو ما يشير الي أن الاداء القوي للصادرات قد يجتذب الاستثمار المباشر الأجنبي.وليس الاستثمار المباشر الأجنبي وحده هو الذي يحرك الصادرات.وهذا يدعم فكرة مفادها أن الاداء السابق للصادرات في أي بلد قد يكون عاملا أكثر مباشرة في جذب الاستثمار الأجنبي.

[1] Maitri Dhariwal , **Impact of Global Value Chain (GVCs) on developing economies and their enterprises ,** BSc. Economics, NMIMS University, Mumbai Research Paper , 2024

04 . دراسة " Abdullah Altun, Ilker Ibrahim Avsar, Taner Turan and Halit Yanıkkaya " (2023) تحت عنوان : " هل تساهم المشاركة في سلسلة القيمة العالمية في تعزيز صادرات التكنولوجيا العالية؟ " [1]

تبحث هذه الدراسة في دور المشاركة في سلسلة القيمة العالمية (GVC) في صادرات التكنولوجيا العالية باستخدام بيانات من أكثر من 120 دولة خلال الفترة 1995-2019. تشير نتائجنا إلى أن المشاركة في سلسلة القيمة العالمية مهمة لصادرات التكنولوجيا العالية. في حين أن المشاركة في سلسلة القيمة العالمية مع الدول ذات الدخل المرتفع ترتبط ارتباطًا وثيقًا بصادرات التكنولوجيا العالية، فإن المشاركة في سلسلة القيمة العالمية مع الدول ذات الدخل المنخفض ليس لها أي تأثير. ومع ذلك، وبغض النظر عن دول المنشأ، فإن المشاركة في سلسلة القيمة العالمية للتكنولوجيا العالية تزيد من صادرات التكنولوجيا العالية. علاوة على ذلك، فإن المشاركة في سلسلة القيمة العالمية لها تأثير إيجابي على صادرات التكنولوجيا العالية إلى الدول ذات الدخل المنخفض. وأخيرًا، تقدم أدلة على أن محددات صادرات التكنولوجيا العالية تختلف باختلاف مستوى دخل دول المقصد.

05.دراسة " Erdem Bulut, E., & Zaim Reha Yasar, Z.R " (2023) تحت عنوان: "محددات أداء الصادرات في اقتصادات الأسواق الناشئة، أدلة جديدة من نموذج الانحدار الكمي" [2]

يُعدّ التصدير محركًا رئيسيًا للنمو الاقتصادي في اقتصادات الأسواق الناشئة، لذا تُعدّ دراسة العوامل المؤثرة على أداء الصادرات ظاهرةً بالغة الأهمية. باستخدام نموذج الانحدار الكمي اللوحي والبيانات السنوية، نُقيّم المتغيرات الأساسية المؤثرة على الصادرات في دول البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا (**دول البريكس**)، بالإضافة إلى تركيا ومصر وإندونيسيا وكولومبيا، بين عامي 1980 و2020. يُعدّ التصدير المتغير التابع للنموذج، بينما يُعدّ سعر الصرف الاسمي، والاستثمارات الأجنبية المباشرة، ومعدل التضخم، ومعدل النمو الاقتصادي، بناءً على نموذج كالدور للنمو، متغيراته المستقلة. ووفقًا للنتائج، فإنّ لسعر الصرف الاسمي تأثيرًا إيجابيًا على الصادرات في مختلف مستوياتها. لذلك، يكون لسعر الصرف تأثير أكبر على الصادرات، سواءً في مستويات التصدير المنخفضة أو المرتفعة. من ناحية أخرى، يتأثر التصدير، عند أدنى مستوياته، إيجابًا بالنمو الاقتصادي والاستثمارات الأجنبية المباشرة. مع ذلك، يبقى تأثير النمو الاقتصادي والاستثمارات الأجنبية المباشرة على الصادرات ضئيلاً مع ارتفاع حجم الصادرات. وأخيرًا، حتى مع وجود علاقة إيجابية بين التضخم والصادرات عند ارتفاع حجم الصادرات، لا توجد علاقة جوهرية عند بدء زيادة الصادرات. وتُظهر النتائج أن العوامل الاقتصادية الكلية تؤثر بشكل كبير على الصادرات في اقتصادات الأسواق الناشئة.

[1] Abdullah Altun, Ilker Ibrahim Avsar, Taner Turan and Halit Yanıkkaya , **Does global value chain participation boost high technology exports? ,** Journal of International Development, 2023, vol. 35, issue 5, PP 820-837 , 2023 .

[2] Bulut, E., & Yasar, Z.R. (2023). **Determinants of export performance in emerging market economies: new evidence from a panel quantile regression model**. İstanbul İktisat Dergisi - Istanbul Journal of Economics, 73(1), pp453-472. https://doi.org/10.26650/ISTJECON2022-1213878. 2023 .

06.دراســـة " Gideon Ndubuisi , Solomon Owusu "،(2021) تحت عنوان : " أهمية المشاركة في سلاسل القيمة العالمية في رفع مستوى الصادرات" [1]

ناقشـت هذه الدراسـة أهمية المشـاركة في سـلاسـل القيمة العالمية في رفع مسـتوى الصـادرات، وهل ان النمو الاقتصـــادي والتنمية يتطلب تحويل الهيكل الاقتصـــادي للبلد، ويعتمد على تحســـين جودة المنتجات ، إن إنتاج وتصدير منتجات عالية الجودة يتطلب في كثير من الأحيان الوصول إلى المنتجة والمصدرة، إذ إ التكنولوجيا المتقدمة والمدخلات الوسيطة ذات الجودة الأعلى، فهل يمكن أن توفر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية طريقا للوصول إلى هذه التكنولوجيا والمدخلات الوســيطة التي توفر للاقتصــادات فرصــا للتنمية الســريعة من خلال رفع مســتوى الصادرات.

تهدف الدراســة الى قياس تأثير المشــاركة في ســلاســل القيمة العالمية على جودة الصــادرات عبر بلدان ذات مسـتويات مختلفة من التنمية، وعلى وجه التحديد ما إذا كانت التحسـينات في مسـتوى جودة المنتجات المصـدرة مشروطة بنوع المشاركة في سلاسل القيمة العالمية ومستوى التنمية في البلد . اذ اظهرت نتائج تحليل العينة الكاملة تحسـناً في مسـتويات جودة الصـادرات وارتباط جودة المنتجات بشـكل إيجابي بمدى المشـاركة في سـلاسـل القيمة العالمية،) المشـاركة في الروابط الأمامية والخلفية لسـلاسـل القيمة العالمية)، كما نجد أن التأثير الإيجابي للمشـاركة في سـلاسـل القيمة العالمية بما في ذلك المشـاركة الخلفية والأمامية في سـلاسـل القيمة العالمية، يميل إلى أن تكون أعلى بالنسبة إلى المنتجات الأكثر تعقيدًا وتمايزا .

وتوصـلت الدراسـة الى ان السـياسـات التي تمنع مشـاركة أي بلد في سـلاسـل القيمة العالمية يمكن للسـماح للشركات، وخاصة تلك الموجودة في الاقتصادات النامية، بالمشاركة في إصلاحها استراتيجياً سلسلة العرض العالمية للوصـــول إلى هذه المدخلات الوســـيطة الأجنبية البالغة الأهمية، ويتطلب تحقيق ذلك بذل الجهود من أجل زيادة فرص الوصـــول إلى الأســـواق من خلال شـــبكة التجارة العالمية من خلال اتفاقيات تجارية مواتية، مثل التعريفات التفضيلية على المواد الوسيطة المستوردة وتنفيذ السياسات التي من شأنها اعتماد سياسات جذب الشركات الرائدة والموردين العالميين في سـلسـلة القيمة، وتشـمل هذه السـياسـات ايضـاً أفضـل لترويج التجارة والاسـتثمار، وأنظمة أسعار صرف تنافسية، وسياسات وجذابة للاستثمار الأجنبي المباشر، وتحسين بيئة الأعمال إلى جانب المكملات المماثلة مثل بناء البنية التحتية، وتعزيز الاتصال .

07. دراسة " Carmen Diaz–Mora and others "(2017) تحت عنوان :" تعزيز استقرار الصادرات من خلال المشاركة في سلاسل القيمة العالمية " [2]

بحثت هذه الدراسـة في تأثير المشـاركة في سـلاسـل القيمة العالمية على اسـتقرار الصـادرات، مع الاهتمام في الاختلافات بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية .اســتناداً إلى الأدبيات التي أظهرت انتشـــار العلاقات التجارية

[1] Gideon Ndubuisi, Solomon Owusu, how important is GVC participation to export upgrading? The World Economy -Wiley, Original Article, Netherland, 2021

[2] Carmen Díaz-Mora, And Others, **Strengthening The stability of Exports Through GVC Participation: The who and how matters**, Journal of Economic Studies, 2017.

قصيرة الأجل، يهدف هذا البحث إلى توفير فهم أعمق لهذه القضية من خلال استكشاف تأثير المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على فرصة بقاء الصادرات على مستوى المنتج والبلد، مع إيلاء اهتمام خاص للاختلافات بين البلدان المتقدمة والنامية، وتبحث الدراسة في اهمية نوع المشاركة في سلاسل القيمة العالمية الخلفية أو الأمامية لبقاء الصادرا. ويوضح التحليل أن ارتفاع او انخفاض حجم الصادرات يعتمد على نوع المشاركة في سلاسل القيمة العالمية في الدول المعنية إذ أن ارتفاع نسبة المشاركة في الروابط الخلفية لسلاسل القيمة العالمية تسهل تدفقات الصادرات الأطول أمدا، وتتوافق هذه النتيجة مع التأثير المعزز للإنتاجية الناتج عن استيراد المدخلات الوسيطة، وتشير الدراسة إلى أن هذا التحسن في الإنتاجية يترجم إلى وضع تنافسي أكثر صلابة واستقراراً في الأسواق الدولية . إذ إن فوائد المشاركة في الروابط الخلفية لسلاسل القيمة العالمية أكبر بالنسبة للبلدان النامية، والاقتصادات المتوسطة الدخل السائدة في العينة، ويظهر التحليل ارتفاع استخدام نقل التكنولوجيا المرتبطة بالمدخلات الوسيطة المستوردة في تلك الاقتصادات البعيدة عن الحدود التكنولوجية (ما يسمى "التعلم عن طريق استيراد التأثير") .

08.دراسة " Gary Gereffi and Karina Fernandez-Stark" (2016)

تحت عنوان :" تحليل سلسلة القيمة العالمية مقدمة الطبعة الثانية 2016": [1]

صدر الإصدار الأول من "تحليل سلسلة القيمة العالمية: دليل تمهيدي" في مايو 2011 بهدف تقديم لمحة عامة عن المفاهيم الرئيسية والأدوات المنهجية التي يستخدمها مركز جامعة ديوك للعولمة والحوكمة والتنافسية (Duke CGGC)، وهو مركز أبحاث جامعي يُركز على التطبيقات المبتكرة لإطار عمل سلسلة القيمة العالمية، الذي طوره غاري جيريفي، المدير المؤسس للمركز. وقد نفذ المركز، وأتاحه على موقعه الإلكتروني (/http://www.cggc.duke.edu)، العديد من مشاريع سلسلة القيمة العالمية لعملاء مختلفين، من حكومات وطنية ومنظمات دولية وبنوك تنمية عالمية وإقليمية ومنظمات غير حكومية معنية بالبيئة والتنمية ومؤسسات خيرية وغيرها. وخلال السنوات الخمس الماضية، ازداد الاهتمام بإطار عمل سلسلة القيمة العالمية واستخدامه بشكل كبير بين الأكاديميين والعاملين في مجال التنمية وصانعي السياسات ومجموعة واسعة من المنظمات والهيئات الدولية المعنية بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. يحتفظ الإصدار الثاني من كتاب "تحليل سلسلة القيمة العالمية: دليل تمهيدي" (يوليو 2016) بأسلوب بسيط وتوضيحي، ويستخدم أمثلة بحثية حديثة، ليُقدم مدخلاً للراغبين في فهم إطار سلاسل القيمة العالمية واستخدامه بشكل أفضل كأداة لتحليل كيفية ارتباط الجهات الفاعلة المحلية (الشركات، والمجتمعات، والعمال) بالتحولات الكبرى في الاقتصاد العالمي وتأثرها بها. يركز إطار سلاسل القيمة العالمية على التحولات الهيكلية في الصناعات العالمية، مرتكزاً على المفاهيم الأساسية للحوكمة والارتقاء. يُسلط هذا الإصدار الثاني الضوء على بعض التحسينات في هذه المفاهيم، ويُقدم عدداً من الرسوم التوضيحية الجديدة المستمدة من أبحاث مركز ديوك للإدارة الحكومية (GCGC) الحديثة. تُقدم قائمة المراجع عينة من مجموعة واسعة من الدراسات المتاحة على موقع مركز ديوك للإدارة الحكومية (GCGC) الإلكتروني

[1] Gary Gereffi and Karina Fernandez-Stark , GLOBAL VALUE CHAIN ANALYSIS: A PRIMER , Second Edition , Center on Globalization, Governance & Competitiveness, Duke University , 2016

وفي المنشورات الأكاديمية ذات الصلة.نأمل أن يُحفز هذا العمل الاهتمام المستمر بإطار سلاسل القيمة العالمية واستخدامه كأداة لتعزيز نتائج تنمية أكثر ديناميكية وشمولاً واستدامة لجميع الاقتصادات والجهات الفاعلة المحلية فيها.

09. دراسة " Moussiegt Andrea Beltramello.koen De Backer.Laurent (2012) " تحت عنوان :" الأداء التصديري للبلدان ضمن سلاسل القيمة العالمية" [1]

تُشكّل الأهمية المتزايدة لسلاسل القيمة العالمية (GVCs) في التنظيم الدولي للإنتاج تحديًا متزايدًا للطريقة التقليدية لقياس أداء صادرات الدول، وبالتالي قدرتها التنافسية الدولية. ونتيجةً لتزايد تجزئة الإنتاج، تتضمن حزمة صادرات أي دولة حاليًا واردات من السلع الوسيطة التي تُمثل جزءًا (كبيرًا) من قيمتها. وفي هذه الحالة، فإن مجرد النظر إلى تطور الصادرات قد يؤدي إلى تحريف الموقف التنافسي الدولي لدولة ما. تُناقش هذه الورقة البحثية أداء صادرات الدول على طول سلسلة القيمة من خلال التمييز بين الأنشطة التمهيدية (أي إنتاج المدخلات الوسيطة) والأنشطة اللاحقة (مثل التجميع النهائي للمنتجات). يُظهر التحليل التجريبي أولًا كيف تُحدد واردات السلع الوسيطة بشكل متزايد القدرة التنافسية التصديرية للدول في المنتجات النهائية. ثانيًا، تُحلل الورقة التطورات على هوامش التجارة المكثفة والواسعة، وتدرس كيف ساهمت التغيرات الهيكلية من حيث التركيب الجغرافي والقطاعي، والتي تقع إلى حد كبير خارج نطاق تأثير السياسات الوطنية، في أداء صادرات الدول.

ثانيا: العلاقة بين إشكالية البحث والدراسات السابقة

إن الحاجة إلى الدراسات والبحوث العلمية تزداد يوماً بعد آخر، خصوصاً في ظل التحولات العميقة التي يعرفها الاقتصاد العالمي نتيجة تعقّد شبكات الإنتاج وتزايد الاعتماد على سلاسل القيمة العالمية. وقد أصبح من الضروري فهم كيف يمكن للمشاركة في هذه السلاسل أن تنعكس على الأداء التصديري للدول، لا سيما في الاقتصادات النامية التي تسعى لتعزيز تنافسيتها الخارجية.

ونحن نتصفح الدراسات التي اطّلعنا عليها قبل أن نلخّصها ونناقش نتائجها، فكانت كلّ واحدة منها إضافة علمية إلى حقل التجارة الدولية و سلاسل القيمة العالمية ، كما نطمح ونسعى أن تكون دراستنا هذه كذلك إضافة علمية ولو بسيطة في هذا الحقل، من خلال تحليل مدى تأثير المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على الأداء التصديري ، في ضوء ما توصلت إليه الدراسات السابقة ، فلقد تميزت دراسة **بن جوال بشير (2024)** حول تأثير سلاسل القيمة على دعم الصادرات ، بأنها تتقاطع مباشرة مع إشكالية بحثنا، إذ تقيس أثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية (عبر الروابط الأمامية والخلفية) على الصادرات باستخدام بيانات بانل لمناطق متنوعة. وتحلل تأثير عام دون تفصيل دقيق لنوعية الأداء التصديري أو تفكيك عناصره ، و تؤكد النتائج وجود تأثير إيجابي مباشر للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية على دعم الصادرات .

[1] Andrea Beltramello, Koen De Backer, Laurent Moussiegt , **The Export Performance of Countries within Global Value Chains (GVCs) , OECD Science, Technology and Industry Working Papers, 2012/02, OECD Publishing.2012 .**

تركز دراسة **خشخوش هاجر (2024)** على تعزيز القدرة التنافسية من خلال سلاسل القيمة العالمية، لكنها تتناول أيضًا الأداء الصناعي والصادرات التكنولوجية كأبعاد ضمنية ، تختلف في المتغير التابع (التنافسية لا الأداء التصديري) ، لكنها تؤكد الأثر غير المتجانس للروابط الأمامية والخلفية ، و تشير النتائج إلى أن الروابط الأمامية والخلفية تعزز التنافسية وبالتالي تقوي الأداء التصديري ضمنيًا، مع تبيان آثار سلبية للروابط الخلفية على بعض المؤشرات. فهي دراسة تدعم إشكاليتنا بشكل غير مباشر من خلال مخرجات التنافسية المرتبطة بالصادرات.

لقد تناولت دراسة **وفاء باهي(2022)** العلاقة بين المشاركة في سلاسل القيمة والتنويع الاقتصادي، وتُظهر أن الروابط الخلفية والأمامية تُسهم في رفع الصادرات عالية التقنية وتعزيز القيمة المضافة ، مما يدل على تحسين الأداء التصديري ضمنيا عبر قناة التنويع والارتقاء التكنولوجي. الدراسة ذات صلة غير مباشرة قوية بإشكالية بحثنا.

لقد تميزت دراسة **بركان أنيسة، دراج عفيفة(2022) بأنها** دراسة تحليلية تعالج التحولات التي طرأت على التجارة الدولية بسبب سلاسل القيمة العالمية، وتبرز أثرها في زيادة حجم وتنوع التدفقات التصديرية ، خصوصاً لدى الدول النامية. تربط بين مستوى الاندماج في السلاسل وتحسن في التجارة الخارجية، ما يعزز صلة الدراسة بإشكالية بحثنا بشكل عام.

تقيم دراسة **باهي وفاء وآخرون(2021)** تأثير سلاسل القيمة العالمية على تنويع الصادرات في دول عربية، وتبرز أن المشاركة الأمامية ترتبط بتركيز الصادرات (سلبياً)، بينما المشاركة الخلفية تساهم بتنويعها، مما يؤثر بشكل غير مباشر على الأداء التصديري. و هي دراسة قياسية تستخدم نفس المتغيرات (روابط أمامية وخلفية)، لكنها لم تركز على تحسين الأداء التصديري أو جودته كمتغير مركزي بل على تركيز المنتجات. الدراسة توفر تحليلاً ذا صلة مباشرة بالإشكالية.

كما تركز دراسة **تقرير البنك الدولي(2020)** على دور سلاسل القيمة العالمية في تحفيز النمو وزيادة الصادرات في الدول النامية و يؤكد على أن البلدان التي أدمجت سياساتها بنجاح في سلاسل القيمة العالمية حققت أداء تصديرياً أفضل ، لذا فإن التقرير يشكل مرجعاً نظرياً وتحليلياً مباشراً لدعم إشكاليتنا.

كما تحلل دراسة **سميحة جديدي(2020)** أثر المشاركة في سلاسل القيمة (في قطاع السيارات) على التنمية الصناعية، تبين أن الروابط الأمامية والخلفية تعزز نمو القيمة المضافة في الصادرات الصناعية، ما يعني تحسن الأداء التصديري لقطاع محدد، وبالتالي صلة مباشرة بالشق القطاعي من الإشكالية.

و تركز دراسة **الطاوس غريب وحنان دريد:(2019)** على سلاسل القيمة العالمية في قطاع الهواتف الذكية ، تبين أن سلاسل القيمة العالمية تعزز التجارة الدولية وتتيح للدول النامية تحسين الأداء الاقتصادي والتصديري عبر تصدير السلع الوسيطة ،و بالتالي فإن الدراسة تدعم الإشكالية من منظور قطاعي تطبيقي.

كما أن دراسة **Rongyu Pei and Zhenqing Su (2025)** تحلل العوامل الأساسية التي تُحسّن هيكل الصادرات من خلال سلاسل القيمة العالمية ، مع التركيز على الابتكار والولوج للأسواق، و نتائجها تُبرز كيف أن التنظيم الفعّال لسلاسل القيمة العالمية يؤدي إلى تحسين الأداء التصديري ، لذا فهي ذات صلة مباشرة ومقوية للإشكالية.

و تظهر دراسة **Hüseyin A. Özer وآخرون (2024)** حول أثر سلاسل القيمة العالمية على التنمية الاقتصادية ، كيف تؤثر المشاركة (أمامية/خلفية) في سلاسل القيمة العالمية على تطوير المنتجات والعمليات ، وبالتالي على القدرة التصديرية ، الدراسة تقدم أدلة قياسية مباشرة على تأثير سلاسل القيمة في تحسين الأداء التصديري في قطاعات مختلفة. و تؤكد أن التأثير يختلف باختلاف نوع المشاركة و القطاع ، وهو ما يمنح بحثنا شرعية التعمق أكثر في العلاقة بين المشاركة ومستوى الأداء التصديري.

قامت دراسة **Maitri Dhariwal (2024)** بتحليل العلاقة بين المشاركة في سلاسل القيمة العالمية والنمو الاقتصادي والتصدير في الدول النامية ، و تؤكد النتائج على وجود علاقة إيجابية قوية بين المشاركة والأداء التصديري، ما يجعلها دراسة جوهرية في دعم الإشكالية.

كما قامت دراسة **Altun et al. (2023)** بدراسة أثر سلاسل القيمة العالمية على صادرات التكنولوجيا العالية ، و تبين النتائج أن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية ، خاصة مع دول ذات دخل مرتفع ، تُعزز صادرات التكنولوجيا، و بالتالي فإن العلاقة واضحة ومباشرة مع أداء التصدير النوعي.

و ناقشت دراسة **Erdem Bulut & Z.R. Yasar (2023)** محددات أداء الصادرات ، وتُدرج سلاسل القيمة العالمية ضمن العوامل الاقتصادية المؤثرة ، و بالتالي فهي تعزز العلاقة بين بعض المتغيرات الكلية (مثل الاستثمار الأجنبي) وسلاسل القيمة العالمية ، وأثرها على التصدير، بما يدعم الإشكالية بشكل غير مباشر.

و تناقش دراسة **Gideon Ndubuisi & Solomon Owusu (2021)** كيف أن سلاسل القيمة العالمية تُسهم في تحسين جودة الصادرات، خاصة في الدول النامية ، عبر الوصول إلى التكنولوجيا و المدخلات . و تؤيد أن الروابط الخلفية تحديدًا تحسن الجودة والتنافسية التصديرية و تشير إلى أثر إيجابي مباشر للمشاركة في السلاسل على رفع مستوى الصادرات والأداء التصديري.

كما أن دراسة **Carmen Diaz-Mora et al. (2017)** تحلل استقرار الصادرات كأحد أبعاد الأداء التصديري ، وتبين أن المشاركة الخلفية تسهم في ثبات واستمرارية تدفقات التصدير .الدراسة ذات صلة مباشرة بالأداء التصديري .

و توفر دراسة **Gereffi & Fernandez-Stark (2016)** الإطار النظري والتطبيقي لتحليل سلاسل القيمة العالمية ، وتركز على مفاهيم الارتقاء والحوكمة ، التي تؤثر على الأداء التصديري. المرجع منهجي ونظري مباشر لدعم تحليل الإشكالية.

و تحلل دراسة **Beltramello et al. (2012)** كيفية تأثير سلاسل القيمة العالمية على قياس ومقارنة أداء الصادرات . وتبين أن تجزئة الإنتاج تعيد تشكيل طرق تقييم التصدير ، ما يجعلها مرجعية لفهم التحولات في مؤشرات الأداء التصديري ضمن سياق سلاسل القيمة العالمية . وكذلك فإن معظم الأدبيات ركزت على أبعاد عامة مثل التنافسية (**خشخوش، 2019**)، التنويع الاقتصادي **وفاء باهي، 2021**؛ **باهي ومخزومي، 2022**)، أو النمو الاقتصادي والتنمية الصناعية**Jude & Levieuge, 2017**) ؛ **جديدي، 2022**). (كما أن

عدداً من الدراسات الأجنبية اتجه نحو تحليل تأثير المشاركة في GVCs على جودة الصادرات (**Ndubuisi**, **2020**)أو صادرات التكنولوجيا العالية(**Altun et al., 2020**) ، بينما تناولت دراسات أخرى العلاقة ضمن أطر جغرافية أو قطاعية محددة (**بشير** ، **2024**)، دون التركيز الصريح على الأداء التصديري كمتغير تابع رئيسي.

نأمل من خلال دراستنا الى تقديم إضافة علمية عبر تحليل مباشر لتأثير المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على الأداء التصديري ، بالاعتماد على مؤشرات كمية لقياس عمق الاندماج في سلاسل القيمة العالمية (القيمة المضافة الأجنبية للصادرات(FVA) والقيمة المضافة المحلية القابلة للتصدير (DVX)) ،و مؤشر صادرات السلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع يعبر عن الأداء التصديري ، بالإضافة الى بعض المتغيرات التفسيرية الأخرى التي تؤثر في الأداء التصديري وهي الاستثمار الأجنبي المباشر(FDI) ، وسعر الصرف الاسمي (NEER)، والناتج المحلي الإجمالي(GDP) ، باستخدام نماذج قياسية مناسبة لتحليل البيانات المقطعية الزمنية (Panel Data) لـ الدول المؤسسة لمجموعة البريكس (البرازيل، روسيا، الهند، الصين، وجنوب إفريقيا) خلال الفترة من 2005 إلى 2022.

وبذلك، ستسهم هذه الدراسة في الأدبيات من خلال تقديم منظور منهجي قياسي ضمن إطار اقتصادي ذي أهمية استراتيجية، يمكّن من بلورة فهم أعمق لسلاسل القيمة العالمية و للعوامل المؤثرة في الأداء التصديري ، و محاولة تقديم توصيات أكثر دقة لصناع السياسات في الدول النامية ، وخاصة ضمن بيئة دولية تتسم بتكامل متزايد في سلاسل القيمة العالمية.

كما سيقدم بحثنا قيمة مضافة علمية بالتركيز على الأداء التصديري كمتغير تابع رئيسي يجعل المساهمة واضحة في سد فجوة معرفية تتعلق بأثر GVCs على حجم وكفاءة الصادرات، عبر استخدام منهجية دقيقة وموجهة نحو قياس مباشر للتأثير (مثل نماذج بيانات البانل) تعزز الموثوقية الإحصائية في تحليل النتائج عبر الدول والفترات. ويندرج بحثنا في سياق الجهود العلمية المتزايدة لفهم ديناميكيات سلاسل القيمة العالمية (GVCs) وانعكاساتها على الأداء التصديري. وبالرغم من وجود عدد من الدراسات التي تناولت هذا الموضوع من زوايا متعددة (التنافسية، التنويع، الجودة...)، فإن الإسهام الجديد لبحثنا يكمن في تركيزه على العلاقة المباشرة والديناميكية بين المشاركة في GVCs و الأداء التصديري.

وتتميّز هذه الدراسة عن الأدبيات السابقة بتناولها تأثير المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على الأداء التصديري ضمن إطار مكاني خاص يتمثل في الدول المؤسسة لتجمع البريكس، وهي زاوية لم تحظَ بالاهتمام الكافي في الدراسات السابقة، رغم الأهمية المتزايدة لهذا التكتل في الاقتصاد العالمي، وتنوع مشاركته في سلاسل القيمة العالمية، كما سيقدم البحث نموذجًا قياسيًا أكثر دقة، ويقدم توصيات سياستيه أكثر استهدافًا، خصوصًا في سياق الدول النامية. وبذلك، سيسد البحث فجوة في الأدبيات ويوفر أداة تحليلية مهمة لصناع القرار في الاقتصادات النامية الساعية لتحسين موقعها في النظام التجاري العالمي.

خلاصة الفصل الأول

بناءً على دراستنا للإطار العام والتأصيل الفكري ، خلصنا إلى أنّ المشاركة في سلاسل القيمة العالمية تمثّل إحدى الركائز الأساسية في تطور التجارة الدولية الحديثة ، لما لها من تأثير مباشر وغير مباشر على الأداء التصديري للدول. وقد أظهرت الأدبيات أنّ درجة هذا التأثير تختلف باختلاف موقع الدولة أو القطاع داخل السلسلة، ونوعية الأنشطة التي يتم الاضطلاع بها، سواء كانت عالية أو منخفضة القيمة المضافة.

وتشمل المساهمات النظرية الأساسية في هذا المجال مجموعة من النماذج التي تربط بين الانخراط في سلاسل القيمة وبين المكاسب التصديرية، من خلال قنوات مثل نقل التكنولوجيا، وتحسين الكفاءة الإنتاجية، والتكامل في الأسواق العالمية. كما تناولت الدراسات التطبيقية العلاقة بين المؤشرين باستخدام بيانات مختلفة وأساليب تحليل متنوعة، مما أتاح فهماً أكثر عمقاً لكن أيضاً كشف عن تباين في النتائج.

وتطرقنا من خلال هذا الفصل إلى أبرز الاتجاهات النظرية، ثم عرضنا أهم نتائج الدراسات التطبيقية، مع إبراز الفجوات التي لا تزال قائمة في الأدبيات .

وعليه ، تشكّل هذه المراجعة خلفية ضرورية لفهم الإشكالية التي يعالجها هذا البحث، وتحديد الفجوات المعرفية التي يسعى إلى سدّها من خلال التحليل التجريبي لاحقًا.

وانطلاقًا من النتائج والمفاهيم التي عرضناها في هذا الفصل ، يركّز الفصل الثاني على الجانب المنهجي و القياسي، حيث سيتم تحديد الإطار المفاهيمي والمؤشرات المستخدمة لقياس كل من المشاركة في سلاسل القيمة العالمية والأداء التصديري ، ودراسة حالة الدول المؤسسة للبريكس، كما سنعرض المنهجية المعتمدة في الدراسة ونوضح مصادر البيانات وكيفية معالجتها، تمهيدًا لتحليل العلاقة بين المتغيرين موضوع البحث بشكل تجريبي ودقيق .

الفصل الثاني

" الدراسة الميدانية "

قياس تأثير المشاركة في سلاسل القيمة العالمية

على الأداء التصديري

تمهيد

يُعتبر الفصل الثاني من هذه المذكرة محوريًا، حيث يهدف إلى قياس تأثير المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على الأداء التصديري ، مع التركيز على الدول المؤسسة لتكتل البريكس BRICS (البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب أفريقيا) كنموذج تطبيقي. سيتناول هذا الفصل تحليلًا ميدانيًا يعتمد على البيانات والإحصاءات المستخلصة من هذه الدول، بهدف فهم كيفية تأثير المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على أدائها التصديري.

سيتضمن الفصل تحليلًا للقيمة المضافة المحلية والقيمة المضافة الأجنبية ضمن سلاسل القيمة العالمية، وكذلك الاستثمار الأجنبي المباشر وسعر الصرف، ودورها في تعزيز الأداء التصديري.

ووفقا للمنهجية المعتمدة فقد قسمنا الفصل على مبحثين تناولنا في الأول الطريقة و الأدوات مبينين من خلاله مجتمع الدراسة و متغيراتها ، وطريقة جمع المعطيات و مصادرها ، و الأدوات و الطرق الإحصائية و القياسية التي تم الإعتماد عليها ، أما المبحث الثاني فقد خصصناه لتقدير النماذج واستخلاص النتائج و تحليلها .

المبحث الأول

الطريقة والأدوات

سنتطرق في هذا المبحث إلى تحديد مجتمع الدراسة وطريقة جمع البيانات وتلخيص المعطيات المجمعة، ثم تحديد المتغيرات، وذلك في الجزء الأول من المبحث .أما فيما يتعلق بالجزء الثاني سنتطرق إلى تحديد الطريقة والأدوات الاحصائية والقياسية المعتمدة في هذه الدراسة.

أولا: متغيرات الدراسة والأداء الاقتصادي لدول العينة

1. مجتمع و عينة الدراسة :(الدول المؤسسة لمجموعة البريكس) BRICS

تتناول الدراسة مجموعة من الدول المؤسسة لمجموعة البريكس BRICS (البرازيل، الصين، الهند، جنوب افريقيا، روسيا).

1.1. النشأة والتأسيس[1]:

على هامش اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة، سبتمبر/أيلول 2006 في نيويورك، اجتمع لأول مرة وزراء خارجية كل من البرازيل وروسيا والهند والصين، لإعلان بداية تعاون مشترك بين مجموعة دول كانت تسمى "بريك " (BRIC)وهي البرازيل وروسيا والهند والصين . وفي يونيو/حزيران 2009، عقد رؤساء هذه الدول ، اجتماعهم الأول بمدينة يكاترينبورغ في روسيا، ورفعوا درجة تعاون دول "بريك" إلى مستوى القمة. ثم أعلن الرؤساء تأسيس تكتل اقتصادي عالمي من شأنه أن يكسر هيمنة الغرب وينهي نظام القطب الواحد الذي تتزعمه أميركا، وذلك من خلال التركيز على تحسين الوضع الاقتصادي العالمي وإصلاح المؤسسات المالية، وكذلك مناقشة الكيفية التي يمكن بها للبلدان الأربعة أن تتعاون فيما بينها على نحو أفضل في المستقبل ، ومنذ مؤتمر القمة الأول تجتمع هذه الدول سنويا على أعلى مستوى سياسي، ممثل برؤساء الدول، ويقرر مكان الاجتماع القادم في نهاية كل قمة، وتناقش قضايا دولية ومحلية، وتتخذ قرارات موحدة بشأن مواقف عدة، وتعمل على متابعة تنفيذها..

ومع انضمام جنوب أفريقيا رسميا إلى هذا التكتل الرباعي، بمناسبة القمة الثالثة للمجموعة، التي عقدت في الصين يوم 14 أبريل/نيسان 2011، غيّرت المجموعة اسمها إلى كلمة "بريكس" عوضا عن "بريك ."

وقد كانت فكرة أو مصطلح "بريك" صيغ لأول مرة عام 2001، من طرف جيم أونيل كبير الخبراء الاقتصاديين في مؤسسة الخدمات المالية والاستثمارية الأميركية "غولدمان ساكس(Goldman Sachs) "، وذلك في أثناء دراسته وصف الأسواق الناشئة في الدول الأربع المؤسسة للمجموعة، التي كانت تحقق معدلات نمو كبيرة على مستوى الإنتاج العالمي في الفترة ما بين 2000 و2008. ويضاف إلى ذلك أداء مؤشراتها الاقتصادية، الذي كان أفضل من المتوسط خلال الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 2008. وتوقع أونيل أن اقتصادات هذه الدول ستهيمن مجتمعة على الاقتصاد العالمي بحلول عام 2050.

[1] https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2023/5/4/بريكس-تكتل-اقتصادي-يسعى-لكسر-هيمنة Viewed on 30/04/2025 13 :18

2.1.تعريف مجموعة البريكس[1]:

إن مصطلح البريكس (BRICS) برمز للحروف الأولى للدول الخمس التي تشكل هذه المجوعة وهي البرازيل (B) ، روسيا(R) ،الهند(I) ،الصين (C) ، وجنوب إفريقيا (S).ويطلق عليها البعض تسمية (R-5) دلالة على أسماء عملات الدول الخمس الأعضاء في التكتل والتي تبدأ بحرف (R) .

وضعت عدة تعريفات لمجموعة البريكس ترتبط بالزاوية التي يدرس منها،من بينها ما يلي :

عرفها(RATB 2014) بأنها تجمع دولي عابر للأقاليم يهدف لممارسة نفوذ أعضائه من اجل تحقيق مصالح مشتركة معينة للدول الأعضاء وتغيير بعض شروط التبادل والتمويل الدولي دون المساس بالهيكل الأساسي لتوزيع القوة في النظام الاقتصادي العالمي الراهن .

3.1. الدوافع وراء التأسيس لمجموعة بريكس: [2]

- الرباط الذي يجمع بين الدول الأعضاء ليس سياسي أو تاريخي وإنما استهداف خلق توازن دولي في العملية الاقتصادية ينهي سياسة القطب الأحادي؛
- رفض الهيمنة الغربية على الاقتصاد والسياسة العالميين فالنموذج الليبرالي هو المسؤول عن الأزمات المالية؛
- التأسيس لإستراتجية اقتصادية بين الدول الخمس تمكنها من تهيئة الظروف لتسريع التطور الاقتصادي وتأمين التفاعل وتعزيز القدرات لتوسيع وتنويع العلاقات التجارية؛
- إصلاح الهيكل الاقتصادي والمالي ما يستوجب الإرادة والرغبة المشتركة للقيام بذلك؛
- إيجاد طرق وأساليب فعالة لمنح وتبادل القروض بشكل لا يؤدي لحل اقتصادي للدول العضوة رغم تقديم المساعدة للدول المتضررة.

4.1. العوامل التي أدت إلى الرغبة في الانضمام إلى مجموعة بريكس[3]:

- تعرض النظام العالمي الراهن بشقيه السياسي والاقتصادي إلى هزّات متتالية؛
- تضرر الكثير من الدول النامية من سلاح العقوبات الاقتصادية الغربية؛
- اهتزاز الثقة في المؤسسات المالية الغربية وشروطها القاسية؛
- العالم منذ تفكك الاتحاد السوفياتي يبحث عن توازن ومنظومة دولية أكثر عدالة؛
- أزمة الدين الأميركي برهنت على أن الاقتصاد الأميركي لم يعد بوصلة نجاح اقتصادية يحتذى بها؛
- النظام السياسي الأميركي نفسه في السنوات الأخيرة لم يعد نموذجا سياسيا مثاليا؛
- لم تعد قيادة العالم معقودة للولايات المتحدة والغرب تكنولوجيا واقتصاديا؛
- صعود قوى اقتصادية وتكنولوجية وعسكرية جديدة وعلى رأسها الصين؛
- منحت مجموعة بريكس بتنوعها وقوتها أملا في إقامة نظام دولي جديد وأكثر توازنا؛

---

[1] لرقط سمية ، **الانضمام لمجموعة البريكس رؤية اقتصادية دراسة حالة الجزائر**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية ، المجلد 18، العدد 01، 2024.ص 3.

[2] سميرة ناصري ، **مجموعة دول البريكس : بين تحديا النظام متعدد الأقطاب و هدف تعديل الإقتصاد العالمي** ، المجلة الجزائرية للأمن و التنمية ، المجلد 11 ، العدد 2 ، 2022 ، ص ص 223-224.

[3] https://www.aljazeera.net/news/longform/2024/10/22/تكتل-بريكس-الطريق-الطويل-لبناء-نظام viewed on 30/04/2025 12 :50

- رأت الكثير من الدول أن صندوق النقد والبنك الدوليين أدوات هيمنة وتحكم؛
- لم يعد الاعتماد على الولايات المتحدة سياسة فعالة ومأمونة بالنسبة للكثير من الدول؛
- البلدان المؤسسة لمجموعة بريكس تنتمي إلى منظومة الجنوب وليس لها ماض استعماري؛
- تبحث الدول النامية عن فضاء أفضل وأكثر صدقية وشفافية لتمويل برامجها الاقتصادية والتنموية.

5.1. أهداف مجموعة البريكس: [1]

تتمثل أهم الأهداف التي من أجلها تم الاتفاق على إنشاء تكتل البريكس في النقاط التالية :

- إنشاء اقتصاد دولي متعدد الأقطاب وكسر القطب الأحادي الذي تمثله الولايات المتحدة الأمريكية؛
- المساهمة في تسيير الاقتصاد العالمي بالتعاون مع المنظمات الاقتصادية والمالية العالمية؛
- تحرير العالم من سيطرة المؤسسات المالية الدولية (البنك الدولي والصندوق العالمي) وكذلك بإنشاء مؤسسة مالية أخرى تابعة للمجموعة (بنك التنمية) ، وجعل مواردها متاحة ليس فقط للدول الأعضاء بل يمكن للدول النامية الاستفادة منها أيضا، والذي يساهم في تحقيق أهدافها فيما يخص تطوير البنية التحتية للدول النامية وهو ما تبنته الصين في علاقاتها مع هذه الدول؛
- رفع مستوى الحوكمة الاقتصادية من خلال إدخال إصلاحات في النظم النقدية والمالية الدولية؛
- إرساء إستراتجية عمل بين الدول الأعضاء تسمح لها بتطوير سريع للاقتصاد وزيادة تنوع العلاقات التجارية فيما بينها؛
- تقليص الفقر في دول المجموعة وكذا على مستوى الدول النامية من خلال توسيع التعاون بينها وكذا التنويع في تركيبة اقتصاداتها؛
- تقليص هيمنة الولايات المتحدة على الاقتصاد العالمي؛
- كسر هيمنة الدولار الأمريكي على المعاملات المالية والتجارية الدولية وذلك بمحاولة إيجاد عملة بديلة له تكون أكثر استقرار والاعتماد في جزء من تعاملاتها الحالية على العملات الوطنية للدول الأعضاء لغاية اعتماد عملة موحدة بينها.

6.1.المؤسسات المالية و مشروع العملة الموحدة لتكتل البريكس:[2]

سعت الدول الأعضاء في المنظمة لإيجاد بديل عن المؤسسات المالية الدولية والحد من هيمنتها على دول العالم من خلال إنشاء مؤسسات مالية بديلة ، تعمل على توفير مصادر التمويل طويلة الأجل بما يتماشى والشروط التي يفرضها الدول الأعضاء ، تتمثل في :

1.6.1 بنك التنمية الجديد : أطلق عليه أول مرة اسم بنك التنمية لدول البريكس ولكن تقرر تغيير اسمه لفتح المجال أمام دول أخرى للمساهمة في رأس ماله. وتتمثل مهمته الأساسية في توفير التمويل للدول الأعضاء وكذلك البلدان النامية من اجل انجاز مختلف مشاريع انجاز البنى التحتية وقد تأسس في سنة 2014 وقدر رأسماله

[1] لرقط سمية ، نفس المرجع السابق ، ص6..

[2] لرقط سمية ، نفس المرجع السابق، ص ص 6-8.

ب 100 مليار دولار، حيث يقدر رأس المال المكتتب ب 50 مليار دولار، قسم بين الدول الخمس الأعضاء بالتساوي ، ويتمتع كل عضو بصوت واحد فقط ولا يوجد أي حق للنقض كما ذكرنا سابقا يضم البنك مجموعة الدول الأعضاء المؤسسين بالإضافة إلي بعض الأعضاء الجدد الذين انظمو خلال سنة 2024 كالإمارات مصر السعودية والأرجنتين بالإضافة إلي أعضاء من خارج المجموعة مثل بنغلادش الأروغواي وزيمبابوي.

2.6.1.صندوق الاحتياطات النقدية:هو صندوق مخصص لأوقات الطوارئ حيث يقدم العون للدول الأعضاء في فترة الأزمات الطارئة،ضف إلي ذلك يعمل على إعانة الدول النامية في تخفيف ضغط السيولة قصيرة الأجل وتدعيم شبكة الأمان المالية العالمية .وبالنظر لأفاق تطوره في المستقبل يمكن أن يمثل قوة موازية لقوة صندوق النقد الدولي.

3.6.1.مشروع العملة الموحدة :تسعى الدول الأعضاء لإنشاء عملة موحدة للمجموعة تستخدم في التبادلات والمعاملات فيما بينها وللحد من هيمنة الدولار على التعاملات الدولية.إلا أن هذه الخطوة تتطلب إجراءات طويلة ومعقدة، ولم تتخذ بعض الدول الأعضاء القرار بخصوص شكل العملة لكن المرجح أنها ستعتمد على سلة من عملات الدول الخمس الأعضاء،مع دعمها بالمعادن الثمينة كالذهب ما يزيد الثقة فيها،على عكس الدولار الأمريكي الذي لم يعد كذلك حيث لوحظ زيادة احتياطيات الذهب لدى دول المجموعة خلال سنة 2022 كما يمكن أن تضم أيضا سلة السلع التي تعتمد عليها هذه العملة أهم منتجات الدول الأعضاء كالنفط والغاز الطبيعي الفحم النحاس....الخ.

رغم ذلك اتخذت المجموعة قرارا باستخدام عملاتها الوطنية في جزء من المعاملات فيما بينها. ومع تطور العملات الرقمية المشفرة ربما يحث المجموعة على تبني عملة رقمية التي من شانها أن تذلل الصعوبات التنظيمية التي يمكن أن تواجه تطبيق العملة الموحدة العادية. ضف إلي ذلك تجدر الإشارة إلي أن الدول الأعضاء أبدت رغبتها في جانفي 2024 على هامش الاجتماع الوزاري لمجموعة العشرين ،برغبتها في إنشاء منصة دفع رقمية مشتركة من شأنها أن تساعد في جلب الأسواق المالية لدول المجموعة وزيادة حجم المبادلات التجارية.

4.6.1.نظام الدفع لدول تكتل البريكس[1] : system Payment Brics (BRICS) تعمل مجموعة تكتل البريكس(BRICS) على إنشاء نظام الدفع المالي الموحد، و الذي سيطلق عليه اسم Pay Brics، ويتم استخدامه لدفع أي عملية شراء في أي بلد من بلدان المجموعة، ويعمل الصندوق كمنسق لمجموعة العمل المعنية بالخدمات المالية لمجلس الاعمال التجارية في البريكس ، ويرى الشركاء الماليون من الصين والهند بأن لديهم الخبرة و التكنولوجيا اللازمة لتنفيذ المشروع .ويعد نظام الدفع المالي المشترك أحد الهياكل الاقتصادية التي تسعى مجموعة تكتل البريكس إلى تشييدها، إذ تعمل على ابتكار طرق و وسائل تمكنها من تقليل اعتمادها على الدولار الأمريكي من خلال استخدام العملات الوطنية في التجارة الدولية، وقال" كيريلد يميرييف" رئيس صندوق الاستثمار المباشر الروسي(Radif) وعضو مجلس الإدارة للبريكس :" إن زيادة المخاطر للبنية التحتية للمدفوعات العالمية كانت وراء

[1] غبولي علي ، واقع وتحديات انظمام الجزائر الى البريكس .مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي ,كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير ,جامعة محمد البشير الابراهيمي ببرج بوعريريج .2023 ، ص.21

خطة دمج أنظمة المدفوعات الوطنية للمجموعة و أن نظام الدفع الفعال لمجموعة تكتل البريكس يمكن أن يشجع المدفوعات بالعملات الوطنية، ويضمن استمرار المدفوعات و الاستثمارات بين بلداننا، و التي تشكل أكثر من 20% من التدفق العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر ". وقد توطدت الفكرة بعد فرض العقوبات على روسيا الاتحادية، إذ بدأت في تطوير نظام دفع وطني كبديل لخدمة الحوالات المالية (Swift) التي تتخذ من بلجيكا مقرا لها منذ عام 2014 و يجري العمل على مناقشة إنشاء عملة مشفرة للدفعات المتبادلة حيث أن المجموعة تعمل على التقليل من حصة المدفوعات بالدولار الأمريكي.

و لقد بدأت الصين في تطوير نظام الدفع الخاص بها و الذي يسمى " نظام المدفوعات عبر الحدود بين البنوك (Cips)" ،والذي سيكون بديلا لنظام سويفت، وهو نظام المدفوعات البديلة لمخطط سويفت و التي من شأنها أن توفر شبكة تمكن الشعوب من جميع أنحاء العالم من إرسال واستقبال المعلومات حول المعاملات المالية في بيئة آمنة وموحدة و موثوقة.

7.1. مقومات دول البريكس :

1.7.1.المقومات الاقتصادية لدول البريكس:دول البريكس الخمسة أعضاء في مجموعة العشرين (G20) كما تمتلك احتياطيات من العملات الأجنبية تمثل نحو 40 في المئة من الإجمالي العالمي. ويبلغ رأس المال المخصص للتنمية في مؤسسات المجموعة نحو 200 مليار دولار مقسمة إلي 100 مليار دولار كرأسمال بنك بريكس الدولي للتنمية إضافة إلي 100 مليار دولار مخصصة لصندوق الاحتياطي النقدي.[1] وتمتلك الدول الخمس خاصة الصين احتياطيات مالية ضخمة.ومن المقرر أن تنضم دول جديدة إلي بنك التنمية ،ويتوقع البنك الدولي أن يصل معدل نمو بريكس نحو 5.3 بالمئة بحلول نهاية عام 2023.[2] تنتج دول بريكس حوالي ثلث إنتاج الحبوب العالمي ، كذلك تطمح المجموعة في تعزيز التجارة الداخلية بين أعضائها باستخدام العملات الوطنية ، مما يعزز اقتصادات المجموعة، ويساهم في تغيير اتجاه الهيمنة الأمريكية على الاقتصاد العالمي من خلال الدولار.[3]

[1] طلعت رميح، **مجموعة بريكس والخيارات الإستراتجية للدول الإسلامية** ، مجلة البيان، عدد 431، 2023 ص 51.

[2] أحمد فاروق محمد الزيني، **تحليل الأداء الاقتصادي لدول البريكس دراسة حول الآثار الاقتصادية لانضمام مصر إلي التكتل**، المجلة القانونية (مجلة متخصصة في الدراسات والبحوث القانونية) ، مصر ، 2023 ، ص 2365.

[3] طلعت رميح ، مرجع سابق ، ص 52.

ويوضح الشكل التالي إجمالي حجم التصدير العالمي لدول البريكس

شكل (2 –1)

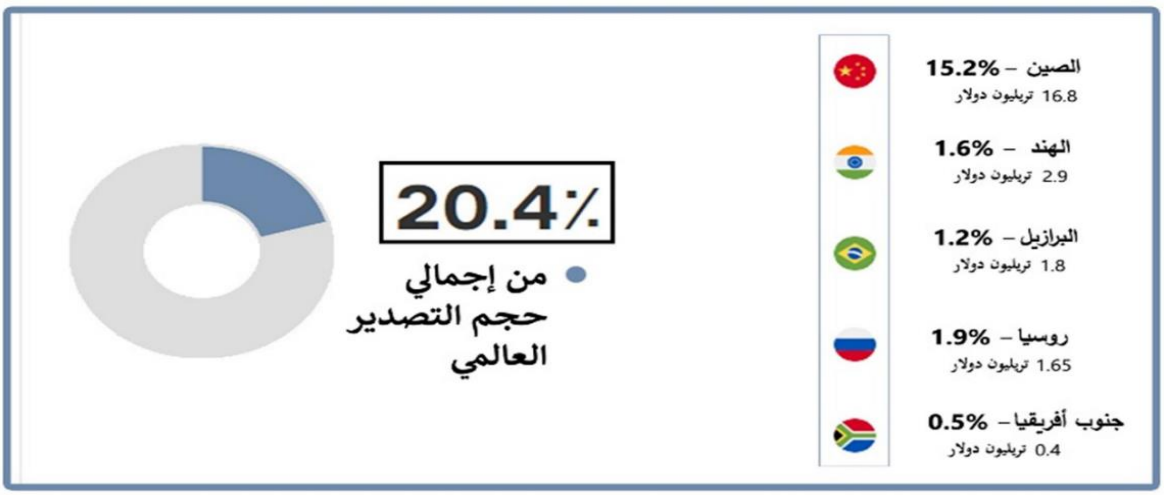

source: TV BRICS: BRICS countries ,2023 , http://tvbrics.com/en/states/

يتضح من الشكل أن حجم التصدير لدول البريكس وفقا لأخر إحصائيات للبنك الدولي بلغ 20.4 بالمئة من إجمالي حجم التصدير العالمي، حيث صدرت الصين سلعا وخدمات بنحو 16.8 تريليون دولار بنسبة 15.2 بالمئة من إجمالي التصدير العالمي تلتها الهند التي سجلت 2.9 تريليون دولار بنسبة 1.6 بالمئة من إجمالي التصدير العالمي ، ثم البرازيل حيث صدرت بنحو 1.8 تريليون دولار بنسبة 1.2 بالمئة من إجمالي التصديرالعالمي ثم روسيا التي صدرت بنحو 1.65 تريليون دولار بنسبة 1.9 بالمئة من إجمالي التصدير العالمي وأخيراجنوب إفريقيا التي صدرت بنحو 0.4 تريليون دولار بنسبة 0.5 بالمئة من إجمالي التصدير العالمي.[1]

من جهة أخرى يوضح الشكل التالي مساهمة دول بريكس الخمس في إجمالي الناتج المحلي على الصعيد العالمي.

الشكل (2–2) : مساهمة دول بريكس في إجمالي الناتج المحلي العالمي

source: TV BRICS: BRICS Countries,2023,https://tvbrics.com/en/states/

[1] أحمد فاروق محمد الزيني،نفس المرجع السابق ،ص 2366.

يتضح من الشكل إن دول بريكس تسهم في تحقيق ما يزيد عن ربع إجمالي الناتج المحلي العالمي وفقا لأخر إحصائيات البنك الدولي،بلغ الناتج العالمي في 2021 نحو 94 تريليون دولار،في حين بلغ الناتج المحلي الإجمالي لدول بريكس 24.6 تريليون دولار بما يمثل 26.1 بالمئة من الناتج المحلي العالمي.وتحقق الصين وحدها ما يوازي نحو 73 بالمئة من نسبة دول بريكس،ومن الملاحظ أن اقتصادات دول بريكس حافظت على نمو قوي في العقود الأخيرة، إذ تتمتع أربعة منها بإجمالي ناتج محلي سنوي يتجاوز 1 تريليون دولار.

وبلغ الناتج الإجمالي للصين 17.7 تريليون دولار بنسبة 18.6 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي العالمي،في حين بلغ الناتج المحلي الإجمالي للهند 3.18 تريليون دولار بنسبة 6.9 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي العالمي. وتأتي روسيا في المرتبة الثالثة لدول البريكس ليبلغ الناتج المحلي الإجمالي 1.78 تريليون دولار بنسبة 3 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي العالمي ثم البرازيل التي بلغ الناتج المحلي الإجمالي 1.61 تريليون دولار بنسبة 2.3 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي العالمي وأخيرا تأتي جنوب إفريقيا التي بلغ الناتج المحلي الإجمالي لها 0.31 تريليون دولار بنسبة 0.5 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي العالمي.

فيما رصد تقرير مؤسسة اكرون ماركو البريطانية خلال افريل 2023 تفوق مجموعة بريكس للمرة الأولى على دول مجموعة السبع وذلك بعد أن وصل مساهمة بريكس إلي 31.5 بالمئة في الاقتصاد العالمي،مقابل 30.7 بالمئة للقوى السبع الصناعية ، ومن المتوقع أن يساهم البريكس بأكثر من 50 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي بحلول 2030.[1]

2.7.1. المقومات الطبيعية والبشرية لدول البريكس: [2]

تتميز دول البريكس بالعديد من المقومات الطبيعية والبشرية ويوضح الشكل التالي مساهمة دول البريكس الخمس في إجمالي مساحة الكرة الأرضية .

الشكل (2-3) : مساهمة دول البريكس في إجمالي مساحة الكرة الأرضية

source: TV BRICS: BRICS Countries, 2023,https://tvbrics.com/en/states/.

[1] أحمد فاروق محمد الزيني ، نفس المرجع السابق ،ص ص 2367- 2368.

[2] أحمد فاروق محمد الزيني ،نفس المرجع السابق ،ص ص 2368- 2369.

يتضح من الشكل أن دول بريكس الخمس تحتل نحو 29.3 بالمئة من إجمالي مساحة الكرة الأرضية ،وفقا لأخر إحصائيات للبنك الدولي خلال عام 2021.

ويوضح الشكل التالي مساهمة دول بريكس الخمس في إجمالي عدد سكان العالم .

الشكل (2-4) : مساهمة دول بريكس في إجمالي عدد سكان العالم

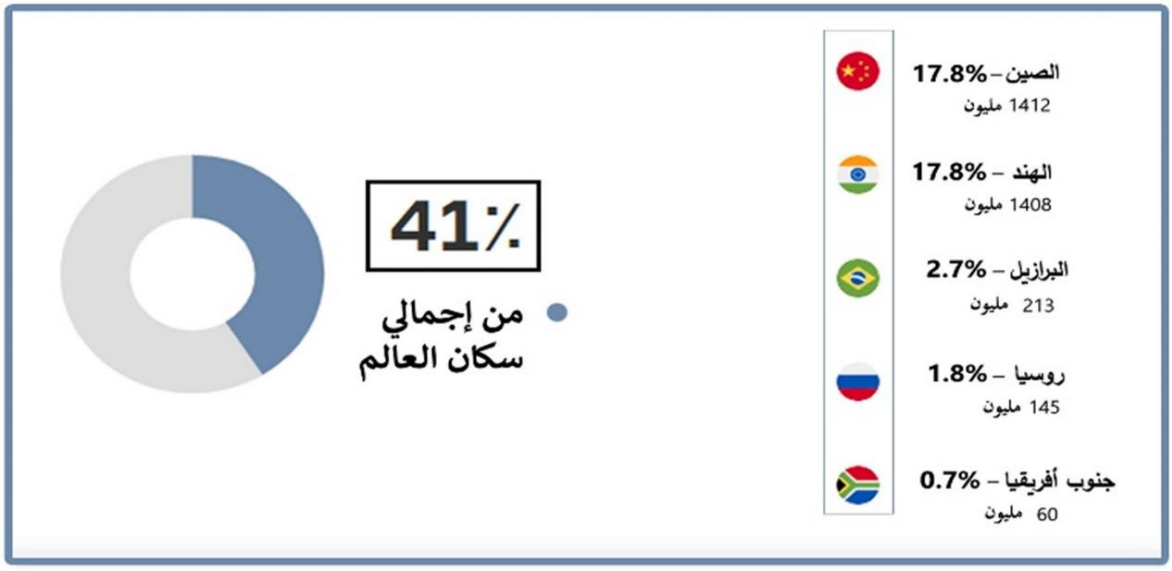

source: TV BRICS: BRICS Countries, 2023,https://tvbrics.com/en/states/.

يتضح من الشكل أن إجمالي عدد سكان دول بريكس وفقا إحصائيات البنك الدولي خلال عام 2021 بلغ 41 بالمئة من إجمالي سكان العالم .

8.1. التكامل الاقتصادي لدول لبريكس :

تختلف مستويات وإمكانات دول "البريكس" سواء الاقتصادية أو السياسية أو العسكرية...الخ فكل دولة منها لها ما يميزها عن الأخرى ، فعند تفحص روسيا مثال يظهر بوضوح أنها الأقل في النمو الاقتصادي بالمقارنة بالأربعة الآخرين لكنها تعتبر الأقوى سياسيا وعسكريا ونفوذا في العالم ، وهنا يمكن القول أن روسيا تمثل رأس هذه المجموعة والصين تعتبر جسدها أما باقي الدول فهي أطرافها ، ويذهب البعض في أمريكا و الغرب إلى الاعتقاد بأن روسيا هي التي تهيمن على هذه المجموعة وتوجهها حسب مصالحها وطموحاتها وتطلعاتها على الساحة الدولية وهذا اعتقاد بالقطع قد يكون مبالغات لا تمت للواقع بصلة و هي ربما من موروثات الحرب الباردة [1].

وربما انضمام جنوب إفريقيا لهذه المجموعة يؤكد بطلان هذه التوقعات والمبالغات باعتبار أن جنوب إفريقيا دولة مرتبطة بالغرب تماما في توجهاتها السياسية وقد أيدت التحالف الغربي في ليبيا بينما امتنعت الدول الأربع الأخرى عن التصويت على قرار مجلس الأمن ،إن تحالف بريكس له مضمون سياسي أولا قبل كل شيء ،وقد أعلن ذلك صراحة وزير الخارجية الروسي "سيرغي لا فروف "قائلا إن ذلك تجمع جيو سياسي أولا وقبل كل شيء"[2].

[1] ماهر بن إبراهيم القصير ،**تكتل دول البريكس، نشأته،اقتصادياته ،أهدافه**،القاهرة: دار الفكر العربي ، ص 265

[2] علاء الدين محمد الجعبري ،**واقع ومستقبل مجمع البريكس على النظام الدولي** ،رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة الأزهر كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ،غزة ، ص 36

والمعروف لدى العالم بأسره أن الاقتصاد هو عصب الدول ، وأن الدول تستطيع أن تقيس وزنها السياسي بحسب وزنها الاقتصادي ، وأنها تحتاج دائما إلى رفع مستواها الاقتصادي في جميع المجالات لتكون صاحبة نفوذ وقرار وكما تم التطرق إليه سابقا إلا أن البريكس أساسا بنيت على أسس اقتصادية و بمواصفات سياسية ، ولازالت تطبق في كل لقاءاتها اتفاقات اقتصادية وذات منافع اقتصادية مختلفة تعود بالنفع على كافة الدول الأعضاء ، وما يمكن قوله إن هذه الدول استطاعت أن تبني علاقاتها الاقتصادية و التجارية فيما بينها بشكل تكاملي بما يعود بالنفع والفائدة على الدول الأعضاء وفق اتفاقيات وقع فيما بينها ، و ذلك بعد إتمام القمم المتعاقبة و التي قررت فيها تسهيلات عديدة لكي تكون المصالح الاقتصادية لجميع الدول الأعضاء على سلم أولوياتها [1] .

وبالرغم من المشكلات التي تتعرض لها من إغراق سوق البرازيل بالأحذية الصينية وجنوب إفريقيا بالملابس الصينية وفرض الهند رسوما على بعض السلع الصينية ، و وجود خلافات بين موسكو و بكين حول تسعير النفط الروسي فإن هناك تفاؤلا إزاء توسع التجارة بين الدول النامية ، فقد ارتفعت التجارة بين الجنوب والجنوب إلى 17% و من مجمل التجارة العالمية عام 2009 من 7% فقط عام 1999 ، ويتوقع صندوق التنمية الآسيوي تضاعف تلك النسبة خلال عقدين حيث تمثل الدول الآسيوية 75% من التجارة بين الدول النامية كلها ، في حين تمثل الصين وحدها 40%، ومن الملاحظ أن نسبة النمو العالية و السريعة للتبادل التجاري بين دول البريكس و الدول المتمثلة بالدول النامية هي ذات حجم كبير مما يرسخ لاستمرار نجاح هذه المجموعة في تحقيق أهدافها ، وخاصة عند النظر إلى علاقة البريكس التجارية مع دول الجنوب[2].

9.1.عوامل ضعف وقصور لدى مجموعة " بريكس" :[3]

رغم أن مجموعة بريكس تمتلك عوامل قوة وعناصر جذب لا يستهان بها، فإنها لا تخلو من نقاط ضعف قد تؤثر في سير عملها وتوجهاتها، خصوصا إذا كان الهدف منافسة المنظومة الغربية الراسخة اقتصاديا وسياسيا وثقافيا والتي تسيّر العالم منذ عقود. ويمكن اختزال مواطن الضعف تلك كما يلي:

- اختلاف طبيعة الأنظمة السياسية بين دول المجموعة وتوجهاتها الاقتصادية؛
- عدم وجود أمانة عامة أو مؤسسات وهياكل راسخة وثابتة للمجموعة على عكس الاتحاد الأوروبي مثلا؛
- اختلاف التصورات حول القضايا الاقتصادية والتجارية والتمويل بين الدول المؤسسة للمجموعة؛
- التنافس الاقتصادي والتجاري الحاصل بين بعض دول المجموعة خصوصا بين الهند والصين؛
- التخوف من هيمنة الصين على هذا التكتل الدولي ومن سياسات الإغراق وغياب التنسيق في الأسواق؛
- الخلافات السياسية والحدودية والتوترات بين الدول المؤسسة، خصوصا بين الصين والهند؛
- تداخل أنظمة اقتصادية عدة ذات أحجام متفاوتة وأسعار عملات متفاوتة في نظام اقتصادي واحد؛

[1] مرجع سابق ، ص 36

[2] معمري جمال الدين ، **دور تكتل دول البريكس في النظام الدولي الجديد** ،مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر ،جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم ،2023، ص 49

[3] https://www.aljazeera.net/news/longform/2024/10/22/تكتل-بريكس-الطريق-الطويل-لبناء-نظام Op .Cit .

- غياب الرابط الثقافي واختلاف الحضارات رغم عراقتها؛
- التباين في القوة الاقتصادية والتنموية، فالصين تمثل وحدها 69% من إجمالي الناتج المحلي لبريكس، وهو أكثر من ضعف حجم جميع أعضاء "بريكس" الآخرين مجتمعين؛
- غياب الرابط الجغرافي، إذ تنتمي دول المجموعة إلى 4 قارات ولا تجمع بينها روابط سياسية حتى الآن؛
- الصراعات الداخلية في بعض البلدان والأزمات الحادة في أخرى وعدم ثبات أنظمتها؛
- الصراع مع الولايات المتحدة (خاصة روسيا والصين) مما قد يحول الأمر إلى حرب باردة جديدة؛
- علاقة بعض دول البريكس الوطيدة مع الولايات المتحدة مثل الهند، وهي عضو في التحالف الرباعي الذي يضم أيضا الولايات المتحدة واليابان وأستراليا؛
- التخوف من إمكانية أن تصبح المجموعة ملاذا لدول فاشلة اقتصاديا وسياسيا بما يشكل عبئا عليها؛
- لا تملك بريكس أو مؤسساتها المالية التمويلات اللازمة لمنح قروض كبيرة أو إخراج الدول من أزماتها الاقتصادية؛
- قبول الدول ذات الاقتصادات الأضعف قد يوهن العلاقات التي تحاول البلدان بناءها داخل الكتلة؛
- تحفظ الهند على انضمام دول جديدة ومطالبتها بتحديد معايير وشروط واضحة؛
- تخوف الدول الضعيفة اقتصاديا من أن تكون مجرد سوق لسلع الدول المهيمنة ومنتجاتها؛
- التنافس بين الصين والهند على اعتماد عملتيهما المحليتين كأداة للتبادل التجاري داخل المجموعة.

2. تحليل الأداء الاقتصادي للدول محل الدراسة :

سنحاول تحليل الأداء الاقتصادي للدول محل الدراسة بشكل منفصل فيما يلي:

1.2.الصين :[1]

إعتمادا على تقارير مركز بيانات تمكين التنمية من خلال البيانات والإحصاءات للأونكتاد ، تُعد الصين دولة بحجم قارة من حيث المساحة وعدد السكان، وقد شهد اقتصادها تحولًا جذريًا خلال العقدين الأخيرين، إذ ارتفع الناتج المحلي الإجمالي من 2.29 تريليون دولار عام 2005 إلى 17.77 تريليون دولار في 2023، أي بزيادة تفوق 7.7 أضعاف، ما يعكس صعودها من اقتصاد صناعي تقليدي إلى قوة اقتصادية عالمية متنوعة تشمل التكنولوجيا، الخدمات، والاستهلاك المحلي. رغم هذا النمو الكبير، تراجع معدل النمو السنوي الحقيقي للناتج المحلي من 11.39% في 2005 إلى 5.2% في 2023، ما يعكس دخول الاقتصاد الصيني مرحلة نضج، مع بروز تحديات ديموغرافية وهيكلية كشيخوخة السكان، تباطؤ الإنتاجية، والتوترات الجيوسياسية. كما سجل الاقتصاد نموًا ضعيفًا في 2023 بلغ 0.8% فقط، وهو أقل بكثير من المتوسط التاريخي، ما يشير إلى ضغوط مستقبلية على النمو.

[1] https://unctadstat.unctad.org/CountryProfile/GeneralProfile/en-GB/156/index.html viewed on 21/04/2025 23:18 (بتصرف)

وسجل مؤشر أسعار المستهلك لعام 2023 ارتفاعًا طفيفًا بنسبة 0.23% فقط، ما يعكس أحد أدنى معدلات التضخم في تاريخ الصين، ويعزى ذلك إلى ضعف الطلب المحلي نتيجة آثار جائحة كورونا، والسياسات النقدية الحذرة، وتراجع أسعار الطاقة والغذاء. وارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي من 1,745 دولارًا في 2005 إلى 12,491 دولارًا في 2023، مما يشير إلى تحسن كبير في مستويات المعيشة وتحول الصين إلى اقتصاد ذي دخل متوسط إلى مرتفع، رغم استمرار الفجوة التنموية مقارنة بالدول المتقدمة، خصوصًا بين المناطق الحضرية والريفية. كما شهد رصيد الحساب الجاري انخفاضًا ملحوظًا من 5.79% من الناتج المحلي في 2005 إلى 1.42% في 2023، ما يعكس تراجع الاعتماد على الفوائض التجارية لصالح الاستيراد المدفوع بارتفاع الطلب المحلي، إلى جانب انفتاح تدريجي في السياسات المالية والتجارية. أما سعر صرف اليوان، فقد شهد تقديرًا تدريجيًا من 8.194 يوان/دولار في 2005 إلى 6.227 في 2015، ما يعكس التحرير الجزئي للعملة ، رغم غياب بيانات 2023 ، في حين حافظت الصين لاحقًا على استقرار نسبي للعملة لامتصاص الصدمات الخارجية والتوترات التجارية. وتُعد التجارة السلعية الصينية من الأكبر عالميًا، حيث قفزت الصادرات من 761,953 مليون دولار في 2005 إلى 3,379,255 مليون دولار في 2023، ما يعكس القوة التصنيعية والتنافسية العالمية للمنتجات الصينية، خاصة في الإلكترونيات والتكنولوجيا. كما ارتفعت الواردات من 659,953 مليون دولار إلى 2,556,565 مليون دولار في الفترة نفسها، مما يدل على اتساع قاعدة الاستهلاك المحلي وزيادة الطلب على المواد الخام والتكنولوجيا الأجنبية. وأسفر هذا عن فائض تجاري متزايد بلغ 102,000 مليون دولار في 2005 وارتفع إلى 822,690 مليون دولار في 2023، ما يشير إلى استمرار هيمنة الصين على السوق العالمية وتراجع اعتمادها على الواردات. وتُشكل المنتجات الصناعية 94% من الصادرات الصينية، ما يعكس اعتمادها الكبير على الصناعات التحويلية ، مقابل حصة محدودة جدًا للمنتجات الزراعية نظرًا لاستهلاكها المحلي وعدم وفرة الموارد الطبيعية. ومع ذلك، شهد عام 2023 انخفاضًا في معدل نمو الصادرات السلعية بلغ -4.7% ، ما يعكس تباطؤ الطلب العالمي على المنتجات الصينية بفعل التوترات التجارية ، انتقال سلاسل التوريد إلى دول أخرى، آثار ما بعد كورونا، وارتفاع تكاليف الشحن. وتُعد الولايات المتحدة الأمريكية أكبر شريك تصديري للصين في 2023 بقيمة 501,221 مليون دولار، تليها هونغ كونغ (274,519 مليون دولار)، ثم اليابان (157,500 مليون دولار)، كوريا الجنوبية (148,983 مليون دولار)، وفيتنام (137,607 مليون دولار) .

أما في مجال تجارة الخدمات، فقد ارتفعت الصادرات من حوالي 78 مليار دولار عام 2005 إلى 381 مليار دولار في 2023، ما يعكس تنامي قدرة الصين على تقديم خدمات دولية تشمل النقل والسياحة والخدمات التكنولوجية والاستشارية. في المقابل، نمت واردات الخدمات بوتيرة أسرع، من 84 مليار دولار إلى 552 مليار دولار، نتيجة سفر الصينيين للخارج، التعليم الدولي، والخدمات التكنولوجية والمصرفية الأجنبية، ما أدى إلى عجز دائم في الميزان التجاري للخدمات. وبلغت حصة خدمات النقل من صادرات الخدمات 22.8% في 2023، مما يؤكد أهمية الصين في سلاسل الإمداد العالمية. بينما تراجعت خدمات السفر من 37.3% عام 2005 إلى 3.8% فقط في 2023 بسبب قيود كورونا وتراجع السياحة الوافدة. وعلى الجانب الآخر، شهدت خدمات الاتصالات،

المالية، والتكنولوجيا نموًا قويًا، وشكلت مجتمعة أكثر من 50.8% من صادرات الخدمات في 2015، ما يعكس تحول الصين نحو اقتصاد معرفي. وفي مجال الاستثمار، ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة من 7,240,569 مليون دولار في 2005 إلى 16,325,345 مليون دولار في 2023، ما يدل على ثقة المستثمرين الدوليين في الاقتصاد الصيني وجاذبيته للإنتاج والاستهلاك. كما عرفت التدفقات الخارجة (استثمارات الصين في الخارج) نموًا كبيرًا حتى 2015، ثم استقرت نسبيًا، في حين استمرت التحويلات الشخصية كنسبة من الناتج المحلي في التراجع، ما يشير إلى تحسن في فرص العمل والدخل داخل الصين وتقليل الاعتماد على تحويلات المغتربين، وتحول الصين إلى دولة مصدرة للاستثمارات عالميًا.

أما مؤشرات الميزان التجاري ، فقد تراجعت كنسبة من الناتج المحلي من 5.2% عام 2005 إلى 2.38% في 2023، ما يعكس تراجع الوزن النسبي للفائض التجاري في ظل توسع الاقتصاد المحلي. كما انخفضت نسبة الميزان التجاري من الواردات من 18.3% إلى 13.5%، وانخفض الميزان المعدل من 0.084 إلى 0.063 خلال الفترة نفسها، رغم استمرار تسجيل فائض تجاري. وشهد مؤشر الانفتاح التجاري تراجعًا واضحًا من 62.21% عام 2005 إلى 37.32% عام 2023، نتيجة نمو السوق المحلي، تغير سلاسل التوريد العالمية، وتحوّل الصين إلى اقتصاد خدمات، ما جعلها أقل انفتاحًا مقارنة بدول أخرى.

وفي قطاع النقل البحري، عززت الصين قدراتها بشكل كبير، حيث بلغت حصتها من إجمالي حمولة الأسطول التجاري العالمي 5.598% في 2023، ما يعكس تطور البنية التحتية للموانئ واللوجستيات. أما في مجال التكنولوجيا، فما زالت الصين تحتل الصدارة عالميًا في تصدير سلع التكنولوجيا والمعلومات والاتصالات(ICT) ، رغم بعض التراجع النسبي، إلا أنها تبقى أكبر مصدر عالمي لهذا النوع من السلع، ما يبرز قوتها التكنولوجية في التجارة العالمية.

2.2.روسيا : [1]

إعتمادا على تقارير مركز البيانات تمكين التنمية من خلال البيانات والإحصاءات للأونكتاد ، لقد عرف الناتج المحلي الإجمالي (GDP) لروسيا ارتفاعًا ملحوظًا من 771 مليار دولار عام 2005 إلى 1.98 تريليون دولار عام 2023، ما يعكس نموًا اقتصاديًا كبيرًا رغم تأثير العقوبات الغربية منذ 2014. كما ارتفع الناتج المحلي الإجمالي للفرد من 5,335 دولارًا إلى 13,641 دولارًا، رغم تراجع مؤقت في 2015 بسبب الأزمة المالية. بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 6.38% عام 2005 ، وتراجع إلى 4.5% عام 2010 ، ثم انكمش بنسبة – 1.97% عام 2015، قبل أن يتعافى إلى 3.6% عام 2023. أما رصيد الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي فقد انخفض من 10.94% عام 2005 إلى 2.53% عام 2023، مما يعكس تراجع الفوائض التجارية وزيادة نسبية في الواردات. وقد شهد سعر الصرف مقابل الدولار تغيرات حادة ، حيث بلغ 28.28 روبل/دولار عام 2005، و60.94 روبل/دولار في 2015، متأثرًا بالعقوبات وتقلبات أسعار النفط.

[1] https://unctadstat.unctad.org/CountryProfile/GeneralProfile/en-GB/643/index.html viewed on 21/04/2025 23 :20 (بتصرف)

في مجال التجارة السلعية ، ارتفعت الصادرات من 243.8 مليار دولار في 2005 إلى 424.2 مليار دولار في 2023، بينما زادت الواردات من 125.4 مليار إلى 303.3 مليار دولار، مع حفاظ روسيا على فائض تجاري سلعي بلغ 118.4 مليار دولار عام 2005، و151.9 مليار دولار في 2010، ثم انخفض إلى 120.9 مليار دولار في 2023. وقد تراجع معدل نمو الصادرات السلعية إلى –28.3% في 2023 نتيجة العقوبات الغربية، وضعف الطلب العالمي، وصعوبات التوريد. وتشكل الطاقة والمعادن 60% من هيكل الصادرات، بينما تتوزع النسبة المتبقية بين الكيماويات، المنتجات الزراعية والغذائية، والآلات والمعدات، ما يعكس اعتمادًا كبيرًا على المواد الخام. أما في التجارة بالخدمات ، فقد ارتفعت صادرات الخدمات من 28.845 مليار دولار عام 2005 إلى 49.159 مليار دولار عام 2010، قبل أن تتراجع إلى 41.209 مليار دولار في 2023. بالمقابل، زادت واردات الخدمات من 40.471 مليار دولار إلى 75.317 مليار دولار، بعد أن بلغت ذروتها عند 88.768 مليار دولار عام 2015، ما أسفر عن عجز دائم في ميزان التجارة في الخدمات بلغ 34.108 مليار دولار عام 2023.

يتوزع هيكل صادرات الخدمات (2023) على: النقل بنسبة 36.4%، السفر بنسبة 16.3%، والخدمات الأخرى سواء كانت مالية أو غيرها بنسبة 44.1%. أما تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) فقد شهدت انخفاضًا كبيرًا، حيث بلغت التدفقات الواردة 14.4 مليار دولار عام 2005، و31.7 مليار دولار في 2010، ثم تراجعت إلى 8.4 مليار دولار في 2023، نتيجة تدهور الثقة الاقتصادية بسبب العقوبات. بينما بلغت التدفقات الخارجة 16.7 مليار دولار عام 2005، و41.1 مليار دولار عام 2010، ثم استقرت عند 29.1 مليار دولار عام 2023، أي ما يعادل 1.5% من الناتج المحلي الإجمالي. وبلغت التحويلات الشخصية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي 0.45% عام 2005، وارتفعت إلى 0.51% في 2015، في حين لم تتوفر بيانات 2023.

وفي تحليل ميزان التجارة، انخفض ميزان التجارة كنسبة من الناتج المحلي (GDP) من 13.37% عام 2005 إلى 4.44% في 2023، كما تراجع كنسبة من الواردات من 62.77% إلى 23.26%، وهو ما يشير إلى تراجع القدرة التصديرية مقارنة بالواردات. أما الميزان التجاري المعدل فقد انخفض من 0.239 عام 2005 إلى 0.104 عام 2023، مما يدل على ضعف مستمر في الفائض التجاري المعدل بسبب انخفاض عائدات الصادرات وضعف التنافسية في قطاعات أخرى. وفيما يخص مؤشرات النقل البحري ، ارتفعت سعة الأسطول من 8.42 مليون طن عام 2005 إلى 11.2 مليون طن عام 2023، وبلغت حركة الحاويات 3.67 مليون حاوية في 2015، بينما بلغت حصة روسيا من الأسطول العالمي 0.493% في 2023. أما صادرات السلع التكنولوجية فارتفعت من 0.18% من إجمالي الصادرات عام 2005 إلى 0.81% عام 2015، كما بلغت حصة الواردات التكنولوجية 9.14% في 2015، في حين انخفضت نسبة العمالة في تكنولوجيا المعلومات من 4.38% إلى 3.27% بين 2005 و2015.

أما بالنسبة لأهم الشركاء التجاريين لروسيا في عام 2023، فكانت الصين الشريك التجاري الأول، خصوصًا في مجالات الطاقة والمواد الخام، تلتها هولندا بقيمة 30,480 مليون دولار، ثم تركيا بـ25,144 مليون دولار، وألمانيا بـ21,353 مليون دولار، وإيطاليا بـ18,903 مليون دولار. ورغم الصعوبات الاقتصادية والعقوبات الدولية

وتراجع أسعار النفط، ما تزال روسيا تؤدي دورًا مهمًا في مجموعة بريكس(BRICS) ، بفضل قوتها الاقتصادية في مجالات الطاقة والاستثمار، واستمرار التعاون مع دول المجموعة في قطاعات حيوية تؤثر إيجابًا على الاقتصاد العالمي.

3.2.الهند :[1]

إعتمادا على تقارير مركز البيانات تمكين التنمية من خلال البيانات والإحصاءات للأونكتاد ، تُعد الهند واحدة من أسرع الاقتصادات نموًا في العالم ، بفضل امتلاكها ثاني أكبر عدد سكان عالميًا وغالبية شابة تدعم سوق العمل والاستهلاك. تشير بيانات التجارة السلعية من 2005 إلى 2023 إلى نمو كبير في الصادرات من 99.6 مليار دولار إلى 431.6 مليار دولار، وفي الواردات من 142.9 مليار دولار إلى 672.2 مليار دولار، ما أدى إلى اتساع العجز في الميزان التجاري من -43.3 مليار دولار إلى -240.7 مليار دولار، نتيجة الاعتماد المتزايد على الواردات خاصة في مجالات الطاقة، التكنولوجيا والمواد الخام. في 2023، تراجعت صادرات السلع بنسبة -4.8% نتيجة انخفاض الطلب العالمي، تقلبات أسعار الصرف، أو اضطرابات سلاسل الإمداد. وتُظهر بيانات الصادرات تنوعًا في المنتجات بين الزراعية، الصناعية، التكنولوجية والكيميائية. أما أهم خمسة شركاء تجاريين للهند في 2023 فكانوا: الولايات المتحدة الأمريكية (75,805 مليون دولار)، الإمارات (33,021 مليون دولار)، هولندا (23,108 مليون دولار)، الصين (16,245 مليون دولار) وإنجلترا (12,480 مليون دولار) .

أما في تجارة الخدمات ، فقد ارتفعت صادرات الهند من 52.18 مليار دولار عام 2005 إلى 337.54 مليار دولار عام 2023، بينما زادت وارداتها من 60.64 مليار دولار إلى 246.50 مليار دولار، محققة فائضًا بلغ 91.05 مليار دولار في 2023. وتمثل "الخدمات الأخرى" (البرمجيات، الاستشارات، الخدمات المالية) أكثر من 81% من صادرات الخدمات ، في حين تراجعت نسبتا النقل والسياحة ، ما يعكس التحول نحو الاقتصاد الرقمي. وحقق الناتج المحلي الإجمالي (GDP) نموًا من 823.6 مليار دولار عام 2005 إلى 3.58 تريليون دولار في 2023، بينما ارتفع الناتج المحلي الإجمالي للفرد من 713 دولارًا إلى 2,491 دولارًا، مما يعكس تحسن مستوى المعيشة. كما سجل معدل النمو الاقتصادي الحقيقي حوالي 7.92% في 2005 و6.7% في 2023، مما يدل على زخم اقتصادي مستمر. أما الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ، فقد سجل عجزًا معتدلًا تراوح بين 1.05% و3.27%، بما يشير إلى استقرار نسبي في الحسابات الخارجية، في حين تراجع سعر صرف الروبية مقابل الدولار من 44.1 إلى 64.15 بين عامي 2005 و2015، ما يعكس ضعفًا نسبيًا للعملة. وفي جانب التدفقات المالية ، ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) من 7.62 مليار دولار في 2005 إلى 44.06 مليار دولار في 2015، قبل أن تتراجع إلى 28.16 مليار دولار في 2023، مما يعكس بقاء جاذبية الاقتصاد الهندي رغم التحديات. كما زادت الاستثمارات المباشرة الصادرة (FDI) من 2.99 مليار دولار في 2005 إلى 15.95 مليار دولار في 2010، ثم تراجعت إلى 7.57 مليار دولار في 2015 قبل أن ترتفع إلى

[1]https://unctadstat.unctad.org/CountryProfile/GeneralProfile/en-GB/356/index.html viewed on 21/04/2025 23 :25 (بتصرف)

13.34 مليار دولار في 2023، مما يعكس توسع الشركات الهندية خارجيًا. أما التحويلات الشخصية ، فقد ارتفعت من 2.69% إلى 3.21% من الناتج المحلي بين 2005 و2015، وهي تمثل مصدر دخل مهم للأسر. في حين بلغت الاستثمارات الصادرة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي 0.4% في 2023، مما يدل على تنامي نشاط الاستثمار الخارجي.

وبخصوص ميزان التجارة ، بلغ العجز التجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي -4.95% في 2005 وارتفع إلى -7.61% في 2010 ، قبل أن يتحسن إلى -4.31% في 2023 . كما تراجع العجز كنسبة من الواردات من -20.87% إلى -16.66%، وتحسن الميزان التجاري المعدل من -0.117 إلى -0.091 ، ما يعكس بعض التحسن في التوازن التجاري رغم استمرار العجز. أما مؤشرات النقل البحري فقد سجلت نموًا واضحًا في الأسطول البحري من 12,347 ألف طن (2005) إلى 18,129 ألف طن (2023)، كما زادت حركة الحاويات من 9,235,765 وحدة نمطية (TEU) في 2010 إلى 12,318,610 وحدة في 2023، مما يدل على تحسن قدرات الهند اللوجستية. وبلغت حصة الهند من الأسطول التجاري العالمي 0.8%، مما يعكس مكانتها المتنامية في التجارة البحرية. أما في التجارة التكنولوجية، فقد تراجعت صادرات السلع التكنولوجية من 2% من إجمالي الصادرات في 2010 إلى 0.89% في 2015، بينما ارتفعت الواردات التكنولوجية من 6.31% إلى 8.56% في نفس الفترة، مما يشير إلى الاعتماد المتزايد على التكنولوجيا المستوردة. إجمالًا، تُظهر هذه المؤشرات تحسنًا اقتصاديًا شاملًا وتوسعًا في التجارة والخدمات والنقل، كما تؤكد دور الهند المتصاعد في الاقتصاد العالمي ومكانتها المهمة في مجموعة البريكس(BRICS) .

4.1.البرازيل [1]:

إعتمادا على تقارير مركز البيانات تمكين التنمية من خلال البيانات والإحصاءات للأونكتاد ، شهد الناتج المحلي الإجمالي (GDP) للبرازيل تطورًا ملحوظًا، حيث بلغ 891.6 مليار دولار أمريكي عام 2005، وارتفع إلى 2,208.8 مليار دولار عام 2010، قبل أن ينخفض إلى 1,802.2 مليار دولار عام 2015 بسبب الأزمة الاقتصادية، ثم عاد ليرتفع إلى 2,141.9 مليار دولار في 2023، ما يعكس استقرار الاقتصاد البرازيلي. كما ارتفع الناتج المحلي الإجمالي للفرد من 4,828 دولارًا عام 2005 إلى 11,403 دولارًا عام 2010، قبل أن يتراجع إلى 8,936 دولارًا عام 2015 نتيجة الركود، ثم عاد للتحسن ليصل إلى 10,144 دولارًا في 2023. أما نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ، فقد سجّل 3.20% في2005، وارتفع إلى 7.53% في 2010، لينخفض إلى-3.55% في 2015 نتيجة الأزمة، ثم بلغ 3.10% في 2023، مما يعكس تعافي الاقتصاد.وبالنسبة لميزان الحساب الجاري ، تحقق فائض بنسبة 1.31% من الناتج المحلي عام 2005، ثم تحوّل إلى عجز بلغ -3.93% في 2010 و-3.52% في 2015، قبل أن يتحسن إلى -1.02% في 2023، رغم

[1] https://unctadstat.unctad.org/CountryProfile/GeneralProfile/en-GB/076/index.html viewed on 21/04/2025 23 :15

استمرار التحديات التجارية. وفي ما يتعلق بسعر الصرف، بلغ 2.434 ريال/دولار أمريكي عام 2005، وتحسّن إلى 1.759 في2010، ثم انخفض إلى 3.327 في 2015 ، بينما لم تُتوفر بيانات دقيقة لعام 2023.

أما صادرات السلع ، فقد بلغت 118.5 مليار دولار عام 2005، ثم ارتفعت إلى 200.4 مليار دولار عام 2010 نتيجة زيادة الطلب العالمي، قبل أن تنخفض إلى 186.8 مليار دولار في 2015 بسبب الأزمة، ثم عادت لترتفع إلى 339.7 مليار دولار في 2023، مدفوعة بارتفاع الطلب العالمي وخاصة من الصين. كما ارتفعت واردات السلع من 77.6 مليار دولار في 2005 إلى 193.2 مليار دولار في 2010، ثم انخفضت إلى 180.5 مليار دولار عام 2015، وارتفعت مجددًا إلى 252.7 مليار دولار في 2023. وبلغ الفائض التجاري 40.9 مليار دولار في 2005، ثم تراجع إلى 7.25 مليار دولار في 2010، وحافظ على فائض قدره 6.32 مليار دولار في 2015، قبل أن يرتفع إلى 86.99 مليار دولار في 2023. وقد بلغ معدل نمو صادرات السلع +1.7% في 2023، ويُعزى هذا التحسن إلى زيادة الطلب على المواد الخام مثل الصويا، الحديد، والنفط، التي ازدادت أهميتها في الصادرات، بينما ظلت المنتجات الصناعية أقل وزنًا.

أما أهم الشركاء التجاريين للبرازيل عام 2023 فكانوا: الصين (104,325 مليون دولار)، الولايات المتحدة (37,452 مليون دولار)، الأرجنتين (16,712 مليون دولار)، هولندا (12,148 مليون دولار)، والمكسيك (8,572 مليون دولار). وارتفعت صادرات الخدمات من 14.8 مليار دولار في 2005 إلى 45.2 مليار دولار في 2023، بينما زادت الواردات من 24.8 مليار دولار إلى 82.8 مليار دولار، مما أدى إلى عجز في ميزان تجارة الخدمات بلغ 37.6 مليار دولار عام 2023. وتغيّر تركيب صادرات الخدمات، حيث انخفضت حصة النقل من 17.7% إلى 15%، والسياحة من 26.2% إلى 15.3%، بينما ارتفعت "الخدمات الأخرى" من 56.1% إلى 67.2% .

وشهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) نموًا من 15.1 مليار دولار في 2005 إلى 65.9 مليار دولار في 2023، بينما ارتفعت التدفقات الخارجة (FDI) من 2.5 مليار دولار إلى 29.9 مليار دولار، بما يعكس توسع الاستثمارات البرازيلية في الخارج. وبلغت التحويلات الشخصية نسبة 0.31% من الناتج المحلي في 2005، وانخفضت إلى 0.14% في 2010 و0.16% في 2015، دون بيانات متوفرة لعام 2023. وتمثل التدفقات الخارجة للاستثمار الأجنبي في 2023 نحو 1.4% من الناتج المحلي الإجمالي، مما يشير إلى توسع خارجي متزايد. وبلغ فائض الميزان التجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في 2023 نحو 1.84%، وكنسبة من الواردات 11.38%، بينما وصل الميزان المعدل إلى 0.054، ما يعكس تحسنًا واضحًا في التوازن التجاري.

وفي مجال النقل البحري، ارتفع حجم أسطول الشحن من 3.4 مليون طن في 2010 إلى 5.5 مليون طن في 2023، وبلغت حركة الحاويات 9.26 مليون وحدة (TEU) في 2015 مقارنة بـ7.22 مليون وحدة في 2010، ما يدل على تحسن قدرات البرازيل اللوجستية. وانخفضت حصة صادرات السلع الإلكترونية والاتصالات (ICT)من 3.14% في 2005 إلى 0.46% في 2015، كما تراجعت حصة الواردات من 11.74% إلى 8.22%، في حين بلغت حصة البرازيل من الأسطول التجاري العالمي في 2023 حوالي 0.242%. وبالمجمل،

تُعد البرازيل قوة اقتصادية رائدة في أمريكا اللاتينية بفضل مواردها الطبيعية الضخمة وقطاعها الزراعي القوي، ورغم التحديات الهيكلية كالبطالة وعدم المساواة، تواصل جذب الاستثمارات الأجنبية وتعزيز مكانتها في التجارة العالمية والسعي نحو تحقيق نمو مستدام.

5.2.جنوب إفريقيا : [1]

إعتمادا على تقارير مركز البيانات تمكين التنمية من خلال البيانات والإحصاءات للأونكتاد ، بلغت صادرات السلع في جنوب إفريقيا 51,626 مليون دولار أمريكي عام 2005، وارتفعت إلى 91,347 مليون دولار في 2010، قبل أن تتراجع إلى 81,002 مليون دولار في 2015، ثم عادت للارتفاع إلى 110,855 مليون دولار عام 2023. في المقابل، ارتفعت واردات السلع من 62,304 مليون دولار عام 2005 إلى 96,835 مليون دولار في 2010، ثم إلى 104,651 مليون دولار في 2015، ووصلت إلى 130,747 مليون دولار عام 2023. وأدى هذا النمو المتسارع في الواردات مقارنة بالصادرات إلى عجز مستمر في الميزان التجاري بلغ (-10,679 مليون دولار) عام 2005، وتحسن إلى (-5,488 مليون دولار) في 2010، ثم تدهور إلى (-23,649 مليون دولار) عام 2015، قبل أن يتحسن نسبيًا إلى (-19,892 مليون دولار) في 2023. ورغم أن إجمالي الصادرات في 2023 بلغ 110.9 مليار دولار، فقد انخفض معدل نمو الصادرات السلعية بنسبة -9.8% مقارنة بعام 2022، ما يشير إلى تراجع في قيمة الصادرات.

ويستمر هيكل صادرات جنوب إفريقيا في 2023 بالاعتماد الكبير على المعادن والمواد الخام، حيث تمثل نحو 60% من إجمالي الصادرات ، خاصة الذهب ، البلاتين، والفحم. وتسهم المنتجات الزراعية، مثل العنب والحمضيات، بنسبة 15–18%، بينما يشكل قطاع السيارات والمركبات حوالي 4–5%، والمنتجات الكيماوية والصناعية نحو 7–8%. كما تُمثل المنتجات النفطية المكررة ما بين 2–3%. وكانت أهم وجهات التصدير في 2023: الصين (12,482 مليون دولار)، الولايات المتحدة الأمريكية (8,320 مليون دولار)، ألمانيا (7,487 مليون دولار)، موزمبيق (6,182 مليون دولار)، واليابان (5,748 مليون دولار). وفي مجال التجارة في الخدمات، بلغت صادرات الخدمات 14.19 مليار دولار أمريكي في 2023، مقابل واردات بقيمة 18.56 مليار دولار، ما أدى إلى عجز بلغ 4.37 مليار دولار. وانخفضت حصة قطاع السفر إلى 40%، بينما ارتفعت حصة الخدمات الأخرى، مثل المالية والتجارية، إلى 47.7%. كما تراجعت حصة قطاع النقل من 19.2% عام 2010 إلى 11.8% في 2023.

بلغ الناتج المحلي الإجمالي (GDP) لجنوب إفريقيا 377.95 مليار دولار أمريكي عام 2023، بنمو حقيقي ضعيف لم يتجاوز 0.6%، ما يعكس التحديات الاقتصادية التي تواجه البلاد. كما انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي إلى 5,979 دولارًا، مما يدل على تراجع في القوة الشرائية. ورغم تحسن العجز في الحساب الجاري إلى (-1.63%) من الناتج المحلي، فإنه لا يزال سالبًا، مما يعكس اعتمادًا مستمرًا على التمويل الخارجي. وفي جانب

[1]https://unctadstat.unctad.org/CountryProfile/GeneralProfile/en-GB/710/index.html viewed on 24/04/2025 23 : 30 (بتصرف)

الاستثمار الأجنبي المباشر، سجلت تدفقات خارجة سالبة بنسبة -0.7% من الناتج المحلي عام 2023، ما يدل على قيام المستثمرين المحليين بسحب استثماراتهم الخارجية، إما لإعادة توجيهها محليًا أو بسبب تراجع العوائد والمخاطر الخارجية. كما تتسم التدفقات المالية في جنوب إفريقيا بالتقلب، سواء من حيث الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو المحافظ المالية، وتلجأ الدولة أحيانًا إلى القروض الدولية لتمويل مشاريعها أو مواجهة أزماتها.

أما على مستوى الميزان التجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ، فقد تحسّن من عجز بسيط (-0.22%) عام 2005 إلى فائض بلغ 1.15% في 2010، ثم عاد إلى عجز بنسبة -1.30% عام 2015، قبل أن يتحول مجددًا إلى فائض طفيف بنسبة 0.33% في 2023. وبالنسبة إلى الميزان كنسبة من الواردات ، تحوّل من -0.93% في 2005 إلى 4.68% في 2010، ثم تراجع إلى -4.47% في 2015، ليستقر عند 1.00% في 2023. وبلغ الميزان المعياري مستوى -0.005 عام 2005، ثم ارتفع إلى 0.023 في 2010، قبل أن ينخفض مجددًا إلى -0.023 عام 2015، ليعود إلى مستوى متوازن (0.00) عام 2023، ما يعكس استقرارًا نسبيًا في الأداء التجاري مؤخرًا.

وفي مجال النقل البحري، ارتفع حجم الأسطول التجاري الوطني من 104 ألف طن وزن حمولة ساكنة (DWT)عام 2005 إلى 546 ألف DWT عام 2023، ما يدل على تحسن القدرات اللوجستية. كما ارتفعت مناولة الحاويات في الموانئ من 3.99 مليون وحدة (TEU) عام 2010 إلى 4.66 مليون وحدة في 2015، رغم عدم توفر بيانات لعام 2023. وبالنسبة لتجارة السلع التكنولوجية(ICT) ، مثّلت صادراتها 1.25% من إجمالي الصادرات عام 2005، وارتفعت إلى 1.42% عام 2015، بينما تراجعت الواردات من 11.09% إلى 8.93% خلال نفس الفترة، ما يشير إلى استمرار الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة. وفي عام 2023، بلغت مساهمة جنوب إفريقيا في الأسطول التجاري العالمي 0.024% فقط، ما يؤكد محدودية دورها في النقل البحري العالمي رغم التحسن المحلي.

وفي المجمل، تعكس المؤشرات الاقتصادية لجنوب إفريقيا في 2023 تحسنًا نسبيًا في بعض الجوانب مثل استقرار الميزان التجاري وزيادة القدرات اللوجستية البحرية، ما يعزز من دورها داخل مجموعة البريكس (BRICS) ، ورغم مساهمتها المحدودة في التجارة البحرية العالمية واعتمادها النسبي على الواردات التكنولوجية، إلا أن موقعها الجغرافي كبوابة نحو إفريقيا، إلى جانب بنيتها التحتية المينائية، يجعل منها شريكًا استراتيجيًا في تعزيز التعاون التجاري واللوجستي داخل البريكس، خاصة في مجالات الزراعة، المعادن، والخدمات المالية.

3.متغيرات الدراسة ومصادر البيانات :

1.3.متغيرات الدراسة:

بعد الاطلاع على الدراسات السابقة وتحليلها واختيار العينة حاولنا الاعتماد في هذه الدراسة على مجموعة من المؤشرات للإجابة على الإشكالية المطروحة من خلال القياس الاقتصادي وذلك كالتالي:

1.1.3. المتغير التابع:

- صادرات السلع والخدمات

2.1.3. المتغيرات المستقلة: وتشمل مؤشرات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية والمؤشرات المفسرة للأداء التصديري :

- **متغيرات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية:**

– القيمة المضافة الأجنبية في إجمالي الصادرات (FVA)

– القيمة المضافة المحلية في إجمالي صادرات المنتجات الوسيطة (DVX)

- **الاستثمار الأجنبي المباشر** (FDI)
- **الناتج المحلي الإجمالي** (GDP)
- **سعر الصرف الرسمي** (NEER) : نظرا لعدم توفر بيانات كاملة وموحدة لمؤشر سعر الصرف الحقيقي لجميع دول البريكس تم استخدام مؤشر سعر الصرف الرسمي الاسمي كبديل لقياس أثر تقلبات العملة على الأداء التصديري .

2.3. مصادر البيانات:

الجدول التالي يوضح تعريف كل مؤشر حسب الجهة التي تصدره:

الجدول (2-1) متغيرات الدراسة ومصادر البيانات

المؤشر	التعريف	المصدر
المتغير التابع		
صادرات السلع والخدمات (% من الناتج المحلي الإجمالي)	تُمثل صادرات السلع والخدمات قيمة جميع السلع والخدمات السوقية الأخرى المُقدمة إلى بقية العالم. وتشمل قيمة البضائع، والشحن، والتأمين، والنقل، والسفر، والإتاوات، ورسوم التراخيص، وخدمات أخرى، مثل الاتصالات، والبناء، والخدمات المالية، وخدمات المعلومات، وخدمات الأعمال، والخدمات الشخصية، والخدمات الحكومية. وتُستثنى من ذلك تعويضات الموظفين، ودخل الاستثمار (الذي كان يُسمى سابقًا خدمات عوامل الإنتاج)، ومدفوعات التحويل.	البنك الدولي https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators
المتغيرات المستقلة		
القيمة المضافة الأجنبية في إجمالي الصادرات	تُعرَّف حصة القيمة المضافة الأجنبية من إجمالي الصادرات، للصناعة المحلية **i** في الدولة**c** ، **EXGR_FVASH (c,i)**، بأنها القيمة المضافة الأجنبية المتجسدة في إجمالي الصادرات **EXGR_FVA (c,i)**، كنسبة مئوية من إجمالي الصادرات **EXGR (c,i)**. وتُعَدُّ هذه النسبة "مقياسًا لشدة القيمة المضافة الأجنبية"، ويُشار إليها غالبًا بمحتوى الواردات من الصادرات ، وتُعتبر مقياسًا للروابط العكسية في تحليلات سلاسل القيمة العالمية.	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية https://data-explorer.oecd.org/?pg=0&bp=true&snb=14&tm=TIVA&fc=Measure
: القيمة المضافة المحلية في إجمالي صادرات المنتجات الوسيطة	يُعرَّف مؤشر **EXGR_INTDVASH (c,i)** بأنه القيمة المضافة المحلية في إجمالي صادرات المنتجات الوسيطة، حسب القطاع الصناعي (**i**) في الدولة(**c**) ، كنسبة مئوية من إجمالي صادرات القطاع الصناعي .(**EXGR (c,i**)) ويكشف هذا المؤشر عن حصة صادرات القطاع الصناعي من القيمة المضافة المحلية المخصصة لمزيد من الإنتاج ضمن اقتصادات الشركاء المباشرين – إما لتلبية الطلب النهائي للشركاء أو لتُجسَّد في صادراتهم. ويمكن اعتباره مقياسًا للروابط الأمامية في سلاسل القيمة العالمية (**GVCs**). يُلاحظ أن **EXGR_INTDVASH** + **EXGR_FNLDVASH = EXGR_DVASH**.	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية https://data-explorer.oecd.org/?pg=0&bp=true&snb=14&tm=TIVA&fc=Measure
الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الداخلة (% من الناتج المحلي الإجمالي)	الاستثمار الأجنبي المباشر هو صافي تدفقات الاستثمار الداخلة للحصول على حصة إدارية دائمة (**10%** أو أكثر من الأسهم ذات حق التصويت) في مؤسسة تعمل في اقتصاد غير اقتصاد المستثمر. وهو مجموع رأس المال السهمي، وإعادة استثمار الأرباح، ورأس المال طويل الأجل، ورأس المال قصير الأجل، كما هو موضح في ميزان المدفوعات. تُظهر هذه السلسلة صافي التدفقات الداخلة (تدفقات الاستثمار الجديدة مطروحًا منها الاستثمارات المسحوبة) في الاقتصاد المُبلّغ عنه من المستثمرين الأجانب، وتُقسّم على الناتج المحلي الإجمالي.	قاعدة بيانات البنك الدولي https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators
الناتج المحلي الإجمالي (بالدولار الأمريكي الحالي)	الناتج المحلي الإجمالي بأسعار المشتري هو مجموع القيمة المضافة الإجمالية لجميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد، مضافًا إليه أي ضرائب على المنتجات، مطروحًا منه أي إعانات غير مشمولة في قيمة المنتجات. يُحسب دون خصم أي إهلاك للأصول المصنّعة أو استنزاف وتدهور الموارد الطبيعية. البيانات معطاة بالدولار الأمريكي الحالي. تُحوّل أرقام الناتج المحلي الإجمالي بالدولار من العملات المحلية باستخدام أسعار الصرف الرسمية السنوية. بالنسبة لبعض الدول التي لا يعكس فيها سعر الصرف الرسمي السعر المطبق فعليًا على معاملات الصرف الأجنبي الفعلية، يُستخدم عامل تحويل بديل.	قاعدة بيانات البنك الدولي https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators
سعر الصرف الرسمي	سعر الصرف الرسمي هو سعر الصرف الذي تحدده السلطات الوطنية أو الذي يُحدد في سوق الصرف الرسمي. ويُحسب كمتوسط سنوي بناءً على المتوسطات الشهرية (وحدات العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي).	قاعدة بيانات البنك الدولي https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على قواعد البيانات.

3.3 . تطور مؤشر صادرات السلع والخدمات خلال فترة الدراسة:

الشكل (2-5) تطور مؤشر صادرات السلع والخدمات

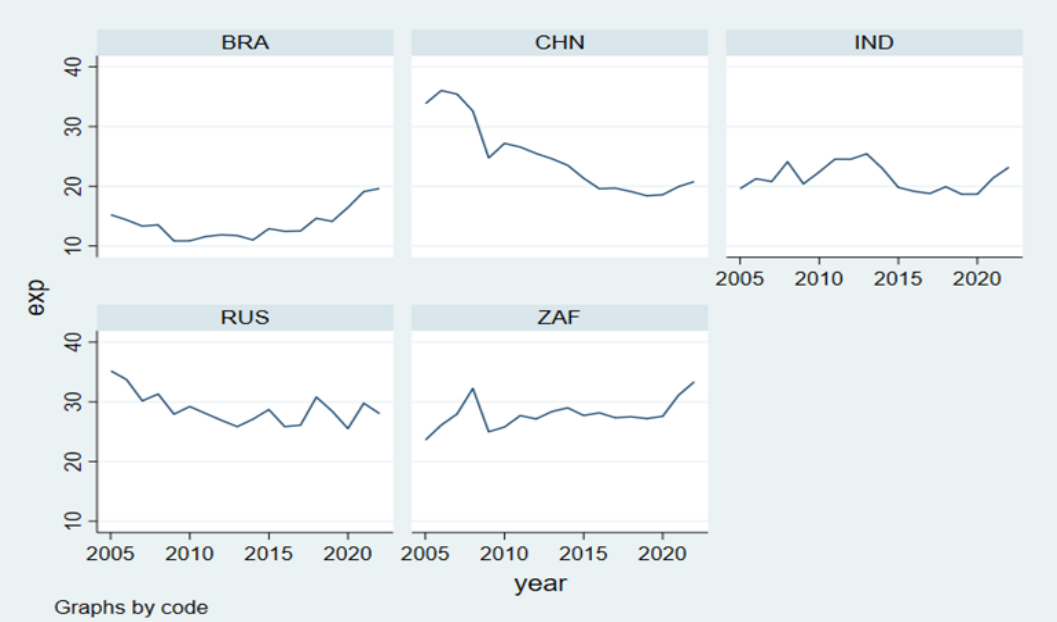

المصدر: من اعداد الطلبة بناءا على بيانات البنك الدولي.

ومن خلال الشكل (2-5) نلاحظ بان الصين شهدت انخفاضًا تدريجيًا في نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، بحيث انخفضت صادراتها بشكل واضح بعد 2008 ، ربما نتيجة الأزمة المالية العالمية وتغيرات في هيكل التجارة الصينية ، لكنها استقرت لاحقًا عند مستويات أقل ، من أكثر من 35% عام 2005 إلى حوالي 25% في 2020. هذا التراجع النسبي لا يعني تراجع القوة التصديرية، بل يعكس نمواً داخلياً أكبر في الاستهلاك المحلي وتحولاً استراتيجياً نحو "اقتصاد السوق المحلي الكبير". فبينما واصلت الصادرات النمو بالقيمة المطلقة، تسارعت وتيرة نمو القطاعات الخدمية والاستهلاكية، مما قلل من نسبة الصادرات إلى الناتج الكلي. كما أن سياسات الصين لدعم الابتكار والصناعة المحلية وتخفيف الاعتماد على السوق الخارجي لعبت دورًا بارزًا في هذا التحول.

أما فيما يتعلق بالهند فقد تأرجحت نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي بين 19% و22% خلال هذه الفترة، ما يعكس نمواً بطيئاً نسبيًا مقارنة بالصين. أحد الأسباب الرئيسية لذلك هو هيكل الاقتصاد الهندي، الذي يعتمد بدرجة كبيرة على السوق المحلية. على الرغم من التحسن في صادرات الخدمات، خصوصاً تكنولوجيا المعلومات، ظلت صادرات السلع ضعيفة نسبيًا بسبب تحديات في البنية التحتية، وتكلفة الإنتاج، وسياسات تجارية أقل مرونة. إضافة إلى ذلك، تأثرت الهند بالأزمات المالية العالمية خاصة في 2008 وبضعف الطلب من الشركاء التجاريين الأساسيين، مثل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.

و شهدت البرازيل تقلبات كبيرة في نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي، تراوحت بين 10% و17%، متأثرة بشدة بتقلب أسعار السلع الأساسية. حيث شهدت الصادرات استقرارًا منخفضًا نسبيًا حتى عام 2015، تلاه تحسن تدريجي حتى 2022، مما قد يعكس تحسنًا في الأداء الاقتصادي ، و تعتمد البرازيل على صادرات المواد الخام مثل

خام الحديد، السكر، فول الصويا، والنفط، مما يجعلها عرضة لتقلبات الأسعار العالمية. علاوة على ذلك، تسببت الأزمات السياسية والاقتصادية الداخلية، كأزمة الركود في 2014–2016، في إضعاف أداء الاقتصاد الكلي، وبالتالي أثر ذلك سلبًا على النمو التصديري مقارنة بإجمالي الناتج. كما لم تحقق سياسات تنويع الصادرات الأهداف المرجوة خلال هذه الفترة.

و قد أظهرت جنوب إفريقيا استقرارًا نسبيًا في نسبة صادراتها للناتج المحلي، حيث تراوحت بين 23% و28%. حيث أظهرت نمواً ملحوظاً بعد 2008، مع استقرار نسبي تلاه ارتفاع في السنوات الأخيرة ، ما قد يشير إلى توسع في قطاعات التصدير أو تحسن في الطلب الخارجي، ويرجع هذا إلى تركيبة صادراتها المعتمدة بشكل كبير على المعادن مثل الذهب والبلاتين والفحم. و رغم استقرار النسبة، إلا أن هناك ضعفًا في التنوع القطاعي ، حيث أن الاقتصادات المعتمدة على الموارد الطبيعية تواجه بطبيعتها تقلبات بسبب الأسعار العالمية والطلب الخارجي. إضافة لذلك، فإن بعض التحديات مثل ضعف البنية التحتية، ارتفاع تكاليف الكهرباء، والاضطرابات العمالية أثرت على تنافسية صادراتها.

أما فيما يتعلق بروسيا ، تُظهر هذه البيانات انخفاضًا تدريجيًا في نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، مما قد يشير إلى تراجع في أهمية التجارة الخارجية بالنسبة للاقتصاد الروسي. تُعزى هذه التقلبات إلى عدة عوامل، منها تقلبات أسعار النفط والغاز، وهما المصدرين الرئيسيين للصادرات الروسية، بالإضافة إلى التحديات الاقتصادية والسياسية التي واجهتها روسيا خلال هذه الفترة. حيث تأثرت الصادرات الروسية بتقلبات أسعار السلع الأساسية والعوامل الجيوسياسية ، بحيث تعكس تقلبات نسبة الصادرات في روسيا تأثرها الكبير بأسواق الطاقة ، والسياسات الغربية بعد 2014 ، وضعف التنوع الاقتصادي ، إلى جانب أثر جائحة كوفيد-19 في 2020.

و في الأخير فإن الدول التي اعتمدت على السلع الأساسية (البرازيل، روسيا، جنوب إفريقيا) كانت أكثر عرضة للتقلبات. و الدول التي نجحت في تنويع صادراتها (الصين، جزئياً الهند) أظهرت نمواً أكثر استقرارًا. و قد كان التنويع الاقتصادي، تحسين البنية التحتية، والاستقرار السياسي كانت عوامل رئيسية في تعزيز القدرة التصديرية.

ثانيا :الأدوات الإحصائية والبرامج المستخدمة في معالجة المعطيات:

1.البرامج الإحصائية:

تم الاعتماد على برنامج STATA16 لتقدير نموذج الدراسة واجراء مختلف الاختبارات الاحصائية.

2.الأدوات الإحصائية والطرق:

للإجابة على الإشكالية المطروحة وقياس أثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على الأداء التصديري لبلدان العينة، سيتم اجراء الاختبارات ثم القيام بالتحليل الاحصائي والتفسير الاقتصادي لنتائج التقدير.

كما أشرنا سابقا فإن الدراسة تهدف الى التعرف تجريبيا على مدى تأثير المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على الأداء التصديري ، ولهذا الغرض استخدمت الدراسة منهج بيانات البانل (Panel data) والتي تتميز بـ[1]:

- التحكم في التباين الفردي الذي يظهر في البيانات المقطعية أو الزمنية والذي قد يؤدي الى نتائج متحيزة؛
- تضمنها لمحتوى معلوماتي أكثر من السلاسل الزمنية او المقطعية وبالتالي الحصول على تقديرات ذات ثقة اعلى، كما أن مشكلة الارتباط المشترك بين المتغيرات تكون أقل حدة من بيانات السلاسل الزمنية، وتتميز بيانات البانل بعدد أكبر من درجات الحرية؛
- توفر بيانات البانل إمكانية أكبر لدراسة ديناميكية التعديل التي قد تخفيها البيانات المقطعية؛
- تسهم في الحد من إمكانية ظهور مشكلة المتغيرات المهملة الناتجة عن خصائص المفردات غير المشاهدة والتي تقود عادة الى تقديرات متحيزة في الانحدارات المفردة، وتبرز أهمية استخدام بيانات البانل في كونها تأخذ بالاعتبار الاختلاف غير الملحوظ او عدم التجانس Heterogeneous بين مفردات العينة سواء في البيانات المقطعية أو الزمنية؛
- تساعد في منع مشكلة عدم تجانس حد الخطأ Heteroscedasticity الشائعة عند استخدام بيانات المقطع العرضي في تقدير النموذج القياسي.

وكما أن أدبيات القياس الاقتصادي لبيانات البانل تقتضي القيام بعدة اختبارات وتقديرات، يمكن إجمالها كما وردت في هذه الدراسة كالآتي:

- اختبار إحصائية فيشر **F** المقيد للمفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة، حيث الفرضية الصفرية تشير الى كون النموذج التجميعي هو الأفضل؛
- اختبار هوسمان **Hausman** للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية، حيث أن الفرضية الصفرية تشير الى أن النموذج المفضل هو التأثيرات العشوائية مقابل التأثيرات الثابتة؛
- اختبار **Breusch and Pagan Lagrangian** اختبار للمفاضلة بين النموذج العشوائي والتجميعي حيث تشير الفرضية الصفرية الى ان النموذج التجميعي هو الأفضل مقابل النموذج العشوائي؛
- اختبار **Wald Modified** لعدم تجانس التباينات لنماذج انحدار الآثار الثابتة، حيث تشير الفرضية الصفرية الى تجانس تباينات نموذج الأثار الثابتة؛
- اختبار **LM Pagan–Breusch** لاستقلالية البواقي للمقاطع العرضية، حيث تشير الفرضية الصفرية لاستقلالية البواقي للمقاطع العرضية لنموذج البانل؛

[1] عابد العبدلي، **محددات التجارة البينية للدول الإسلامية باستخدام منهج تحليل البانل**، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، مجلد 16، عدد 1، 2010، ص: 16.

- اختبار **Born and Breitung HR-test** للارتباط الذاتي لبيانات البانل حيث تشير الفرضية الصفرية الى عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي لبيانات البانل ؛
- تقدير **PCSC** أو **Panel Corrected Standard Errors** ويستخدم مع نماذج بيانات البانل عند التغاير غير المتجانس والارتباط التسلسلي أو الترابط بين المقاطع العرضية وقد طور هذا التقدير من طرف Beck & katz لزيادة دقة الخطأ المعياري مع الحفاظ على ثبات التقدير؛
- تقدير **Kraay and Driscoll** حيث ينتج أخطاء معيارية للمعاملات المقدرة بواسطة انحدار تأثيرات WLS / OLS المجمعة أو التأثيرات الثابتة أو انحدار GLS العشوائي .كما يفترض أن تكون بنية الخطأ غير متجانسة، مرتبطة فيما بينها مع بعض الإبطاء، وحتى مرتبطة بين المجموعات (البانل)؛
- تقدير **FGLS**يناسب النماذج الخطية لبيانات البانل باستخدام المربعات الصغرى المعممة الممكنة. ويتيح التقدير في وجود ارتباط ذاتي (AR 1) داخل البانل وارتباط المقاطع العرضية وعدم تجانس التباينات عبر البانل. كما يمكننا الحصول على نتائج دالة الإمكان الأعظم MLE من خلال تحديد خيار.igls؛
- تقدير **Robust** يشاع استخدامه لضمان الاستدلال الإحصائي الصحيح عند انتهاك بعض افتراضات نموذج الانحدار الأساسي. شريطة أن يتم توزيع البواقي بشكل مستقل، فإن الأخطاء المعيارية التي يتم الحصول عليها عن طريق هذا المقدر تكون متسقة حتى لو كانت البواقي غير متجانسة.

المبحث الثاني

تقدير النموذج ومناقشة وتحليل النتائج

نحاول في هذا الجزء من الدراسة تقدير النموذج المقترح والذي يتمثل في صادرات السلع والخدمات كمتغير تابع يعبر عن الاداء التصديري، ونسبة القيمة المضافة الأجنبية في الصادرات ونسبة القيمة المضافة المحلية في الصادرات، كمتغيرات مستقلة تعبر عن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية و متغيرات مستقلة اخرى تؤثر في الاداء التصديري ، كسعر الصرف الاسمي، والاستثمار الأجنبي المباشر. وكذلك الناتج المحلي الإجمالي.

أولا. الاختبارات القياسية :

1. الاختبارات الإحصائية والمقاربات القياسية لمتغيرات نموذج الدراسة:

سيتم تقدير النموذج المعتمد في هذه الدراسة وفق المعادلة الآتية:

EXP= F (FVA, DVX, GDP, FDI, NEER)

وبما أن متغيرات الدراسة عبارة على بيانات بانل (Panel data)، وهي عبارة عن بيانات ثنائية بُعدها الأول هو المقاطع العرضية (cross-section) وتتمثل في 5 دول المؤسسة لمجموعة البريكس، وبُعدها الثاني هو السلاسل الزمنية (time series) وتتمثل في الفترة الزمنية بالسنوات 2005-2022. وحيث أن كل من عدد المقاطع العرضية (الدول) وطول السلسلة الزمنية (السنوات) صغير، فإننا سوف نعتمد على التحليل القياسي الساكن للبانل، عبر خيار المفاضلة بين نماذج بيانات البانل في أشكالها الرئيسية وهي: نموذج الانحدار التجميعي (Pooled Regression Model (PM))، نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects Model (FEM))، ونموذج التأثيرات العشوائية (Random Effects Model (REM)). [1]

2.الإحصاءات الوصفية للنموذج:

جدول رقم (2-2):المتوسطات الحسابية لمتغيرات الدراسة لكافة أفراد العينة

```
. tabstat exp FDI GDP NEER dvx fva, by(country)

Summary statistics: mean
  by categories of: country (code)
```

country	exp	FDI	GDP	NEER	dvx	fva
BRA	13.68047	3.200202	1.86e+12	2.978088	55.68889	11.95
CHN	24.86013	2.706894	9.65e+12	6.815588	41.41667	18.36111
IND	21.42682	1.872842	2.03e+12	58.33486	44.21111	19.52222
RUS	28.81525	2.104505	1.62e+12	45.91341	70.63889	8.883333
ZAF	27.93639	1.86227	3.71e+11	10.90442	55.87778	19.82222
Total	23.34381	2.349343	3.11e+12	24.98927	53.56667	15.70778

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي stata 16

[1] Baltagi, B. H. 2013. Econometric Analysis of Panel Data. 5th ed. Chichester, UK: Wiley

يشير التحليل الإحصائي إلى وجود تباين ملحوظ في المتوسطات الحسابية بين دول العينة. تسجل الصين أعلى متوسط في الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، في حين تتصدر جنوب إفريقيا في الصادرات (exp) والقيمة المضافة الأجنبية (fva). روسيا تمتلك أعلى مؤشر لتنويع الصادرات (dvx)، بينما تتميز الهند بأعلى سعر صرف فعلي اسمي (NEER). أما البرازيل، فتسجل أدنى المتوسطات في معظم المتغيرات. يوضح المتوسط العام لجميع الدول توازنًا نسبيًا، مع وجود فروقات تعكس التباين في البنية الاقتصادية والتكامل العالمي بين هذه الدول.

جدول رقم (2–3):الإحصاءات الوصفية

Variable		Mean	Std. Dev.	Min	Max	Observations	
exp	overall	23.34381	6.479284	10.85137	36.0352	N =	90
	between		6.131528	13.68047	28.81525	n =	5
	within		3.40098	16.89368	34.51888	T =	18
fva	overall	15.70778	4.963218	7.7	25.5	N =	90
	between		4.98028	8.883333	19.82222	n =	5
	within		2.137296	10.58556	21.68556	T =	18
dvx	overall	53.56667	10.65268	37.8	72.4	N =	90
	between		11.58075	41.41667	70.63889	n =	5
	within		2.232282	46.78889	58.48889	T =	18
FDI	overall	2.349343	1.421295	-1.756418	9.660265	N =	90
	between		.586524	1.86227	3.200202	n =	5
	within		1.319764	-1.511581	10.14734	T =	18
GDP	overall	3.11e+12	4.00e+12	2.89e+11	1.79e+13	N =	90
	between		3.71e+12	3.71e+11	9.65e+12	n =	5
	within		2.20e+12	-4.26e+12	1.13e+13	T =	18
NEER	overall	24.98927	24.89069	1.672829	78.60449	N =	90
	between		25.31258	2.978088	58.33486	n =	5
	within		10.06012	3.928742	52.73022	T =	18

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي stata 16

تشير النتائج الإحصائية إلى وجود تباين واضح في البيانات بين الدول وداخلها عبر الزمن من الناحية الاقتصادية ، يظهر أن متوسط الصادرات (exp) بلغ 23.34381 ، مع تفاوت كبير بين الدول، مما يعكس اختلاف القدرات التصديرية. كما أن القيمة المضافة الأجنبية (fva) ومتوسطها 15.70778 تشير إلى تفاوت في اندماج الدول في سلاسل القيمة العالمية. التنوع في الصادرات (dvx) مرتفع نسبيًا بمتوسط 53.56667، ما يعكس تنوعًا جيدًا في هيكل الصادرات. أما الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) فمتوسطه منخفض نسبيًا 2.349343 ، مما يدل على تفاوت في جاذبية الدول للاستثمار. الناتج المحلي الإجمالي (GDP) يظهر تباينًا كبيرًا بين الدول، وهو متوقع بالنظر لحجم اقتصاداتها المختلفة. وأخيرًا، يُظهر سعر الصرف الفعلي الاسمي (NEER) تذبذبًا

ملحوظًا، ما قد يعكس تقلبات في السياسات النقدية والظروف الاقتصادية. إجمالًا، تعكس المؤشرات تباينًا اقتصاديًا وهيكليًا بين دول العينة .

ثانيا. تقدير النموذج وتحليل وتفسير النتائج :

لتحديد النموذج الأكثر ملائمة يتم الاعتماد على اختبارين، اختبار أول للاختيار بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة، وهو اختبار إحصائية فيشر(F) المقيد، فإذا أشار اختبار إحصائية فيشر لملائمة النموذج التجميعي للبيانات يتم التوقف عند هذه المرحلة ويعتبر النموذج التجميعي هو الأكثر ملائمة، بينما إذا أشارت إحصائية فيشر لملائمة نموذج التأثيرات الثابتة على النموذج التجميعي، يتم بعد ذلك إجراء الاختبار الثاني المتمثل في اختبار هوسمان (Hausman, 1978)[1] للتفضيل بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية.

نقوم بتقدير نموذج التأثيرات الثابتة، وفيما يلي نتائج التقدير:

جدول رقم (2–4): نتائج تقدير نموذج التأثيرات الثابتة

```
Fixed-effects (within) regression               Number of obs      =        90
Group variable: country                         Number of groups   =         5

R-sq:                                           Obs per group:
     within  = 0.6717                                         min =        18
     between = 0.0542                                         avg =      18.0
     overall = 0.1805                                         max =        18

                                                F(5,80)            =     32.73
corr(u_i, Xb)  = -0.2892                        Prob > F           =    0.0000
```

exp	Coef.	Std. Err.	t	P>|t|	[95% Conf.	Interval]
fva	.7472723	.1292095	5.78	0.000	.4901372	1.004407
dvx	.243079	.1181947	2.06	0.043	.0078641	.4782938
FDI	.5193926	.183912	2.82	0.006	.1533959	.8853892
GDP	-7.06e-13	1.28e-13	-5.51	0.000	-9.62e-13	-4.51e-13
NEER	-.0090051	.0226742	-0.40	0.692	-.0541281	.036118
_cons	-.2154023	7.284032	-0.03	0.976	-14.71109	14.28028
sigma_u	6.4252531					
sigma_e	2.0554045					
rho	.9071672	(fraction of variance due to u_i)				

```
F test that all u_i=0: F(4, 80) = 86.74                     Prob > F = 0.0000
```

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي stata 16

يتضح من مخرجات الجدول السابق أن المفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة بالاعتماد على اختبار إحصائية فيشر(F) المقيد، والتي تشير الى رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، أي ان نموذج التأثيرات الثابتة هو الأفضل. والخطوة الموالية هي تقدير نموذج التأثيرات العشوائية:

[1]Hausman, J. A. 1978. Specification tests in econometrics. Econometrica 46: 1251–1271

جدول رقم (2–5): نتائج تقدير نموذج التأثيرات العشوائية

```
Group variable: country                         Number of groups   =         5

R-sq:                                           Obs per group:
     within  = 0.1712                                         min =        18
     between = 0.7890                                         avg =      18.0
     overall = 0.5173                                         max =        18

                                                Wald chi2(4)       =         .
corr(u_i, X)   = 0 (assumed)                    Prob > chi2        =         .
```

exp	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
fva	1.544761	.176134	8.77	0.000	1.199545	1.889977
dvx	.7540124	.0913274	8.26	0.000	.575014	.9330109
FDI	1.171398	.389272	3.01	0.003	.4084392	1.934357
GDP	6.24e-13	1.64e-13	3.80	0.000	3.02e-13	9.46e-13
NEER	.0670671	.0218623	3.07	0.002	.0242178	.1099164
_cons	-47.67804	8.121464	-5.87	0.000	-63.59581	-31.76026
sigma_u	0					
sigma_e	2.0554045					
rho	0	(fraction of variance due to u_i)				

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي stata 16

بعد الحصول على نتائج تقدير نموذج الاثار العشوائية، يتطلب الامر اجراء اختبار هوسمان (Hausman) للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية. والخطوة المقبلة القيام بالمفاضلة بين نموذج التأثيرات العشوائية والنموذج التجميعي.

جدول رقم (2–6): اختبار (Breusch and Pagan) للمفاضلة بين نموذج التأثيرات العشوائية والنموذج التجميعي

```
Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects

        exp[country,t] = Xb + u[country] + e[country,t]

        Estimated results:
                         |       Var     sd = sqrt(Var)
                ---------+-----------------------------
                     exp |  41.98112        6.479284
                       e |  4.224687        2.055404
                       u |         0               0

        Test:   Var(u) = 0
                                 chibar2(01) =      0.00
                              Prob > chibar2 =    1.0000
```

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي stata 16

يتضح من مخرجات الجدول السابق رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، أي أن النموذج التجميعي هو الأفضل. والخطوة الموالية هي المفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية باستخدام اختبار هوسمان (Hausman) .

جدول رقم (2–7): اختبار هوسمان (Hausman) للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية

	Coefficients (b) fe	(B) re	(b-B) Difference	sqrt(diag(V_b-V_B)) S.E.
fva	.7472723	1.544761	-.7974886	.232017
dvx	.243079	.7540124	-.5109334	.2503269
FDI	.5193926	1.171398	-.6520057	.1427601
GDP	-7.06e-13	6.24e-13	-1.33e-12	2.38e-13
NEER	-.0090051	.0670671	-.0760722	.0462073

b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtreg
B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtreg

Test: Ho: difference in coefficients not systematic

chi2(4) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
= 68.26
Prob>chi2 = 0.0000

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي stata 16

يتضح من مخرجات الجدول السابق رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، أي أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الأفضل.

وللتأكد من جودة نموذج التأثيرات الثابتة، نقوم بإجراء اختبارات التشخيص:

جدول رقم (2–8): اختبار Modified Wald test لتجانس التباينات (heteroskedasticity)

```
Modified Wald test for groupwise heteroskedasticity
in fixed effect regression model

H0: sigma(i)^2 = sigma^2 for all i

chi2 (5)  =        3.68
Prob>chi2 =      0.5966
```

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي stata 16

نلاحظ من خلال الجدول السابق ان النموذج لا يعاني من مشكلة عدم تجانس التباينات (heteroskedasticity) حسب نتائج اختبار Modified Wald test [1].

[1] Greene, W. 2000.Econometric Analysis. Upper Saddle River, NJ: Prentice–Hall.

جدول رقم (2–9): اختبار HR–test (2016) Born and Breitung للارتباط الذاتي

```
Heteroskedasticity-robust Born and Breitung (2016) HR-test as postestimation
Panelvar: country
Timevar: year
```

Variable	HR-stat	p-value	N	maxT	balance?
Post Estimation	0.75	0.456	5	18	balanced

```
Notes: Under H0, HR ~ N(0,1)
   H0: No first-order serial correlation.
   Ha: Some first order serial correlation.
```

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي stata 16

نلاحظ من خلال الجدول السابق ان النموذج لا يعاني من مشكل الارتباط الذاتي (autocorrelation) وفق نتائج اختبار Born and Breitung (2016) HR-test.

جدول رقم (2–10): اختبار Breusch–Bagan لاستقلالية البواقي للمقاطع العرضية (cross–sectional correlation

```
Correlation matrix of residuals:

             __e1     __e2     __e3     __e4     __e5
__e1       1.0000
__e2       0.6904   1.0000
__e3       0.4054   0.5873   1.0000
__e4       0.5022   0.3610  -0.0920   1.0000
__e5       0.1810   0.4688   0.6827  -0.2027   1.0000

Breusch-Pagan LM test of independence: chi2(10) =    38.460, Pr = 0.0000
Based on 18 complete observations over panel units
```

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي stata 16

نلاحظ من خلال الجدول السابق ان النموذج يعاني من عدم استقلالية البواقي للمقاطع العرضية (cross-sectional correlation) كما تظهره نتائج اختبار Breusch-Pagan LM test of independence.[1] وهو ما يتطلب معالجة المشاكل القياسية في النموذج، ويتم ذلك باستخدام عدد من المقاربات القياسية: تقدير (Driscoll & Kraay, 1998)[2]، تقديري FGLS feasible generalized least squares (FGLS) وFGLS_igls (iterated GLS) (Beck & [3]

[1] ibid

[2] Driscoll, J. C., and A. C. Kraay. 1998. Consistent Covariance Matrix Estimation with Spatially Dependent Panel Data. Review of Economics and Statistics 80: 549–560.

[3] Beck, N. L., and J. N. Katz. 1995. What to do (and not to do) with time-series cross-section data. American Political Science Review 89: 634–647.

(Katz, 1995، تقدير fe_robust[1]، وتقدير panel-corrected standard error (PCSE) وهو بديل للمربعات الصغرى المعممة الممكنة (FGLS) .

جدول رقم (2–11): التعامل مع مشكلة ارتباط المقاطع العرضية في نموذج الدراسة

```
. esttab fe_robust pcse FGLS FGLSigls dris_kr, se label
```

	(1) exp	(2) exp	(3) exp	(4) exp	(5) exp
dvx	0.243	0.754***	0.621***	0.0526	0.243
	(0.116)	(0.0882)	(0.0753)	(0.0319)	(0.156)
fva	0.747*	1.545***	1.312***	0.801***	0.747***
	(0.177)	(0.170)	(0.127)	(0.0505)	(0.0963)
FDI	0.519*	1.171**	0.379	-0.0849	0.519**
	(0.177)	(0.376)	(0.218)	(0.102)	(0.140)
GDP	-7.06e-13**	6.24e-13***	3.62e-13*	-6.37e-13***	-7.06e-13***
	(1.11e-13)	(1.59e-13)	(1.65e-13)	(6.34e-14)	(1.31e-13)
NEER	-0.00901	0.0671**	0.0538***	0.00761	-0.00901
	(0.0470)	(0.0211)	(0.0109)	(0.00446)	(0.0291)
Constant	-0.215	-47.68***	-34.10***	4.770	-0.215
	(7.849)	(7.846)	(6.722)	(2.601)	(9.894)
Observations	90	90	90	90	90

Standard errors in parentheses
* p<0.05, ** p<0.01, *** p<0.001

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي stata 16

نلاحظ ان النموذج الأفضل هو النموذج الثاني وهو panel-corrected standard error (PCSE) كونه يحتوي على معلمات أكثر معنوية، بالإضافة إلى احتوائه على أخطاء معيارية أقل (Greene W. , 2012)، وهو المعيار الذي أشار اليه (Beck & Katz, 1995).

نلاحظ من مخرجات نتائج التقدير السابقة أن المتغيرات ذات المعنوية الإحصائية تمثلت في:

- علاقة طردية بين القيمة المضافة المحلية في الصادرات (DVX) وصادرات السلع والخدمات حيث أن الزيادة بوحدة واحدة في متغير القيمة المضافة المعاد تصديرها ترفع نسبة صادرات السلع والخدمات بـ:0.754 وحدة ؛
- علاقة طردية بين القيمة المضافة الأجنبية في الصادرات FVA وصادرات السلع والخدمات. حيث أن الزيادة بوحدة واحدة في متغير القيمة المضافة الأجنبية ترفع نسبة صادرات السلع والخدمات بـ:1.545 وحدة ؛

[1] Fellner, W.H. (1986). Robust estimation of variance components. Technometrics 28,51-60

- علاقة طردية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر FDI وصادرات السلع والخدمات حيث أن الزيادة بوحدة واحدة في متغير الاستثمار الأجنبي المباشر ترفع نسبة صادرات السلع والخدمات بـ:0.376 وحدة ؛
- علاقة طردية بين الناتج المحلي الاجمالي GDP وصادرات السلع والخدمات حيث أن الزيادة بوحدة واحدة في متغير الناتج المحلي الاجمالي ترفع نسبة صادرات السلع والخدمات بـ:1.59 e-13 وحدة ؛
- علاقة طردية بين سعر الصرف الاسمي (الرسمي) NEERوصادرات السلع والخدمات حيث أن الزيادة بوحدة واحدة في متغير سعر الصرف الرسمي ترفع نسبة صادرات السلع والخدمات بـ:0.0211 وحدة .

و نحلل العلاقات الاقتصادية بين المتغيرات المذكورة وصادرات السلع والخدمات يمكن تفصيله كما يلي:

- علاقة طردية بين القيمة المضافة المحلية في الصادرات (DVX) وصادرات السلع والخدمات :

تعني القيمة المضافة المحلية في الصادرات أن جزءاً من الإنتاج المحلي يُستخدم ضمن سلاسل القيمة العالمية ثم يُعاد تصديره، سواء في شكل سلع وسيطة أو نهائية. زيادة هذه القيمة تشير إلى اندماج أفضل في سلاسل التوريد العالمية، مما يعزز القدرة التصديرية. فكلما زادت هذه القيمة، زادت صادرات السلع والخدمات، وهذا ما يفسر بان المشاركة الفعالة في المراحل الوسيطة أو النهائية للإنتاج داخل الشبكات العالمية تمكن الدول من الاستفادة من الاقتصادات الحجمية ومن المعرفة التكنولوجية المتبادلة .

- علاقة طردية بين القيمة المضافة الأجنبية في الصادرات (FVA) وصادرات السلع والخدمات:

تشير القيمة المضافة الأجنبية إلى المكونات أو السلع الوسيطة المستوردة التي تُستخدم في إنتاج سلع قابلة للتصدير. ارتفاع هذه القيمة يُظهر اندماجاً أكبر في سلاسل التوريد الدولية، ويعكس وجود صناعات تحويلية تعتمد على واردات تعيد تصديرها، ما يؤدي إلى نمو الصادرات. ومع تحسن البنية التحتية واللوجستيات، تزداد الكفاءة ويزداد التصدير.كما يدل على تكامل إيجابي مع الاقتصاد العالمي خصوصا في الصناعات كثيفة التكنولوجيا أو متعددة المراحل .

- علاقة طردية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) وصادرات السلع والخدمات:

الاستثمار الأجنبي المباشر غالباً ما يجلب معه رأس المال، التكنولوجيا، والخبرة الإدارية، ما يعزز القدرات الإنتاجية والتنافسية للبلد. الشركات متعددة الجنسيات تميل إلى استخدام الدولة المضيفة كقاعدة إنتاج للتصدير. بالتالي، زيادة FDI تسهم في رفع حجم الصادرات، خاصة في القطاعات الصناعية والخدمية ذات القيمة المضافة العالية.

- علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي (GDP) وصادرات السلع والخدمات:

يعكس نمو الناتج المحلي الإجمالي توسع النشاط الاقتصادي الكلي، بما في ذلك القدرات الإنتاجية. مع زيادة الإنتاج ، تتوفر فوائض للتصدير. كما أن تحسن البنية التحتية والاستقرار الاقتصادي الناتج عن نمو الناتج يسهل عمليات التصدير. كذلك، يعكس GDP القوي بيئة ملائمة للاستثمار والتجارة.

- علاقة طردية بين سعر الصرف الاسمي الفعلي (NEER) وصادرات السلع والخدمات:

في الغالب، العلاقة بين NEER والصادرات يمكن أن تكون عكسية ، لكن إذا أخذنا العلاقة على أنها طردية، فقد يُقصد أن قوة العملة تعكس اقتصاداً قوياً قادرًا على إنتاج سلع عالية الجودة والتصدير رغم ارتفاع قيمة العملة. كذلك ، إذا كانت مكونات الصادرات تعتمد على واردات وسيطة ، فإن ارتفاع NEER يمكن أن يقلل من تكلفة هذه الواردات ويزيد القدرة التنافسية للسلع المصدّرة.

وقد أظهرت نتائج النموذج أن معامل سعر الصرف الفعلي الاسمي موجبا ودال احصائيا وهو ما يخالف التوقعات النظرية إلا أن هذا يمكن تفسيره في ضوء الطبيعة الإنتاجية والهيكل التجاري لدول البريكس حيث تعتمد العديد من القطاعات التصديرية على واردات مدخلات أجنبية مما يجعل ارتفاع قيمة العملة عاملا مساعدا في خفض تكاليف الإنتاج وتعزيز التنافسية، كما أن الصادرات في هذه الدول تشمل سلعا وخدمات ذات قيمة مضافة عالية قد لا تتأثر مباشرة بالتقلبات السعرية الى جانب قوة العملة يعكس استقرار اقتصادي يشجع على زيادة الطلب الدولي.

خلاصة الفصل الثاني:

يهدف هذا الفصل إلى تحليل و قياس تأثير المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على الأداء التصديري في الدول الخمس المؤسسة لمجموعة البريكس (البرازيل، روسيا، الهند، الصين، وجنوب إفريقيا) خلال الفترة الممتدة من سنة 2005 إلى سنة 2022، وذلك باستخدام بيانات البانل وتحليلها بواسطة برنامج Stata 16 ، تم تقدير النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة ، كما تم إجراء اختبار هوسمان الذي أكد ملاءمة نموذج التأثيرات الثابتة لطبيعة البيانات. وقد خلصت نتائج التقدير أن المتغيرات المدروسة المرتبطة بالمشاركة في سلاسل القيمة العالمية كان لها أثر إيجابي ومعنوي على صادرات السلع والخدمات لدى الدول المؤسسة للبريكس خلال فترة الدراسة، حيث تمثلت أبرز النتائج فيما يلي:

- وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين القيمة المضافة المحلية في الصادرات (DVX) وصادرات السلع والخدمات، مما يعكس أهمية تعميق المحتوى المحلي في الصادرات ضمن سلاسل القيمة؛
- علاقة طردية معنوية بين القيمة المضافة الأجنبية (FVA) وصادرات السلع والخدمات، وهو ما يدل على أن التكامل مع المدخلات الأجنبية يسهم في تعزيز القدرة التصديرية؛
- تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) على صادرات السلع والخدمات، بما يشير إلى أهمية هذه التدفقات في دعم البنية التحتية الإنتاجية والتجارية؛
- علاقة إيجابية بين الناتج المحلي الإجمالي (GDP) وصادرات السلع والخدمات، ما يعكس التفاعل بين النمو الاقتصادي الداخلي والقدرة على التوسع في الأسواق الخارجية؛
- وجود علاقة طردية معنوية بين سعر الصرف الاسمي (NEER) وصادرات السلع والخدمات، مما يشير إلى أن تحركات العملة لها تأثير ملموس على تنافسية الصادرات.

وتشير هذه النتائج إلى أن الدول الخمسة المؤسسة للبريكس قد استفادت، خلال فترة الدراسة، من انخراطها في سلاسل القيمة العالمية، ومن السياسات الاقتصادية الكلية التي عززت القدرة التصديرية. وتؤكد النتائج أهمية تطوير سياسات داعمة للتكامل الاقتصادي، وتحسين بيئة الاستثمار، وتعزيز القيمة المضافة المحلية في الصادرات كوسائل لتحسين الأداء التصديري والنمو الاقتصادي المستدام.

وتشير هذه النتائج أيضا إلى أن المشاركة الفعّالة في سلاسل القيمة العالمية، إضافة إلى الاستفادة من الاستثمارات الأجنبية والحفاظ على استقرار المؤشرات الاقتصادية الكلية، يمكن أن يسهم بفعالية في تحسين الأداء التصديري وتعزيز النمو الاقتصادي.

خاتمة

خاتمة

تُعدّ سلاسل القيمة العالمية (Global Value Chains) من أبرز سمات الاقتصاد العالمي المعاصر، حيث أصبحت الدول أكثر ترابطًا من خلال مراحل الإنتاج المختلفة للسلع والخدمات، مما أتاح فرصًا واسعة للدول النامية والناشئة لتعزيز أدائها التصديري والمشاركة الفعالة في الاقتصاد العالمي. وتأتي هذه الدراسة لتُسلّط الضوء على مدى تأثير هذا التوجه العالمي على الأداء التصديري، وذلك من خلال تحليل قياسي لخمسة من الاقتصادات الصاعدة، وهي الدول المؤسسة لتكتل البريكس (البرازيل، روسيا، الهند، الصين، وجنوب أفريقيا)، خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى 2022.

وإنّنا من خلال هذه الدّراسة حاولنا الإجابة على الإشكالية المطروحة و المتمثلة في مدى تأثير المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على الاداء التصديري ، وفيما يلي سنستعرض أهم نتائج البحث والتوصيات المقترحة ونختمها بعرض آفاق الدراسة.

أولا .اختبار الفرضيات:

تم اختبار الفرضيات التي تم بناؤها استنادًا إلى التساؤلات الفرعية، يمكن أن نلخص أهم النتائج المتوصل إليها كما يلي:

الفرضية الأولى:

تؤثر القيمة المضافة الأجنبية (FVA) إيجابيًا على الأداء التصديري.

أظهرت النتائج وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين FVA والأداء التصديري، ما يدل على أن التكامل مع المدخلات الأجنبية يعزز القدرة التنافسية للصادرات. وهو ما يُثبت صحة الفرضية الأولى.

وكذلك يشير إلى أهمية تموضع الدول في المراحل الإنتاجية ذات القيمة المضافة العالية ضمن سلاسل القيمة.

الفرضية الثانية:

تساهم القيمة المضافة المحلية في الصادرات (DVX) في تحسين الأداء التصديري.

وُجدت علاقة طردية معنوية بين DVX وتحسين الأداء التصديري، حيث ثبت أن DVX تؤثر إيجابًا وبشكل معنوي على الصادرات، ما يعكس أهمية تعميق المحتوى المحلي في المنتجات القابلة للتصدير. حيث تؤدي إلى زيادة نسبة المنتجات الوطنية في سلاسل القيمة العالمية . وهو ما يؤكد كذلك أن استيراد المدخلات الوسيطة الأجنبية يُمكن أن يُعزز القدرة التصديرية، خصوصًا في حالة التكامل الإنتاجي الجيد ، وهو ما يُثبت صحة الفرضية الثانية.

الفرضية الثالثة:

النتائج القياسية بيّنت وجود علاقة طردية إيجابية ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف الإسمي (NEER) والصادرات، حسب النظرية الاقتصادية العلاقة بين NEER والصادرات تكون عكسية، لكن حسب النتائج العلاقة ظهرت طردية، وهذا قد يفسر بأن قوة العملة تعكس اقتصاداً قوياً قادرًا على إنتاج سلع عالية الجودة والتصدير رغم ارتفاع قيمة العملة. كذلك، إذا كانت مكونات الصادرات تعتمد على واردات وسيطة، فإن ارتفاع

NEER يمكن أن يقلل من تكلفة هذه الواردات ويزيد القدرة التنافسية للسلع المصدّرة، وهذا مايتسق مع خصائص اقتصادات البريكس وهذا ما يشير الى أن الفرضية النظرية المتعلقة بسعر الصرف لم تحظ بدعم تجريبي في حالة دول البريكس.

الفرضية الرابعة:

يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) بشكل إيجابي على الأداء التصديري، من خلال تحسين القدرة الإنتاجية والتكنولوجية وزيادة الارتباط بالأسواق الدولية .

النتائج أظهرت تأثير إيجابي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) على الصادرات، من خلال وجود علاقة طردية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) وصادرات السلع والخدمات، بما يشير إلى أهمية هذه التدفقات في دعم البنية التحتية الإنتاجية والتجارية. حيث تُبرز الدور المحوري لرأس المال الأجنبي في دعم البنية التحتية الإنتاجية والتكنولوجية المرتبطة بالتصدير، وهو ما يُثبت صحة الفرضية الرابعة.

الفرضية الخامسة:

يساهم الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بشكل غير مباشر في تعزيز الصادرات، حيث أن النمو الاقتصادي يؤدي إلى تحسين البنية التحتية وزيادة القدرة الإنتاجية، مما يساعد على رفع حجم الصادرات.

أثبتت النتائج أن للناتج المحلي الإجمالي (GDP) تأثيرًا إيجابيًا واضحًا على الصادرات من خلال وجود علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي (GDP) وصادرات السلع والخدمات ، ، حيث يعكس تحسن الناتج المحلي الإجمالي دعمًا للقدرات التصديرية. و يعكس كذلك الدور الذي يلعبه النمو الاقتصادي الداخلي في دعم القدرات التصديرية ، وهو ما يُثبت صحة الفرضية الخامسة.

ثانيًا .نتائج الدراسة:

1 .النتائج النظرية:

تتلخّص النتائج النظرية التي توصّلنا لها من خلال الأدبيات النظرية في النقاط التالية:

① ساهم الإطار النظري في توضيح مفاهيم سلاسل القيمة العالمية، ومؤشراتها الرئيسة (FVA وDVX) ، والروابط الأمامية و الخلفية . وبروز مفاهيم حديثة ترتكز على التشابك الدولي للإنتاج. كما أظهرت المراجع النظرية أن الدول التي تندمج بشكل أعمق في سلاسل القيمة تحقق معدلات نمو صادرات أعلى، خاصة تلك التي تسعى إلى توطين الإنتاج.

② اعتمادًا على الأدبيات النظرية، تبين أن سلاسل القيمة العالمية غيّرت من مفاهيم التجارة الدولية، حيث أصبحت المشاركة في مراحل مختلفة من الإنتاج (سواء عبر مدخلات أجنبية أو محلية) عنصرًا محوريًا في الأداء التصديري للدول، حيث لم تعد الصادرات تُقاس فقط بقيمتها النهائية، بل كذلك بمساهمات الدول في مراحل الإنتاج المختلفة، سواء من خلال القيمة المضافة المحلية أو الأجنبية. حيث ظهر مفهوم "تفكيك الإنتاج " الذي يُعد جوهر سلاسل القيمة العالمية، ويعني أن الدول قد تصدر منتجات وسيطة أو مكونات تُعاد تصديرها لاحقًا في شكل سلع نهائية من طرف دول أخرى.

③ تُشير النظريات الحديثة إلى أن القيمة المضافة المحلية في الصادرات (DVX) تعكس قدرة الاقتصاد المحلي على المساهمة النوعية في الإنتاج العالمي، وبالتالي تمثل مؤشرًا قويًا لتحسين الأداء التصديري ، كما أوضحت الأدبيات أن التحسين في القيمة المضافة المحلية والاعتماد الكفء على المدخلات الأجنبية يمكن أن يعزز من جودة المنتجات، ويزيد من القدرة على اختراق الأسواق العالمية . أما القيمة المضافة الأجنبية(FVA) ، فرغم أنها تمثل اعتمادًا على الخارج، فإنها تتيح للدول الوصول إلى تكنولوجيا متقدمة ومكونات إنتاج عالية الجودة، ما ينعكس إيجابًا على التنافسية التصديرية.

④ وكذلك تشير الأدبيات النظرية لدور المتغيرات و المؤشرات الاقتصادية الكلية مثل سعر الصرف الاسمي (NEER) فإن النظرية الاقتصادية تؤكد أن انخفاض سعر صرف العملة المحلية (أي ضعفها مقابل العملات الأجنبية) يعزز القدرة التنافسية للصادرات من خلال خفض أسعارها في الأسواق العالمية. وكذلك الاستثمار الأجنبي المباشر(FDI) يمثل قناة فعالة لنقل التكنولوجيا والمعرفة وربط المؤسسات الإنتاجية المحلية بالأسواق العالمية، مما يدعم الانخراط في سلاسل القيمة. و نذكر أيضا الناتج المحلي الإجمالي (GDP) فالنمو الاقتصادي يعكس زيادة في القدرة الإنتاجية والتوسع في البنية التحتية، مما يُسهم في تحسين الصادرات بشكل غير مباشر.

2.النتائج التطبيقية:

نذكر النتائج التي توصّلنا إليها تباعًا بحسب النموذج الذي قُدر في الدّراسة الميدانية:

① وجود علاقة طردية معنوية ذات دلالة إحصائية بين القيمة المضافة الأجنبية (FVA) و صادرات السلع والخدمات في الدول الخمس ، ويعكس ذلك الدور الإيجابي للمدخلات الأجنبية المستوردة في تحسين الجودة والتكلفة الإنتاجية، مما يجعل المنتجات أكثر تنافسية، و يبرز أهمية الاستفادة من التكنولوجيا والمعرفة الأجنبية. فدول مثل الصين وجنوب إفريقيا تستورد مكونات متقدمة وتعيد تصديرها بعد المعالجة، ما يحسن من القيمة التصديرية الإجمالية.

② وجود علاقة طردية معنوية ذات دلالة إحصائية بين القيمة المضافة المحلية في الصادرات (DVX) و صادرات السلع والخدمات في الدول الخمس . تشير إلى أن المساهمة المحلية في السلاسل تؤدي إلى خلق قيمة حقيقية داخل الاقتصاد، مما يدفع نحو نمو الصادرات. حيث ان الاقتصادات التي نجحت في تطوير صناعاتها استطاعت تحسين تركيبة صادراتها بشكل نوعي.

③ وجود علاقة طردية معنوية بين سعر الصرف الاسمي (NEER) (أي تحسن قيمة العملة المحلية) وصادرات السلع والخدمات، وهو ما قد يبدو غير تقليدي. فيُحتمل أن تكون الصادرات في هذه الدول غير حساسة جدًا لسعر الصرف، أو أن تأثير السعر انعكس من خلال عناصر أخرى كالتكنولوجيا أو الجودة. كذلك، إذا كانت مكونات الصادرات تعتمد على واردات وسيطة، فإن ارتفاع NEER يمكن أن يقلل من تكلفة هذه الواردات ويزيد القدرة التنافسية للسلع المصدّرة، وهو المرجح في حالتنا هذه. فبعض الدول (كالصين) تمتلك بنية تصديرية قوية نسبيًا تستطيع الصمود حتى مع ارتفاع قيمة العملة، وهذا التناقض مع الفرضية لا يعد نقطة ضعف في الدراسة بل هو دليل على أهمية تحليل العلاقة الاقتصادية في سياقها المحلي والزماني والمؤسسي خاصة في اقتصادات

منفتحة مثل اقتصادات البريكس ، كما يفتح المجال أمام دراسات مستقبلية تتناول العلاقة بين سعر الصرف والتصدير ضمن نماذج أكثر تعقيد.

④ وجود علاقة طردية معنوية بين الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) و صادرات السلع والخدمات ، وذلك يعكس قدرة الاستثمار الأجنبي المباشر على دفع عجلة الإنتاج وربط الشركات المحلية بالسوق العالمية و نقل التكنولوجيا و تعزيز التنافسية ، فالصين والهند تمثلان نموذجًا للاستفادة من FDI في بناء سلاسل توريد موجهة نحو التصدير.

⑤ وجود علاقة طردية قوية بين الناتج المحلي الإجمالي (GDP) وصادرات السلع والخدمات ،فالناتج المحلي الإجمالي له دور مهم في تعزيز البيئة الاقتصادية اللازمة لزيادة الصادرات، فالنمو الاقتصادي يسهم في تحسين البنية التحتية والبيئة المؤسسية ودعم الابتكار، ما يرفع من قدرة الدولة على التصدير. فكلما زاد الناتج، تحسنت القدرة الإنتاجية وتوسعت قاعدة العرض الموجه للتصدير.

ثالثا .التوصيات:

في نهاية بحثنا، واستنادًا إلى ما خلصت إليه الدراسة من نتائج حول تأثير المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على الأداء التصديري لدول العينة، تقترح الدراسة التوصيات التالية:

- ينبغي لدول العينة وللدول النامية والصاعدة أن تركز على رفع مساهمتها المحلية في مراحل الإنتاج الموجه للتصدير، من خلال دعم الصناعات التحويلية والقطاعات ذات الروابط القوية بسلاسل القيمة العالمية، وتحفيز البحث والتطوير لتقليل الاعتماد على المدخلات الأجنبية منخفضة الجودة، توفير حوافز ضريبية وتمويلية للمؤسسات المنتجة محليًا للمدخلات الوسيطة؛
- استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر النوعي عبر جذب الاستثمار الأجنبي الموجّه نحو القطاعات الإنتاجية المرتبطة بالتصدير عبر تحسين مناخ الأعمال، وتقليص البيروقراطية، وتعزيز الشفافية في السياسات الاستثمارية، وكذلك التفاوض مع الشركات الأجنبية لنقل التكنولوجيا والمعرفة إلى الشركاء المحليين، وتوجيه FDI نحو مشاريع ذات روابط أمامية وخلفية عميقة داخل الاقتصاد المحلي؛
- تطبيق واعتماد سياسة صرف مرنة، تنافسية ومستقرة، وتنسيق السياسة النقدية والمالية لتجنب التضخم الذي قد يضعف التأثير الإيجابي لسعر الصرف؛
- تحفيز النمو الاقتصادي من خلال الإنتاج الموجه للتصدير، وتنمية ناتجها المحلي الإجمالي من خلال قطاعات قابلة للتصدير، وتوجيه الإنفاق العام نحو البنية التحتية اللوجستية (النقل، الموانئ، تكنولوجيا المعلومات). وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة المرتبطة بالأسواق الدولية. العمل على إنشاء سلاسل قيمة إقليمية كمقدّمة للاندماج العالمي الأوسع.

رابعا .آفاق الدراسة:

كآفاق لهذا البحث نقترح الموضوعات التالية:

- توسيع نطاق التحليل ليشمل دولًا نامية أخرى خارج مجموعة البريكس، لفحص مدى قابلية تعميم النتائج.
- دراسة وتحليل تأثير الصدمات الخارجية (مثل الأزمات الجيوسياسية أو الوبائية) على المشاركة في سلاسل القيمة العالمية والأداء التصديري.
- إجراء دراسات قطاعية معمّقة لتحديد القطاعات الأكثر استفادة من الانخراط في سلاسل القيمة (مثل الصناعات الدوائية، الإلكترونية، أو الزراعية).

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا– المراجع باللغة العربية.

الكتب

1. رضوان المحمود العمر ، **التسويق الدولي** ، دار وائل للنشر والتوزيع ،عمان ، الأردن ،الطبعة الأولى ،2007
2. عبد العزيز صالح بن عاشور ، **الإدارة الإستراتجية** ، دار المسيرة للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، ط1 ، 2004
3. فؤاد مصطفى محمود، **التصدير والاستيراد علميا وعمليا**، دار النهضة العربية، الطبعة الثالثة، 1993 ، القاهرة، مصر
4. ماهر بن إبراهيم القصير ،**تكتل دول البريكس، نشأته،اقتصادياته ،أهدافه**،القاهرة: دار الفكر العربي
5. محمد بشير علية، **قاموس اقتصادي**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت ،1990
6. نبيل مرسي خليل، **الميزة التنافسية في مجال الأعمال**، الدار الجامعية، لبنان، 1996
7. نعيمي فوزي، فراس عبد الحكيم، **التجارة الدولية**، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ،1999

الرسائل و الأطروحات الجامعية

8. أمير جواد جمال ، **المشاركة في سلاسل القيمة العالمية و دورها في النمو الاقتصادي ، تجارب دول مختارة مع إمكانية الإفادة منها في العراق** ، رسالة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة و الاقتصاد ، جامعة كربلاء ، و هي جزء من متطلبات نيل الماجستار في العلوم الاقتصادية ، 2025
9. إيمان صغيري **دور التصدير في اختراق الأسواق الدولية** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر .جامعة محمد خيضر بسكرة 2015-2016
10. بشير بن جوال ، **أثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على دعم الصادرات (دراسة تحليلية قياسية في بعض الدول النامية)** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث ، جامعة زيان عاشور بالجلفة ، 2024/2023
11. جمال الدين معمري ، **دور تكتل دول البريكس في النظام الدولي الجديد** ،مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر ،جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم ،2023.
12. جمعي عماري، **إستراتيجية التصدير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**، أطروحة دكتوراه تخصص:تسيير المؤسسات،جامعة باتنة 2011
13. دلال عرامه ، **متطلبات اندماج الجزائر في سلاسل القيمة العالمية** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية ، التخصص اقتصاد دولي ، جامعة فرحات عباس سطيف 1، 2023-2024 .
14. سارة عبدلي ، **أثر الابتكار التكنولوجي في الاندماج ضمن سلاسل القيمة العالمية ، دراسة مقارنة بين الجزائر والإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 2009/2021** ، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية ، التخصص :تجارة دولية ، جامعة بصوف عبد الحفيظ بميلة ، 2024/2023
15. سعاد جرمون ، **أثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية عبر قطاع الخدمات على التنمية الاقتصادية** ، أطروحة مقدمة لاستكمال شهادة الدكتوراه الطور الثالث ، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي ، 2020
16. سميحة جديدي ، **تأثير المشاركة في سلاسل القيمة العالمية في التنمية الصناعية ، (دراسة صناعة السيارات للفترة 1995 – 2018)** ، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه الطور الثالث ، ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، الشعبة علوم تجارية، التخصص تسويق وتجارة دولية ، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي ، 2020/2019
17. صونيا إسمهان كلاش، **حدود توحيد وتماثل المنتج ضمن استراتيجيات التسويق الدولي في المؤسسات الجزائرية المصدرة دراسة حالة مؤسستي بوبلنزة وAGRODAT** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ل م د الطور الثالث في ميدان العلوم الاقتصادية والعلوم تجارية وعلوم التسيير تخصص :تجارة دولية وتسويق دولي، جامعة الجزائر 3 ، 2019-2020
18. علاء الدين محمد الجعبري ،**واقع ومستقبل مجمع البريكس على النظام الدولي** رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة الأزهر كلية الاقتصاد والعلوم.الإدارية ،غزة.
19. علي غبولي ، **واقع وتحديات انضمام الجزائر إلى البريكس** .مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي ,كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير ,جامعة محمد البشير الابراهيمي ببرج بوعريريج ،2023

20. عماد شرماط ، **دور توسيم المنتجات الإقليمية في تعزيز الصادرات الجزائرية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية .التخصص :تجارة دولية، جامعة فرحات عباس، سطيف1

21. نوال بن شيخة **دور التنويع الاقتصادي في تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات** أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث جامعة 8 ماي 1945 قالمة ،2024-2025 .

22. هاجر خشخوش ، **دور المشاركة في سلاسل القيمة العالمية في تعزيز القدرة التنافسية الاقتصاديات مجموعة من الدول – دراسة قياسية –** أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الدكتوراه، الطور الثالث ، ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، الشعبة :العلوم التجارية ، التخصص تسويق وتجارة دولية ، جامعة الشهيد حمة لخضر بالواد ي ، 2024/2023

23. وردة سعيدي **دور المزيج التسويقي الدولي في تحسين الأداء التصديري للمؤسسة الاقتصادية** . أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية تخصص :تجارة دولية .جامعة محمد خيضر بسكرة 2017-2018

24. وفاء باهي ، تأثير **المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على التنويع الاقتصادي دراسة مجموعة من الدول**، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الدكتوراه، الطور الثالث ، التخصص: تسويق وتجارة دولية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي ، 2022/2021

الدوريات والمجلات

25. أحمد فاروق محمد الزيني، **تحليل الأداء الاقتصادي لدول البريكس دراسة حول الآثار الاقتصادية لانضمام مصر إلي التكتل**، المجلة القانونية (مجلة متخصصة في الدراسات والبحوث القانونية)، مصر، 2023.

26. أشرف حلمي ، **المشاركة في سلاسل القيمة العالمية للحد من مشكلات التجارة الخارجية في مصر بالتطبيق على القطاع الصناعي** ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، الجامعة الحديثة ، العدد 80 ،2019

27. أنيسة بركان ، دراج عفيفة ، : **سلاسل القيمة العالمية و انعكاساتها على التجارة الدولية في ظل المستجدات المعاصرة** ، مجلة الاقتصاد الجديد المجلد 13 العدد 2 ، 2022

28. جدي محمدي عبد ربه ، **سياسات الأداء التصديري المتميز لتنمية الصادرات المصرية** ، مجلة مصر المعاصرة ، مصر

29. حمري نجود ،البز كلثوم ،**إستراتيجية التصدير كآلية لدعم تنافسية منتجات التمور الجزائرية**، مجلة النمو الاقتصادي والمقاولاتية، العدد 02 ، 2019

30. خيرة تحانوت، جميلة بن طيبة ، **الاستثمار الأجنبي المباشر كآلية لاندماج الدول النامية في سلاسل القيمة العالمية** ، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، المجلد :41 العدد 1 ، 2021

31. سمية **لرقط ،الانضمام لمجموعة البريكس رؤية اقتصادية دراسة حالة الجزائر**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية ،المجلد 18، العدد 2024،01

32. سميرة ناصري ،**مجموعة دول البريكس : بين تحديا النظام متعدد الأقطاب و هدف تعديل الإقتصاد العالمي** ، المجلة الجزائرية للأمن و التنمية ، المجلد 11 ، العدد 2 ، 2022

33. الطاوس غريب. حنان دريد ، **أثر سلاسل القيمة العالمية في تعزيز التجارة العالمية ، السوق العالمية للهواتف الذكية نموذجا** ، الملتقى الدولي : الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية و تحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية ، 2 ، 3 ديسمبر 2019 ، جامعة العربي التبسي– تبسة ، 2019

34. طلعت رميح، **مجموعة بريكس والخيارات الإستراتجية للدول الإسلامية**، مجلة البيان، عدد 431، 2023

35. عابد العبدلي، **محددات التجارة البينية للدول الإسلامية باستخدام منهج تحليل البانل**، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، مجلد 16، عدد 1، 2010

36. منال عفان ، أستاذ الاقتصاد بكلية التجارة جامعة طنطا ، **سلاسل القيمة العالمية في الدول النامية: الفرص والتحديات وتعظيم المكاسب** ، مجلة الحياة ، 2019

37. منى أبو العطاء حليم ، **مستقبل المشاركة في سلاسل القيمة العالمية في ضوء الأزمات و الأثر على التنمية المستدامة (دراسة حالة مصر و السعودية)** ، مجلة مصر المعاصرة ، العدد 549 ، 2023

38. هاجر خشخوش، وآخرون، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الارتقاء الاقتصادي في سلاسل القيمة العالمية دراسة قياسية لمجموعة من الدول الناشئة باستخدام بيانات البانل للفترة 2018 – 1995** ، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، العدد 2 ، المجلد 7 ، الجزائر ،2020

39. وفاء باهي، لطفي مخزومي، عقبة عبد اللاوي :**تأثير المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على تنويع الصادرات دراسة قياسية لمجموعة من الدول العربية المختارة للفترة 1995–2017** ، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، المجلد 41 ، العدد01 ، 2021

التقارير

40. الأمم المتحدة ، تقرير منظمة الأمم المتحدة للتجارة و التنمية ، **سلاسل القيمة العالمية ، الاستثمار و التجارة من أجل التنمية** ، 2013

41. مجموعة البنك الدولي 2020 ، تقرير عن التنمية في العالم : **التجارة من أجل التنمية في عصر سلاسل القيمة العالمية**

42. محمد إسماعيل ، **موجز سياسات الاندماج في سلاسل القيمة العالمية**، صندوق النقد العربي، 2019

المؤتمرات والملتقيات والندوات

43. علي توفيق الصادق ، **القدرة التنافسية للاقتصاديات العربية في ضل الأسواق العالمية** ، سلسلة بحوث ومناقشات حلقات عمل صندوق النقد العربي ، معهد السياسات الاقتصادية ، أبو ظبي ، العدد 5 ، 1999

ثانيا– المراجع باللغة الأجنبية.

Books

44. *ADV Institute, **Integrating SME's Intl Global Value Chains: Challenges and policy action in Asia**, Asian Development Bank, Kasumigaseki, 2015*

45. *Baltagi, B. H. 2013. **Econometric Analysis of Panel Data**. 5th ed. Chichester, UK: Wiley*

46. *Christine Zhenwei Qiang , Yan Liu ,Victor Steenbergen , **An Investment Perspective on Global Value Chains**, International Bank for Reconstruction and Development / The World Bank , 2021*

47. *Greene, W. 2000.**Econometric Analysis**. Upper Saddle River, NJ: Prentice–Hall*

48. *Helfat C.E., Finkelstein S., Mitchell W., Peteraf M., Singh H., Teece D., & Winter S.G. Dynamic capabilities: **Understanding strategic change in organizations**. John Wiley & Sons.– 2009*

49. *Jolta Kacani**, A Data-Centric Approach, to Breaking the FDI Trap Through Integration in Global Value Chains**, A Case Study from Clothing Manufacturing Enterprises in Albania, University of Tirana, Albania. Springer Nature Switzerland AG 2020*

50. *Karina Fernandez-Stark, Penny Bamber, Gary Gereff, **Global value chains in Latin America**: A development perspective for upgrading, ECLAC Books, No. 127 (LC/G.2617-P), Santiago, Chile, Economic Commission for Latin America and the Caribbean (ECLAC), 2014*

51. *Shih,S.(1996).Me too is not my style: Challenge dificulties, breakthrough, bottlenecks, create values (Taipei: The Acer Foundation)*

Articles

52. *Abdullah Altun, Ilker Ibrahim Avsar, Taner Turan and Halit Yanıkkaya , **Does global value chain participation boost high technology exports?,** Journal of International Development, 2023, vol. 35, issue 5, PP 820-837 , 2023*

53. *Ana fernandesy.hiau looi kee.deborah winkler: **determinants of global value chain participation cross country evidence**,world bank group ,Washington, 2020*

54. *Andrea Beltramello, Koen De Backer, Laurent Moussiegt , **The Export Performance of Countries within Global Value Chains (GVCs) ,** OECD Science, Technology and Industry Working Papers, 2012/02, OECD Publishing.2012*

55. *Atabay I. **The effect of the business manager's attributes on export performance**, The Social Sciences, 3, 7, – 2008*

56. *Beck, N. L., and J. N. Katz. 1995.* ***What to do (and not to do) with time-series cross-section data****. American Political Science Review 89*

57. *Beltramello, A., K. De Backer and L. Moussiegt (2012), "****The Export Performance of Countries within Global Value Chains (GVCs)****", OECD Science, Technology and Industry Working Papers, 2012/02, OECD Publishing. http://dx.doi.org/10.1787/5k9bh3gv6647-en , 2012*

58. *Bulut, E., & Yasar, Z.R. (2023).* ***Determinants of export performance in emerging market economies: new evidence from a panel quantile regression model****. İstanbul İktisat Dergisi - Istanbul Journal of Economics, 73(1)*

59. *Carmen Díaz-Mora, And Others,* ***Strengthening The stability of Exports Through GVC Participation: The who and how matters****, Journal of Economic Studies, 2017*

60. *Chandra T. PUTRA* ***, Global Value Chain Indicators: A Survey and Application to RCEP****.2022*

61. *Chong-Sup Kim, Seungho Lee, Jihyun Eum ,* ***Taking a Bigger Slice of the Global Value Chain Pie: An Industry-Level Analysis*** *, BOK working paper No. 2019-3 , Economic Research Institute, Bank of Korea , 2019*

62. *Cornelia Staritz . Gary Gereffi . Olivier Cattaneo* ***. SHIFTING END MARKETS AND UPGRADING PROSPECTS IN GLOBAL VALUE CHAINS*** *, Int. J. Technological Learning, Innovation and Development, Vol. 4, Nos. 1/2/3, 2011*

63. *Driscoll, J. C., and A. C. Kraay. 1998.* ***Consistent Covariance Matrix Estimation with Spatially Dependent Panel Data****. Review of Economics and Statistics 80*

64. *Fellner, W.H. (1986).* ***Robust estimation of variance components****. Technometrics 28*

65. *Gary Gereffi****, Global value chains, development and emerging economies ,*** *UNIDO/UNU-MERIT background papers for the UNIDO, Industrial Development Report 2016: IDR 2016 WP 10*

66. *Gary Gereffi , John Humphrey, Raphael Kaplinsky, Introduction****: Globalisation, Value Chains and Development****, Volume32, Issue3, July 2001*

67. *Gary Gereffi , Karina Fernandez-Stark ,* ***GLOBAL VALUE CHAIN ANALYSIS: A PRIMER*** *, Center on Globalization, Governance & Competitiveness, Duke University , 2016*

68. *Gideon Ndubuisi, Solomon Owusu,* ***how important is GVC participation to export upgrading****, The World Economy -Wiley, Original Article, Netherland, 2021*

69. *Gideon Ndubuisi, Solomon* ***Owusu, how important is GVC participation to export upgrading?*** *The World Economy -Wiley, Original Article, Netherland, 2021*

70. *Hausman, J. A. 1978.* ***Specification tests in econometrics****. Econometrica 46*

71. *Heba Elsayed Tolba,* ***The Effects of Global Value Chain (GVCs) on the Pattern of Trade****, (ME15 Dubai Conference) ISBN: 978-1-941505 26-7, Dubai-UAE, 2015, Paper ID: D526, 22-24, May*

72. *Hongni Zhang,* ***Research Hewlett Packard through its Value Chain****, International Journal of Business and Management, Vol. 5, No. 8; August 2010*

73. *Hüseyin A. Özer, Taner Turan and Halit Yanikkaya .* ***Does Global Value Chain Participation Lead to Economic Upgrading?*** *, Economic research Forum , 2024*

74. *John Humphrey,* ***upgrading in global value chains, Policy Integration Department World Commission on the Social Dimension of Globalization International Labour Office Geneva****, Working Paper No 28, May 2004*

75. *Maitri Dhariwal ,* ***Impact of Global Value Chain (GVCs) on developing economies and their enterprises ,*** *BSc. Economics, NMIMS University, Mumbai Research Paper , 2024*

76. *Meshkova T, Moiseichev E, (2016)* ***Foresight Applications to the Analysis of Global Value Chains****,* ***Foresight and STI Governance****, vol. 10, no1, DOI: 10.17323/1995-459x.2016.1.69.82*

77. *Mudambi, R. (2008).* ***Location, Control and Innovation in*** *Knowledge****-intensive Industries****. Journal of economic Geography,8 (5), 699-725 DOI: 10.1093/jeg/lbn024*

78. *MUHAMMAD TARIQ MAJEED and EATZAZ AHMAD ,* ***Determinants of Exports in Developing Countries*** *, The Pakistan Development Review 45 : 4 Part II (Winter 2006) pp. 1265–1276 , 2006*

79. *Robert C. Johnson, Andreas Moxnes,* ***GVCs and trade elasticities with multistage production****, Journal of International Economics, Volume 145, November 2023*

80. *Rongyu Pei and Zhenqing Su , **Key Success Factors for Export Structure Optimization in East Asian Countries Through Global Value Chain (GVC) Reorganization** , The Graduate School of Global Business, Kyonggi University, Suwon-si 16227, Republic of Korea, Systems 2025, 13, 22. https://doi.org/10.3390/ systems13010022 , 2025*

81. *Sunny Li Sun, Hao Chen Erin G. Pleggenkuhle-Miles, (2010),"**Moving upward in global value chains: the innovations of mobile phone developers in China**", Chinese Management Studies, Vol. 4 Iss 4*

82. *Veronika Hämmerle, Magistra (Mag.), **Upgrading through Fair Trade in Tourism: Analysing the Opportunities of the first Fair Trade Tourism Businesses in the Global Economy** - A South African Case Study, Wien, 2013*

83. *Zou S., Stan S. **The Determinants of Export Performance: a Review of the Empirical Literature Between** – 1987 and – 1997. International Marketing Review,– V. 15, – No. 5,– 1998*

Reports

84. *APEC TiVA Initiative Report Two , Better Understanding Global Value Chains in the APEC Region , APEC Committee on Trade and Investment , February 2021 , p.15*

85. *OECD, **The Export Performance of Countries within Global Value Chains (GVCs)** , OECD Science, Technology and Industry Working Papers 2012/02 , DSTI/DOC(2012)2 , 2012*

86. *OECD**, INTERCONNECTED ECONOMIES: BENEFITING FROM GLOBAL VALUE CHAINS**, SYNTHESIS REPORT, 2013*

87. *OECD**, PARTICIPATION OF DEVELOPING COUNTRIES IN GLOBAL VALUE CHAINS**, by Przemyslaw Kowalski Javier Lopez Gonzalez Alexandros Ragoussis Cristian Ugarte, Trade Policy Papers, No. 179, 2015*

88. *OECD,**Knowledge-based capital and upgrading in global value chains**, Supporting Investment in Knowledge, Capital, Growth and Innovation, Paris: OECD Publishing, 2013*

89. *OMC, IDE-JETRO, **la structure des échanges et les chaines de valeur mondiale en l'Asie de l'Est**, du commerce des marchandises au commerce des taches, Imprimé par le secrétariat de l'OMC, Genève, 2011, P4*

90. *The World Bank, Joining, **Upgrading and Being Competitive in Global Value Chains**, by O. Cattaneo G. Gereffi S. Miroudot D. Taglioni, Policy Research Working Paper 6406, April 2013*

91. *The World Bank, **Risks and Opportunities of Participation in Global Value Chains**, by Gary Gereffi, Xubei Luo, Policy Research Working Paper 6847, April 2014*

92. *UNCTAD, **Integrating Developing Countries' SMEs into Global Value Chains**, report 2010*

93. *WTO, **Supply Chain Perspectives and Issues**, A Literature Review, by Albert Park, Gaurav Nayyar, Patrick Low, working papers, 2013*

Web sites

94. *https://www.123helpme.com/essay/Theoretical-Literature-Definition-Of-Export-Performance-FCAJQ3KM826*

95. *https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2023/5/4/بريكس-تكتل-اقتصادي-يسعى-لكسر-هيمن*

96. *https://www.aljazeera.net/news/longform/2024/10/22/تكتل-بريكس-الطريق-الطويل-لبناء-نظام*

97. *https://www.globalvaluechains.org/about/gvc-intro/*

98. *https://openknowledge.worldbank.org/server/api/core/bitstreams/60ffbcc4-1fa2-50be-acbd-a7488c699008/content*

99. *https://unctadstat.unctad.org/CountryProfile/GeneralProfile/en-GB*

الملاحق

الملحق رقم: 01 بيانات الدراسة القياسية

year	code	exp	FVA	DVX	FDI	GDP	NEER
2005	BRA	15.2438293	11.2	52.1	1.73389355	8.9163E+11	2.43439004
2006	BRA	14.3743163	10.9	53	1.7531257	1.1076E+12	2.17532667
2007	BRA	13.3276751	10.9	53.1	3.19082601	1.3971E+12	1.94705833
2008	BRA	13.5340005	11.8	54.7	2.99060947	1.6959E+12	1.83376667
2009	BRA	10.8513711	9.9	54.3	1.88848224	1.667E+12	1.99942817
2010	BRA	10.8655848	10.3	56.2	3.73001288	2.2088E+12	1.75922671
2011	BRA	11.5825127	10.2	58.6	3.91518011	2.6162E+12	1.67282876
2012	BRA	11.8775391	11	56.6	3.75496286	2.4652E+12	1.95306861
2013	BRA	11.7422306	11.6	54.9	3.04150902	2.4728E+12	2.15608915
2014	BRA	11.0119428	11.4	56.3	3.57135267	2.456E+12	2.35295196
2015	BRA	12.9001914	12.8	54.1	3.59214932	1.8022E+12	3.32690438
2016	BRA	12.466679	11.8	53.4	4.13737804	1.7957E+12	3.49131342
2017	BRA	12.5189679	11.4	55.5	3.33825982	2.0635E+12	3.19138945
2018	BRA	14.6349995	12.9	57	4.07858821	1.9169E+12	3.65382536
2019	BRA	14.1229192	13.2	58.3	3.69267321	1.8733E+12	3.9444711
2020	BRA	16.453552	13.9	58.2	2.59263795	1.4761E+12	5.15517879
2021	BRA	19.1094304			2.77979085	1.6706E+12	5.39440079
2022	BRA	19.630765			3.82219615	1.9519E+12	5.16397029
2005	CHN	33.8299278	23.5	37.8	4.55426348	2.286E+12	8.19431667
2006	CHN	36.0351973	23.1	38.1	4.5086005	2.7521E+12	7.97343833
2007	CHN	35.4349476	22.5	39.1	4.40098334	3.5503E+12	7.6075325
2008	CHN	32.6025029	22	40.2	3.73361071	4.5943E+12	6.948655
2009	CHN	24.7499139	17.6	39.6	2.56889431	5.1017E+12	6.83141605
2010	CHN	27.1853327	19.2	40.1	4.00354457	6.0872E+12	6.77026903
2011	CHN	26.5681893	20.2	40.3	3.70880652	7.5515E+12	6.46146133
2012	CHN	25.4925222	19.3	39.8	2.82710534	8.5322E+12	6.31233283
2013	CHN	24.5992544	18.9	39.9	3.03985486	9.5705E+12	6.19575835
2014	CHN	23.5100609	17.5	41.2	2.55924761	1.0476E+13	6.14343409
2015	CHN	21.3540799	15.4	42.4	2.19217773	1.1062E+13	6.22748867
2016	CHN	19.5843801	15.3	42.5	1.555637	1.1233E+13	6.64447783
2017	CHN	19.692277	16.6	42.2	1.3491237	1.231E+13	6.75875509
2018	CHN	19.1121035	16.8	42.9	1.69389428	1.3895E+13	6.61595718
2019	CHN	18.4099923	16.1	43.8	1.31071593	1.428E+13	6.90838501
2020	CHN	18.5861392	15.8	44.5	1.72317555	1.4688E+13	6.90076727
2021	CHN	19.9439738			1.93078622	1.782E+13	6.44897518
2022	CHN	20.7914831			1.06367353	1.7882E+13	6.73715811
2005	RUS	35.203066	7.8	70.6	2.02980704	7.6402E+11	28.2844417
2006	RUS	33.7304754	7.7	69.9	3.79771209	9.8993E+11	27.1909583
2007	RUS	30.1640605	7.8	69.9	4.29895595	1.2997E+12	25.5808454
2008	RUS	31.3095603	8.6	70.2	4.50269425	1.6608E+12	24.852875
2009	RUS	27.9381012	9.2	69.7	2.99212552	1.2226E+12	31.7403583
2010	RUS	29.2155608	8.4	70	2.8308287	1.5249E+12	30.3679153
2011	RUS	28.0553615	8.9	71.7	2.69236118	2.0459E+12	29.3823414
2012	RUS	26.9073203	8.6	70.9	2.2907987	2.2083E+12	30.8398314
2013	RUS	25.8453368	8.3	69	3.01940211	2.2925E+12	31.8371436
2014	RUS	27.1110971	9	69.2	1.06987641	2.0592E+12	38.3782071

2015	RUS	28.7033894	9.1	68.6	0.50260796	1.3635E+12	60.9376501
2016	RUS	25.854483	9.1	69.9	2.54849999	1.2768E+12	67.0559333
2017	RUS	26.090881	8.8	70.9	1.81409297	1.5742E+12	58.3428012
2018	RUS	30.7932568	8.8	72	0.53006079	1.6573E+12	62.6681333
2019	RUS	28.4334307	8.6	72.4	1.88851732	1.6931E+12	64.7376583
2020	RUS	25.5221855	9.5	72.3	0.63485118	1.4931E+12	72.1049083
2021	RUS	29.7712145			2.19432403	1.8434E+12	73.65435
2022	RUS	28.0257192			-1.75641795	2.266E+12	68.4849417
2005	ZAF	23.5997645	16.8	59.5	2.25781875	2.8887E+11	6.35932833
2006	ZAF	26.0982499	18.7	58.1	0.20512554	3.0386E+11	6.77154917
2007	ZAF	27.9589644	19.3	57.6	1.97755772	3.3308E+11	7.045365
2008	ZAF	32.2546737	21.5	56.8	3.12686614	3.1613E+11	8.26122333
2009	ZAF	24.9827465	16.7	59.1	2.3121747	3.2975E+11	8.47367416
2010	ZAF	25.7834176	16.1	60.8	0.88490461	4.1736E+11	7.32122196
2011	ZAF	27.6981485	18.5	59.8	0.90338142	4.582E+11	7.26113213
2012	ZAF	27.1391492	20.1	58	1.06492249	4.344E+11	8.20996863
2013	ZAF	28.3792803	22	56.7	2.05358095	4.0089E+11	9.65505607
2014	ZAF	29.0006193	22.3	55.6	1.51932744	3.812E+11	10.8526556
2015	ZAF	27.7136384	21.9	54.7	0.43873579	3.4671E+11	12.7589309
2016	ZAF	28.1560882	21.7	54.4	0.68461255	3.2359E+11	14.7096109
2017	ZAF	27.3400758	20.5	53.4	0.53967396	3.8145E+11	13.3238014
2018	ZAF	27.4970372	21.1	49.1	1.37429117	4.0526E+11	13.2339265
2019	ZAF	27.2021294	21.1	50.2	1.31407752	3.8933E+11	14.4484271
2020	ZAF	27.5759142	20.3	52.1	0.93307368	3.3797E+11	16.4591054
2021	ZAF	31.1035988			9.66026534	4.2089E+11	14.7786782
2022	ZAF	33.3714496			2.27046857	4.0692E+11	16.3558535
2005	IND	19.6052467	17	46.5	0.88609838	8.2038E+11	44.099975
2006	IND	21.2679414	18.5	46.1	2.13016843	9.4026E+11	45.3070083
2007	IND	20.7996997	19	44.9	2.07339405	1.2167E+12	41.3485333
2008	IND	24.0973573	21.6	44.3	3.62052324	1.1989E+12	43.5051833
2009	IND	20.4005194	20.1	44.1	2.65159033	1.3419E+12	48.4052667
2010	IND	22.4009332	21	43.4	1.63503409	1.6756E+12	45.7258121
2011	IND	24.5404113	23.2	43.1	2.00206346	1.8231E+12	46.6704667
2012	IND	24.5344307	25.5	41.3	1.31293453	1.8276E+12	53.4372333
2013	IND	25.4308613	24.5	41.5	1.51627647	1.8567E+12	58.5978454
2014	IND	22.967963	22.3	42	1.69565959	2.0391E+12	61.0295145
2015	IND	19.8131892	18.3	43.3	2.09211521	2.1036E+12	64.1519445
2016	IND	19.1582349	17.6	43.4	1.93736412	2.2948E+12	67.1953128
2017	IND	18.7917648	17.7	43.8	1.50731583	2.6515E+12	65.1215686
2018	IND	19.9278286	19.1	43.7	1.55821484	2.7029E+12	68.3894671
2019	IND	18.6642649	18.6	43.4	1.78482634	2.8356E+12	70.4203405
2020	IND	18.6824769	17.2	45.2	2.40620323	2.6749E+12	74.0995669
2021	IND	21.3991583			1.41217101	3.1673E+12	73.9180128
2022	IND	23.2004878			1.48921121	3.3535E+12	78.6044906